



SÖLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısım . Tekkeler - Hasip Ef.

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No.

Tasnif No.

154

ديباجة وبيان سبب التأليف	بيان ترتيبها على مقدمة وثلاث مطالب	أما المقدمة ففي لقضاء وأهله	مطلب كتاب سيدنا محمد الله تعالى عنده موسى الأشعري في
مطلب بيان من فرض عليه القضاء ومن حرم	مطلب الأولى أن يكون القاضي مجتهداً	مطلب للمولى أن يتحصن فيمن له الأهلية بالرشوة أو بالشفاعة	مطلب مطلب مطلب
مطلب أن يقضى بالكتاب والسنة والاجتهاد	مطلب أن يعرف المتواتر والمشهور	مطلب أن كان من أهل الاجتهاد يقضه برأيه	مطلب مطلب مطلب
مطلب أن لا يتعب نفسه بطول الحلوس	مطلب أن لا يعجل في الحكم لأجل الصلح	مطلب أن المفتي مثل القاضي	مطلب مطلب مطلب
مطلب لا يجوز للقاضي أن يقول أقرعني بكذا	مطلب لا يجوز القضاء لنفسه وللمن لا تقبل الشهادة	مطلب تذيل شروط القضاء إذا استجمعت	المطلب الأول في الدعوى وفيه أربعة أصناف الأول في الدعوى
مطلب تفسير الدعوى وبيان وجهها عدة أشياء	مطلب لا يصح التوكيد الأبرز الخصم	مطلب السابع التناقض	مطلب مطلب مطلب
مطلب حكم الدعوى	مطلب أنواع الدعوى	مطلب معرفة المدعى وعليه	المطلب المقصد الثاني فيما يتعلق بالدين
مطلب أحكام الديون باختلافها	مطلب لا يكفي في السامك السلم الشرعي	مطلب لو قال بسبب بيع صحيح جاز القرض	مطلب مطلب مطلب

مطلب لا يكون الحساب بينهما سبباً	مطلب دعوى الخنطة والشعر بالأه من	مطلب دعوى الذرة والحج وغيرهما	مطلب دعوى الذهب والفضة
مطلب دعوى الدقيق بالقفيز	مطلب اعتبار العرف بالوزن	مطلب ين كرتوعه وصفته	مطلب مطلب مطلب
مطلب دعوى سبب القرض و الاستهلاك في الذهب والفضة	مطلب أن يد كرت من ضرب أي وال	مطلب أن لم يكن مضروباً	مطلب مطلب مطلب
مطلب أن كانت الدراهم مضروبة والغش فيها غالب	مطلب في دارهم زماناً لا تصح الدعوى إلا بكذا	مطلب مائة عداله غصباً	مطلب دعوى الدين على المييت
مطلب دعوى الدين على التركة لا بد من بيانها	مطلب المال بسبب الكفالة	مطلب دعوى لزوم المال بسبب البيع والأحارة	مطلب مطلب مطلب
مطلب دعوى مال الاجارة لا يشترط التحديد	المقصد الثالث فيما يتعلق بدعوى العين المنقول	مطلب أن يقول المدعي أحضره اقيم البينة	مطلب مطلب مطلب
مطلب تفسير حمل و مؤنث	مطلب أشياء المدعي أن العين في يده قبل السنة تقبل	مطلب مطلب دعوى عين الغائب يلزم بيان الجنس والصفة والن القيمة والن	مطلب مطلب مطلب
مطلب بيان بعض شياؤه خلاف الدعوى	مطلب إذا ادعى الأعيان المختلفة وذكر قيمة الكل جملة	مطلب مطلب مطلب	مطلب مطلب مطلب

مطلب في دعوى الملك المطلوق	مطلب في دعوى الغصب بالقيمة بينهما	مطلب في دعوى الوديعة لا بشيء من القيمة	مطلب في دعوى اليدين على الورثة عند اليقين
مطلب صورته في ذلك	مطلب شركة العنا والمفاوضة على شريك واحد للاخر	مطلب جماعة الشراة أحدهم يكفى في الشهادة	المطلب الثالث في الشهادة
مطلب تعريف الشهادة	مطلب ركانها	مطلب بيان أسباب الاداء سبعة في حقوق العقار	مطلب حكم الشهادة بعد وجود شرائطها
مطلب يستحق العزل بتأخير الحكم	مطلب شرائطها نوعان	مطلب النوع الثاني شرط هو الرجوع انواع عقلا	مطلب ان يكون بالغاً عقلاً
مطلب ان يكون حراً	مطلب ان يكون بصيراً	مطلب لو عجز قبل القضاء	مطلب ان يكون ناطقاً
مطلب ان يكون عادلاً	مطلب تفسير العدل	مطلب أعلان الكبيرة يمنع قبول الشهادة	مطلب شهادة الدلائل والوكيلين
مطلب اكل الحرام من الربا وغيره	مطلب لا تقبل شهادة شارب مد من الخمر	مطلب بيان اختلاف اشتراط الادمان في الخمر	مطلب اذا اقر وشهد قبل القضاء باقراره تقبل
مطلب اذا ترك الجمعة لا تقبل	مطلب تاخير الشهادة في حرمة الغلظة	مطلب لا تقبل شهادة من آخر شهادته ثم ادى	مطلب المفتي به يكفى عد واحد في الموت
مطلب شهادة المعروف بالكذب	مطلب الفساق اذا قاب بعد زماً	مطلب تقبل شهادة اهل الاهواء الخطابية	مطلب شهادة من يعرفها اسماً ولا رؤية من الشاهد

مطلب
عدم

مطلب عدم قبول شهادة الشاعر	مطلب عدم قبول شهادة الشام	مطلب شهادة الصكاكين	مطلب شهادة الصناعات الردية
مطلب ان لا يكون الشاهد محدوداً في ذنوب	مطلب ان لا يجزأ لنفسه منعتما	مطلب شهادة الاصول على الفروع وعكسه	مطلب قبول شهادة ماعدى هؤلاء
مطلب عدم شهادة المملوك وغيره	مطلب شهادة الاجير	مطلب عدم قبول الشهادة بعد التوكيل بقوله	مطلب قبول شهادة الوكيل وعدم قبولها
مطلب شهادة ابني الوكيل وابني الموكل	مطلب قبول الشهادة في امرأة ابيه اذا لم تدع واذا ادعت لا تقبل	مطلب قبول الشهادة في الرضاة	مطلب لا تقبل شهادة الوصي في الورثة الصغار
مطلب شهادة رب الدين مقبولة لغيره ان لم يكن مفلساً	مطلب شهادة رجلين من جيران الفقراء على وصية الحيران	مطلب شهادة فقراء الحيران في الوقف	مطلب شهادة الجند للامير اذا كان في حد الاحصاء
مطلب شهادة الدلائل والوكيلين	مطلب تعليم القاضي في فعل نفسه	مطلب شهادة الرجل في فعل نفسه	مطلب شهادة الرجلين المدنيين لبيت لغلان ابن البيت
مطلب شهادة عدل الورثة اذا اقر وشهد قبل القضاء باقراره تقبل	مطلب ان يكون ذا كراً عالم وقت الاداء	مطلب من شهد بخطه شاهد ذو عند الامام	مطلب سماع الشهادة بالخط اذا اتيقن القاضي الراوي
مطلب المفتي به يكفى عد واحد في الموت	مطلب لا يشهد به الا عاين الا في عشرة	مطلب بيان معنى الشهادة تحتل الشهادة بالنسبة	مطلب لو كشفت عن وجهها مطلب تحتاج التعريف بها
مطلب شهادة من يعرفها اسماً ولا رؤية من الشاهد	مطلب اثبات الدين باخفاء الشهود	مطلب اذا اراد في يد أحد	مطلب اذا اراد في يد أحد

مَأْخُذُهَا التَّنَاقُوتُ مِنْ كِتَابِ الْمُصْرِيِّ حَتَّى اسْمَاءِ

ادفاه وقد اوصيت من شيخنا العلامة كثر العلوم الفهامة محمد صالح
القصري الشهير بطرون افندي بان قال ما من احد منكم يروي ويكتب شيئا
من العلم يشير الى مأخذه لان بركة العلم ان ينجمها خذ متعنا الله بحجتها آمين

[illegible]

طِيعُوا اللَّهَ وَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ

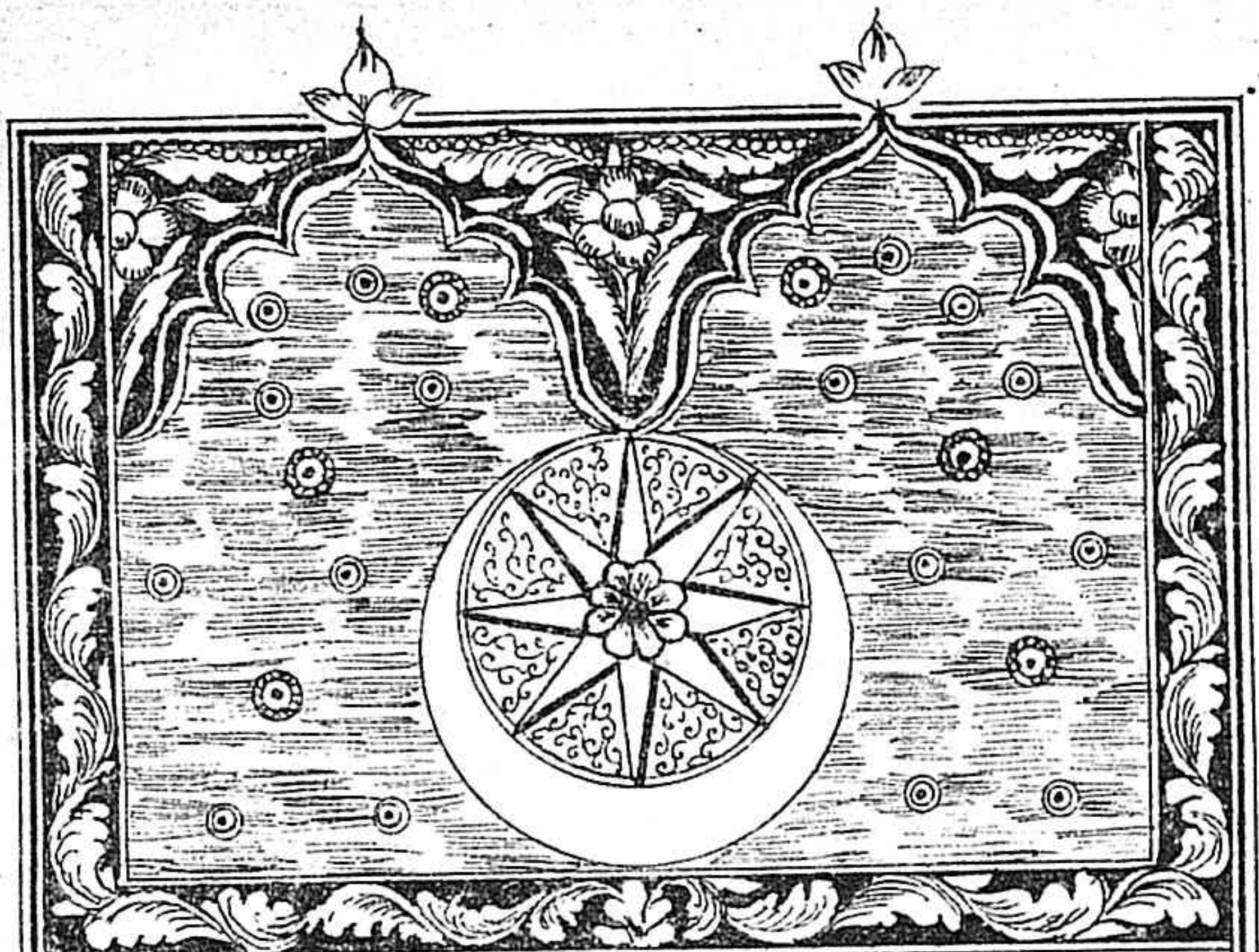
بِجَدِّهِ الْوَدُودِ قَدْ اسْتَبْطَعَ هَذَا الْكِتَابَ الْحَمْدُ الَّذِي كَانَ دُسْتُورَ الْعَمَلِ
لِحَامِلِي الشَّعْرِ الْمُتَقِيمِ لِيَكُنْ كُلُّ عَيْنٍ الزَّمانَ عَلَى نَهْجِهِ الْقَوِيمِ الْمَرْيَدِ لِحَسَنَاتِ الْمَوْسُومِ بِهِ

القضاة والضائفة
أحد البيت

سید احمد علی

الْمُصَنِّفُ لَمْ يَكُنْ يُحِبُّ الْعِلْمَ وَالْحِلْمَ زُبْدَةُ الْقُرْآنِ وَالرَّيْسُ عُمْدَةُ الْبُلْدَانِ الْيَمِينُ الْحَسَنُ الْحَسَنُ
صَانَهُ اللَّهُ مِنَ الْفِتَنِ الْمُلَقَّبُ بِصِدْقِي قَاضِي نَائِبِ الْإِمَامِ الْحُدَيْدَةِ قَدْ طَبَعَ عَلَى ذِمَّةِ مُصَنِّفِهِ

فِي الطَّبْعِ الْحَيِّهِ لِكَاثِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِذَلِكَ
 حُدِّدَ الْمَنَاسِكُ وَالْحُدُودُ وَالْحُدُودُ وَالْحُدُودُ
 عَلَى أَفْضَلِ مَخْلُوقَاتِهِ مِنَ الْأَنْفَامِ وَعَلَى الْأَوْصِيَاءِ مِنَ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِ
 أَمَّا بَعْدُ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ كَثِيرُ الْمَأْثَمِ وَالْتَقْصِيرُ غِبَارُ الْأَجَلَةِ
 وَالذِّي السَّيِّدُ حَسَنُ صَدِّقِي نَائِبُ لَوْاءِ حَدِيدٍ اسْبَغَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النِّعَمِ
 الْعَدِيدَةِ تَحْتَ جَنَاحِ الْعَدْلِ لِلْوَزِيرِ الْخَطِيرِ صَاحِبِ الرَّايِ وَالتَّدْبِيرِ الَّذِي
 اخْتَارَهُ اللَّهُ بِأَحْسَنِ الْأَوْصِيَاءِ فَاتَّخَذَ الصَّنْعَاءَ وَالْيَمْنَ يَمْنًا لِلَّهِ بِالْأَفْضَلِ
 الْمُنَنِ نَظِيرًا لِمَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالشُّغْلِ الْعَلِيمِ وَالتَّدْرِيسِ وَتَهْيِيدِ الْقَوَاعِدِ
 وَالتَّأْسِيسِ مِنْ غِنْفَانِ شَبَابِي قَدْ ابْتَلَانِي بِالْأَفْتَاءِ مَدِينَتَانِ أَرَادَهُ ثُمَّ
 أَتَمَّ عَلَى مِنَ الْقَضَاءِ مَا شَاءَ لَهُ عِنْدَهُ مَعَ إِنْ أَذْكَ خَالِي الْوَفَاضِ وَبَادِي
 الْعُجْزِ وَالْإِنْقَاضِ مَعَ أَنْهَا أَكْبَرُ الْمَسَالِكِ وَكَثْرُ الْخَطَرِ وَالْمِهَالِكِ سَيِّمًا
 بِهَذِهِ الْأَوَانِ وَالْأَحْيَانِ الَّتِي تَتَغَيَّرُ فِي كُلِّ سَاعَةِ الْفُتُورِ وَأَنَّ الْوَقْتَ
 قَدْ تَغَيَّرَ وَالْمَعْرُوفُ مِنْهُ تَنَكَّرَ وَمَا حَذِيرُ حَقِّهِ وَالْأَبُّ يَخَاصِمُ عَلَيْهِ

قد راج الكذب والفجور وصاحب الحق مكمور والطبع السليم مهور ان
 قال لا يسمع وان فعل لا يتبع ويحيى الما جن الخبيث يقف على الباب ذلك
 التلبس ويقول حسن دعواك على ساق ولا تخش من كثرة الصوف و
 الانفاق وانا ابرلك ما تريد وما شئت لدينا مزيد وفتش على الشهود
 وزدهم من المال يحضرون لك في الحال مهما شهد واللك مقبول
 وقبل التزكية عدول مستعدين للشهادة طبق المرام ويحكم الافندي
 وتؤخذ الدار والسلام ولا تخش من الناس وليس عليك باس هذا
 حال المفاتيح والحكام يطبقون الاحكام في الاعلام فهذا كله معلوم
 لذوى البصائر والفهوم من كثرة السفلة والسفيه لان الانا يترشح
 بما فيه هيئات الفضلاء والفقهاء فمن الله تعالى بهذه الامه
 باستدامة الهداية وقمع الغمة باستنارة فخرفاق السلطنة وتاج الملوك
 العثمانية المعادل وانفلاق صبح عدله من دون الاماغل وبه قد طلعت
 شمس الافاضل واضاءت افوار اولى الشمانل فاشتد سور العدل
 وتقوى نور الفضل فعاد الحق يتبع والصدق يسمع وذلك ببدر فاتح
 رتاج السبل ولا تح نتائج شرايع الرسل الذى هو مختار علماء المتبحرين
 واحدا الفضلاء المتقدمين والمتأخرين اعنى به العالم العلامة والألمع
 اللوزعى الفهامة شيخ الاسلام ومفتي الانام انام الله تعالى
 فى ظل عدله الانام الى يوم القيام فاشترى صدرى لاجراء
 ما امرت به من الاحكام لان زمان الكريم لا يضام مع ان الفقه حد
 حاجزين الهداية والضلال وقسطاس مستقيم لمعرفة مقادير الاعمال
 وبجره الزاخر لا يوجد له مقدار ولا يدرك قعره بالابصار وأن الكتب

المصنفة المتداولة مسائلها درر مشورة وغرر مشورة ليس تحت القاعدة
والحساب ولا يكتنه الخطاء عن الصواب اذ بعضها طارح شرط المسائل
واكثرها طوى على الروايات المتعارضة الدلائل سيما مسائل الذعوى
والشهادات وعند التعارض ترجيح احد البيئات والحكم الصحيح منها من
اقصى الغايات فيشجر المبتغى بالاثيق والاقوى ويضجر المبتهم باخذها هو
اقرب للتقوى فلا يميز الصحيح عن الفاسد ولا يفصل المحق عن الكاسد
فهذا كله ليس كما ترى وصاحب البيت ادرى ما فيها وجمعت سطورا
شاملا من التهذيب الاثيق صدره الكمال ولا بسا من الترتيب حلة
الجمال وحاويا لمعظم الروايات الصحيحة مشتملا على العلامات النجيحة
من كتب الفتاوى التي بها اتفق الفحول وكتبت من النوادر ما تلقته
العلماء بالقبول ونقلت كل رواية من المعتبرات بعبارتها مع انتقاء الحوالة
اليها من غير تغيير عبارة الاداعي ضرورة من التفصيل والتقصير بعبارة
موجزة سهلة معرضا عن الدلائل والشواهد ليسهل اخذها لكل قاصد
وكتبت معظم المقاصد من المسائل التي هي المقصد للقضا من الوسائل
وسميتها **ظايف القضاة** في اصول المرافعة وترجيح احد البيئات
ورببتها على مقدمة وثلاث مطالب وخاتمة يمين الله تعالى علينا بحسن
الختام والخاتمة بجاه سيد الرسل الكرام آمين يا ملك العلام **امكا**
المقدمة نهى في بيان القضا واهله وهو في اللغة بمعنى الالتزام
والاخبار والفراغ والتقدير وفي الشرع قول ملزم يصدر عن ولاية
عامة كذا في الخزانة **والا** ابيهم كثيرة والاصل فيها كتاب عمر رضي الله
تعالى عنه الى ابي موسى الاشعري **بسم الله الرحمن الرحيم امكا بعد**

كتاب عمر بن الخطاب
الاشعري

فان القضا فيضة محكمة وسنة متبعة الخ قد باشره كثير من الصحابة و
التابعين ومضى عليه الصالحون وقد امر به جميع الانبياء عليهم
الصلوة والسلام هذا فيمن لا يصلح غيره وحرام لمن يعرف من نفسه العجز
عنه او عدم الانصاف فيه لما يعلم من نفسه من اتباع الهوى ويجوز
ما دون ذلك في رعية اوجه بلا كراهة ومعها ولا تصح ولاية القضا حتى
يجمع شرايط الشهادة التي سندن كرها مفصلة والاولى ان يكون من اهل
الاجتهاد ولا ينبغي ان يكون جاهلا يقضي بفتوى غيره وينبغي للمولى ان
يتحضر في ذلك ويولى من هو اولى لقوله عليه السلام من قلد انسانا
وفي رعيته من اولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين فكل
من اعرف واقدروا وجه واهيب واصبر على ما اصابه من الناس كان
اولى وايضا من له غنية وثروة او لا لان المامول فيه قل ما يطع
في اموال الناس كذا في المحيط ولو قلد القضا من لا يصلح وفي
تلك البلدة من يصلح لذلك كان الاثر على المولى ولو قلد بالرشوة
او بالشفعاء اذ قضى في مختلف فيه ثم رفع الى قاض اخر فان راه
امضاه وان خالف رايه ابطله بمنزلة حكم الحكم كذا في شرح ادب
القاضي للخصاف وفي اختيار السرخسي لو اخذ القضا بالرشوة
الصحيح انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ والذي يخطر ببال
ان من وجب عليه القضا لعلمه وصلاحه ولا يعرفه السلطان
بطلب نفسه وقلد بالشفعاء فلا بأس به ولا مانع بجوازه واما لاليه في فتاوى
عالمية واذا قضى حكم لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فنحن فيما لم يرتش وهو اختيار
السرخسي والخصاف وان ارتشى له او كتبه او بعض اعوانه فان

مكمل
بيان من من عليه ومن
مكمل
الاولى ان يكون القضا
مكمل
مكمل
الاهلية

مكمل
بيان نقل القضا
بالشفعة او بالشفعاء

كان بغير علمه نفذ قضاءه كذا في الخزانة وينبغي للقاضي ان يقضى بما
في كتاب الله تعالى وينبغي ان يعرف ما في الكتاب من النسخ والمنسوخ ومن
النسخ ما هو محكم وما هو متشابه في تأويله كالاقراء وان لم يجد في الكتاب
يقضى بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي ان يعرف النسخ
والمنسوخ من الاخبار فان اختلف ياخذ بما هو الاشبه ويميل اجتهاده
اليه ويجب ان يعلم المتواتر والمشهور وما كان من الاحاد ويجب ان يعلم
مراتب الرواة من عرف الفقه اولى من الاخذ برواية من لم يعرف الفقه و
كذلك الاخذ برواية من عرف بطول الصحبة اولى من الاخذ برواية من لم
يعرف بطول الصحبة وان كان لم يأت فيه من الصحابة قول وكان فيه اجماع
التابعين قضى به وان كان فيه اختلاف رجع قول بعضهم وقضى به وان لم
يكن شيء من ذلك فان كان من اهل الاجتهاد قاسه على ما يشبهه من الحكماء
واجتهد فيه برأيه ومخري الصواب ثم يقضى به برأيه وان لم يكن من اهل
الاجتهاد كبعض قضاة زماننا استفتى في ذلك فياخذ القوي ولا
يقضى بغير علم ولا يستحي من السؤال واذا اتفق اصحابنا كابي حنيفة
وصاحبيه لا يسوغ ان يخالفهم واذا اختلفوا فيما بينهم يأخذ قول الامام
ولو لم توجد رواية عنهم ووجدت عن المتأخرين يقضى به ولو اختلف
المتأخرون فيه يختار قول واحد من ذلك ولو لم توجد يجتهد فيه برأيه اذا
كان يعرف وجوه الفقه ويشاور اهل الفقه فيه ثم اذا قضى بالاجتهاد
فان خالف النص لا يجوز قضاؤه وان لم يخالف النص لكنه رأى بعد ذلك
رايا اخر لا يبطل ما مضى يقضى في المستأنف بما يراه كذا في شرح الطحاوي
قاض استفتى في حادثة وافق رايه خلاف راي المفتي جعل برأيه ان كان

مطالع
ينبغي للقاضي ان يقضى
بالكتاب والسنة و
الاجتهاد

مطالع
ان يعرف المتواتر والمشهور

من اهل الرأي فان ترك رايه وقضى برأي المفتي نفذ لمصادفته فصلا
بجتهاد فيه عند الامام وعندهما لم يجز له ترك رايه كذا في العتبية
والاجتهاد يدل المجهود لنيل المقصود بشرط ضرورة المرجع جتهاد
ان يعلم من الكتاب والسنة مقدار ما يتعلق به الاحكام دون المواعظ
وقيل ان كان صوابه اكثر من خطائه حل له الاجتهاد قيل الاول اصح و
اصح ما قيل في حد المجتهد ان يكون قد حوى علم الكتاب ووجوه معانيه
وعلم السنة وطرقها ومتونها ووجوه معانيها وان يكون مصيبا في
القياس عالما بعرف الناس كذا في الكافي وينبغي للقاضي ان يتق الله
ويقضى بالحق ولا يقضى لهوى يضل به ولا لرغبة تغيره ولا لرغبة
تجربه بل يؤثر طاعة ربه ويعمل لمعاده طمعا في جزيل ثوابه وهدى من اليم
عذابه فيتبع الحكمة وفصل الخطاب كذا في المحيط ولا ينبغي ان يكون
فضا غليظا جبارا عنيدا وينبغي ان يكون موثوقا به في عفافه وعقله
وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والاثر ووجوه الفقه ويكون شديدا
من غير عنف ليسا من غير ضعف كذا في التبيين ويا مراعاة بالرفق
ويكره ان يقضى بين الناس وهو غضبان وايضا يكره ان يقضى اذا
دخله نعاس وهو جائع او عطشان ولا ينبغي له ان يتطوع بالصوم في
اليوم الذي يريد الجلوس للقضاء فيه كذا في التاتارخانية ولا يقضى
حين اشتغال قلبه بفرح او حاجة او برد او حر شديدا ومدافعة
الاختشين او ضجرا وكظيظ من الطعام ويكون جلوسه اعتدال امره
ويجعل سمعه وبصره وفهمه وقلبه الى الخصام غير معجل لهم ولا
يخوفهم كذا في الحاوي ويخرج احسن اثاره ويقضى وهو جالس

متكئا او مترجعا كذا في البرازية ولكن القضاء مستويا افضل تعظيما
 لامر القضاء كذا في التبيين ولا ينبغي ان يتعب نفسه بطول الجالس
 وان كان القاضي شابا ينبغي ان يقضي شهوته من اهله قبل ان يجلس
 للقضاء كذا في السراجية ولا يقضى وهو عيشي ويسير على الدابة ولا
 ينبغي ان لا يعجل اذا اختصم اليه الاخوة او بنوا العم يفصل القضاء
 بينهم ويدافعهم قليلا لعلهم يصلحون هذا في العيون والاولى ان لا
 يختص بالا قارب بل ان يفعل ذلك بين الاجانب كذا في التاثير خانية
 وقال لقاضي الامام ابو جعفر وهو صاحب كتاب الاضية بعد
 بيان اهل القضاء ولا ينبغي لاحد ان يفتي لامن كان هكذا ويريد ان
 المفتي يكون عالما بالكتاب وبالسنة واجتهاد الراي الا ان يفتي
 بشئ قد سمعه فانه يجوز وان لم يكن عالما بما ذكرنا من الادلة لانه حاك
 بما سمع من غيره فهو بمنزلة الراوي في باب الحديث فيشترط فيه ما
 يشترط في الراوي كذا في المحيط وقد استقر رأي الاصوليين على ان
 المفتي هو المجتهد واما غير المجتهد ممن يحفظ اقوال المجتهدين فليس
 بمفتي والواجب عليه اذا سئل ان يذكر قول المجتهد على جهة الحكاية **فمن**
 ان ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المفتي
 لياخذ المستفتي به واذا علم القاضي بحادثة في البلدة التي هو فيها قاض
 في حال قضائه ثم رفعت اليه وهو في قضائه بعد يقضى بعلمه في
 حقوق العباد قياسا واستحسانا في الاموال وغيرها كالنكاح والطلاق
 وغير ذلك على السواء كذا في المحيط اما في الحدود الخاصة لله تعالى نحو
 حد الشرب والسرقة وشرب الخمر فيقضى بعلمه قياسا ولا يقضى بعلمه

مطلب
 ان لا يتعب نفسه
 بطول الجالس
 ان لا يعجل الاجل
 الصالح

مطلب
 ان يكون المفتي مثل
 القاضي

مطلب
 هل يقضى القاضى بعلمه
 الى حادثة قبل قضائه
 او بعد اوائ قضائه

استحسانا كذا في الولوالجية وفي القصاص حد القذف يقضى بعلمه
 كذا في الخلاصة واما اذا علم الحادثة قبل ان يقضى ثم استقضى ثم
 رفعت اليه الحادثة وهو قاض فعلى قول الامام لا يقضى بذلك العلم
 وعلى قول الثاني يقضى بذلك العلم ورجع محمد الى قول الامام ولو علم
 بحادثة وهو قاض لكن هو في مصر هو ليس قاض فيه ثم حضر مصر الذي
 هو قاض فيه ثم رفعت الحادثة واراد ان يقضى بذلك العلم فهو على
 الخلاف المذكور وكذا لو علم بحادثة وهو قاض ولكن ليس في سائت
 المصر الذي هو فيه قاض ثم دخل مصر ورفعت اليه الحادثة كذا في
 الفتاوى العالمانية واما اذا علم وهو قاض في مصر ثم غل عن القضاء
 ثم اعيد اليه بعد ذلك هل يقضى بذلك العلم لا شك على قوليهما
 يقضى بذلك العلم وعلى قول الامام لا يقضى كذا في المنتقى وذكر
 ابن سماعه عن محمد انه قال لا يجوز للقاضي ان يقول قرفلان عندي
 بكذا اليقضى عليه به من قتل او مال وطلاق حتى يشهد معه على
 ذلك رجل عدل واعلم ان اخبار القاضي عن قرار رجل بشئ لا يخاو
 اما ان يكون الاخبار عن قراره بشئ يصح رجوعه عنه كالحديث في باب الزنا
 وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي بالاجماع واما ان يكون
 الاخبار عن قراره بشئ لا يصح الرجوع عنه كالقصاص وحد القذف و
 سائر الحقوق التي للعباد وفي هذا الوجه قبل قوله في الروايات الظاهرة
 عن اصحابنا في ذكر بعض مشايخنا رجوع محمد رحمه الله تعالى عن هذه الرواية
 ولا يأخذ قوله حتى يعان الحجة لان قوله يحتمل الغلط وعلى هذا لا يقبل
 كتابه وفي رواية عن ابن سماعه ايضا عن محمد لا يقبل ما لم ينظم اليه عدل

استحسانا

وهو الصحيح وأكثر من مشايخنا اخذوا بهذه الرواية في زماننا وعن محمد بن
 آخره قال القاضي لا يقضى بعلمه وان استفاد العلم حال القضاء حتى
 يشهد معه آخره قال لعل القاضي غلط في شرط مع علمه شهادة الآخر مع
 الشاهدين وقال في جامع الفصولين واستحسن المشايخ هذه الرواية
 لفساد حال القضاة في زماننا الا في كتاب القاضي للحاجة اليه كذا في
 العالمكية ولو قضى لنفسه من كل وجه او من اوجه لا ينفذ قضاؤه
 غير انه اذا قضى لنفسه من كل وجه لا ينفذ بامضاء قاض اخر اذا قضى
 لنفسه من وجه ينفذ بامضاء قاض اخر ولا يجوز للقاضي ان يقضى
 لو كيله ولا لو كيل وكيله وكذا لا يقضى لو كيل ابنه وان سفلو لو كيل
 ابيه وان علا ولا يجوز للقاضي ان يقضى لبعده ولا لمكاتبه ولا لبعده
 من لا تقبل شهادته لهم ولا لمكاتبهم وكذا لا يجوز له ان يقضى لشريكه
 شركة مفوضة او عنان ان كانت الخصومة في مال المشترك كذا في
 المحيط وكل من لا يجوز شهادته القاضي له لا يجوز القضاء له كالوالدين
 والمولودين والزوجة كذا في شرح الطحاوي ولومات رجل ووصي للقاضي
 ثلث ماله ووصي لرجل اخر لم يجز قضاؤه للميت بشيء من الاشياء وكذلك
 اذا كان القاضي احد ورثة الميت لا يقضى للميت بشيء وكذلك اذا كان
 الموصي له ابن القاضي وامرأته او غيرهما من لا تقبل شهادته لهم او كان
 عبده هؤلاء وكذلك لو كان القاضي وكيل الوصي في ميراث الميت لان
 القضاء يقع له من حيث الظاهر وكذلك لو كان للقاضي على الميت دين
 لا يجوز قضاؤه للميت بشيء واذا وكل احد الخصمين عبدا للقاضي او
 مكاتبه او بعض من لا تقبل شهادته له لا يجوز له ان يقضى للوكيل على خصمه

لان القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر واذا وكل رجلا بالخصومة فاستقضى
 الوكيل فليس له ان يقضى في ذلك لان القضاء يقع للوكيل من حيث الظاهر
 هكذا في فتاوى العالمكية قل يبل اذا استجعت شرائط القضاء في
 شخص لم عادل هل يجوز له تقلد القضاء اختلف فيه المشايخ قال
 بعضهم يكره له التقلد وقال بعضهم لا يكره ووردت الاخبار
 الصحيحة في بيان كراهته والرخصة فيه وقد دخل فيه قوم صالحون
 وامتنع عنه قوم صالحون وترك الدخول فيه امثال اسلم واصلى في الدين
 وقال مشايخ الهند لا بأس بقوله لمن كان صالحا يأم نفسه الجور والامتناع
 لغيره اولى كذا في الوجيز وكره التقلد لمن يخاف الخيف فيه وان امن لا يكره
 كذا في الكافي وغيره المطلب الاول في الدعوى وفيها أربعة
 مقاصد الاول في تفسير الدعوى شرعا وركنها وشرط صحتها وحكمها
 وانواعها وتعريف المدعي والمدعى عليه والتفريق بينهما اما تفسيرها
 وهو ركنها فهي ضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة بان يقول هذا العين
 لي ويقول لي عليك كذا او كذا ذكره في المحيط واما شرط صحتها الاول العقل
 اي عقل المدعي عليه فلا تصح الدعوى من المجنون والصبي الذي لا يعقل
 ولا عليه ما شخصيا ولا يلزم الجواب والثاني حضور المدعي المدعى
 عليه فلا تتم الدعوى ولا البينة الاعلى خصم حاضر الا في كتاب القاضي الى
 القاضي اذا التمس بذلك كتابا حكما يقضى اليه فيكتب الى القاضي الغائب
 الذي بطرفه الخصم بما سمعه من الدعوى والشهادة ليقضى عليه هكذا
 ذكره في البدائع والثالث كون المدعي به شيئا معلوما والرابع كون تعلق
 به على المطلوب حتى لو كان المدعى به مجهولا او لا يلزم على المطلوب شيء نحو ان

مطلب الدعوى وبيان
 تفسير الدعوى وبيان

يدعى انه وكيل هذا الخصم الحاضر في امر من اموره وانكر الاخر فان القاضي
لا يسمع دعواه كذا في النهاية والخامس كون الدعوى في مجلس القضاء لا تصح
الدعوى في غير مجلس القضاء ولا يستحق المدعى عليه جوابه كذا في الكافي والشا
كون الدعوى من لسان المدعى عيناً اذا لم يكن به عذر وهو كون المدعى مريضاً
او غائباً مدة السفر او مريداً للسفر او مخدرة او كون احداً الخصم غير راضٍ بالتوكيل
عند ابي حنيفة وعندهما رضى الخصم ليس بشرط حتى لو وكل من غير رضى لا
يلزم الجواب ولا تتمع البيّنة عند الامام ويلزم وستمع عندهما كذا في فتاوى
العالمية **وخلاصة الاختلاف** الواقع بينهما في هذه المسئلة ان المدعى
صحيح الجسم المقيم في مدينة الدعوى وليس له شئ من الاعذار المذكورة اذ
ان يوكل شخصاً عنه ليدعى بحق على الاخر او يدعى عليه للأخر هل هما ان
يدعيا بنفسهما ام لا **وقد سئل** عن هذه مولنا الرملى الحيزي بما
صورته صحح علماءنا قاطبة متوناً وشروحاً بان الوكالة بالخصومة لا
تكون الا برضى الخصم الا ان يكون الموكل مريضاً او غائباً او مريداً للسفر
او مخدرة ووجه ذلك ان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره
والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيتوقف
على رضاه وهذا مذهب ابي حنيفة واختاره المجبوبي والنسفي وصدر
الشريعة وابو الفضل الموصلي ورجح دليله في كل صنف وغالب المتون
عليه فلزم العمل برفع الضرر عن الناس لا سيما في هذا الزمان الفاسد والله
تعالى اعلم وقال في المتلقي وغيره وصح اى التوكيل بالخصومة في كل
حق برضى الخصم للزومها الا ان يكون الموكل مريضاً لا يمكنه حضور
مجلس الحكم او غائباً مسافة السفر او مريداً للسفر او مخدرة غير معتادة

للجور الى مجلس الحكم وافتي مولانا على افندي مفتي بلاد العثمانية في فتاواه
بعدم صحة ذلك عند قصد الاضرار من التوكيل وبصحته بعدم قصد الاضرار
وذلك محول الى معرفة القاضي فاذا علم من الخصم التعنت من اباء التوكيل يقبل
القاضي قهراً عنه وان علم من الموكل قصد الاضرار صاحبه بالحيل لا يقبل
الا برضا صاحبه واليه مال الامام السخري والامام الاوزجندى رحمهما الله
هكذا في الفتاوى الظهيرية ولسان الحكم وتصحیح القدوري في الخلاصة
والسابع تناقض المدعى في دعواه وهو ان لا يسبق منه ما يناقض دعواه و
هو يمنع صحة الدعوى لغيره كما يمنع لنفسه يعني متى ثبت عند الحاكم
تعارض القولين المتضادين من المدعى في الدعوى يمنع استماع الدعوى
فمن اقربعين لغيره فكما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان يدعي لغيره
وهذا اذا وجد منه ما يكون اقراراً بالملك له أما اذا ابراه عن جميع الدعاوى
فترادى عليه ما لا يجهة الوكالة من رجل او وصاية منه فستمع كذا في
الخزانة **والتناقض** المتأول على السنة الفقهاء على نوعين نوع
يمنع وهو المذكور ونوع لا يمنع صحة الدعوى وهو ما يكون مبنيّاً على الخفاء
كالحرية والنسب والطلاق فان مبناها على الخفاء لان النسب ينبنى على
العلوق والطلاق والحرية ينفردهما الزوج والمولى فالامة اذا اقرت
بالرق فباعها المقر له جاز فان ادعت عتقاً بعد البيع واقامة البيّنة
على عتق من البايع وعلى انها الحرة الاصل قبلت بينتها ولو باع عبداً او
نقابضاً وذهب الى منزل المشتري وهو ساكت يعبر عن نفسه فهذا اقراء
منه بالرق فلا يصدق في دعوى الحرية الا ان يقوم له بيّنة على ذلك فح
يقبل والتناقض لا يمنع ذلك وايضاً في النسب كما اذا باع عبداً ولد عند ابي

المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول انه ابنه فيمنع وايضا في الطلاق كما اذا
 اختلعت من زوجها ثم اقامت البيّنة انه كان طلقها ثلاثا قبل الخلع
 تقبل بينتها ولها ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة ظاهر
 الاستقلال الزوج في يقاع الطلاق فليس يحصر ما عفي فيه التناقض في
 هؤلاء بل المراد ما يكون مبنيا على الخفاء فانه يعفى فيه التناقض اذا استأجر
 دارا من رجل ثم ان هذه الدار ملكي وان ابى اشتراها الاجل في صغرى هو
 ملكي من الشراء واقام البيّنة على ذلك تسمع ولا يكون هذا امنا قضا مانعا
 عن صحة الدعوى لما فيه من الخفاء لان الاب يستقل في الشراء للصغير ومن
 الصغير لنفسه والابن لا علم له ولها نظائر ذكرت في العمادية والثامن كون
 المدعى محتمل الثبوت حتى لو قال لمن لا يولد مثله مثله هذا ابني لا تسمع دعواه
وامّا احكامها بعدما استجعت الشرائط المذكورة فاستحقاق الجواب على
 الخصم بنعم او لا فان اقرت المدعى واذا انكر يقول لقاضي المدعى البيّنة
 فان قال لا يقول لك يمينه ولو سكت المدعى عليه ولم يجبه بعد الحاح
 بلا ولا نعم فالقاضي يجعله منكرا حتى لو اقام المدعى البيّنة تسمع كذا في الحيط
 للشرعي **وامّا انواعها** فثنتان دعوى صحيحة وفاسدة فالصحيحة
 ما يتعلق بها احكامها وهي احضار الخصم والمطالبة بالجواب وجوب
 الجواب واليمين اذا انكروا الاثبات بالبيّنة والفاسدة لا تتعلق بها
 الاحكام **وامّا معرفة المدعى** وعليه ان المدعى من لا يجبر على
 الدعوى اذا تركها تركها والمدعى عليه من يجبر عليها وهذا حد عام صحيح
 وقال محمد في الاصل المدعى عليه هو المنكر سواء صدرت الدعوى
 عليه او منه لان الاعتبار للعاني دون الصور فان المودع اذا قال ردت

١٢
 ملك المدعى
 انواع الدعوى

١٢
 ملك المدعى عليه
 معرفة المدعى عليه

الوديعة فالقول له مع يمينه وان كان مدعى الرد صورة لكنه منك
 الضمان معنى كذا في الهداية **المقصود الثاني** فيما يتعلق بالدين ان
 كان المدعى ديننا لا تصح الدعوى فيه الا بعد بيان القدر والجنس والصفة
 كذا ذكره قاضي خان وان كان مكينا لا فاما تصح الدعوى اذا ذكر الجنس انه
 حنطة او شعير فان ذكر انه حنطة او شعير يذكر نوعها انها سقية او برية
 او خريفية او ربيعية ويدكر صفتها انها جيدة او وسطية او ردية ويدكر
 حرها او بيضاء في الحنطة ويدكر قدرها بالكيل فيقول قفيزا كذا او يدكر
 بقفيز كذا لان القفران تتفاوت في ذاتها ويدكر سبب الوجوب فلو
 ادعى عشرة اقفزة حنطة ديننا عليه ولم يذكر بأي سبب لا تسمع الدعوى
 لان احكام الديون تختلف باختلاف اسبابها فانه اذا كان بسبب السلم
 لا يجوز الاستبدال به ويحتاج الى بيان مكان الايقل يقع التخرعنه عن
 موضع الخلاف وان كان ثمن مبيع جازا الاستبدال به وبيان مكان الايقل
 ليس بشرط فيه وان كان من قرض لا يجوز التأجيل فيه بمعنى ما يلزم التأجيل
 هكذا ذكر في خزانه المفتين والخيرة وايضا يذكر في السلم شرائط صحته
 من اعلام جنس أس المال وغيره ويدكر نوعه وصفته وقدره بالوزن
 لو وزنيا واحضار في المجلس حتى يصح عند ابى خيفة وتأجيل السلم فيه
 شهرا او اكثر حتى يخرج عن هذا الاختلاف وكذا اما سوى ذلك من شرائط
 السلم ولو قال بسبب السلم الصحيح لم يبين شرائط صحته السلم كان
 القاضي لا وزجند يفتي بصحتها وغيره من المشايخ لم يفتوا بصحتها اذا
 للسلم شرائط كثيرة لا يقف عليها الا الخواص وفي دعوى البيع لو قال
 بسبب بيع صحيح يقع الدعوى وفاقا وعلى هذا في كل سبب له شرائط كثيرة

اي يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح بل لا بد من عدتها الصحة الدعوى عند
 عامة المشايخ ولو لم يكن شرايط كثيرة يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح كذا في
 الظهيرية ويدكر في دعوى القرض القبض صرف المستقرض ذلك الى حاجته
 ليصرف ذلك ديناً عليه بالاجماع ويدكر انه اقترضه من مال نفسه كذا
 الجواز ان يكون وكيل في الاقراض والوكيل في الاقراض سفير ومعير ولا
 يكون له حق القبض والمطالبة بالاداء ولا يشترط بيان مكان الايفاء وتعيين
 مكان العقد كذا في الكافي لا يكون الحساب بينهما سبباً للمال فيما ادعى
 على اخر كذا ما لا بسبب حسابه ان هذا السبب ليس بصحيح كذا في الخلاصة
 ولو ادعى الخطة والشعير بالامناء فاختار للفتوى انه يسأل المدعي عن
 دعواه فان دعى بسبب القرض الاستهلاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب
 عين من اعيان ماله بخطة في الذمة او بسبب السلم يفتى بالصحة كذا في
 الوجيز وان ادعى مكايلاً حتى صحّت الدعوى بالاخلاف واقام البينة على
 اقرار المدعى عليه بالخطة او الشعير لم يذكر الصفة في قراره قبلت
 البينة في حق الجبر على البيان لا على الادى كذا في المحيط وفي الذمة والمج
 ومثلها ما يعتبر العرف كذا في الفصول العمدية واما الاشياء الست
 فالمقدّر فيه الكيل في الاربعة منها البر والتمر والشعير والملح والذهب
 والفضة هو الوزن فلو ادعى الدقيق بالتفيز لا تصح لانكباسه بكبس
 متى ذكر الوزن صحّت ولا بد من ذكرانه دقيق منخول وغير منخول مخبوز وغير
 مخبوز ومن ذكر الجودة والوساطة والرداءة كما في الظهيرية ودعوى البر
 بالوزن قيل تصح وقيل لا ويفتى بأنه يسأل القاضى المدعي عن دعواه
 فلو قرض او هلاك لا يفتى بالصحة لانه مضمون ثمنه ولو سلم او بيع

عين في ذمته يفتى بالصحة كذا في الفصول العمدية وقال في الفصولين دعوى
 الملح والتمر والخطة والشعير بالوزن لا يصح لانه مكيل بالنص لا على رواية
 جاءت ان الوزن في المكيل اذا تعارفه يكون موزوناً لان النص كان باعتبار
 العرف كذا في البرازية وان كان المدعى وزيناً فاما تصح الدعوى اذا بين
 الجنس بان قال ذهب او فضة وبعد ذلك ان كان مضروباً يقول كذا او كذا
 دينار او يدكر نوعه انه قسطنطينية الضرب او مصرية او ما اشبه ذلك فيذكر
 صفته انه جيد ووسط او ردى كذا في المحيط وهذه الدعوى ان كانت
 بسبب البيع فلا حاجة الى ذكر الصفة اذا كان في البلد نقد واحد معروف
 واما اذا مضى من وقت البيع الى وقت الخصومة زمان طويل بحيث لا يعلم
 نقد البلد في ذلك الوقت فح لا بد من بيان ان نقد البلد في ذلك الوقت
 كيف كان وبيان صفته بحيث كان تقع المعرفة من كل وجه كذا في الذخيرة
 وان كان في نقود مختلفة والكل في الرواج على السواء ولا صرف للبعض على
 البعض يجوز البيع ويعطى المشتري من اي نقد كان الا ان في الدعوى
 يعين احدهما وان كان الكل في الرواج على السواء وللبيع صرف على
 البعض لا يجوز البيع الا بعد بيانه وكذا لا تصح الدعوى من غير بيانه
 ان كان احداً لتقدين اروج وللآخر فضل فالعقد جائز وينصرف الى
 الاروج ولا تصح الدعوى فيه ما لم يبين كذا في المحيط وان كانت الدعوى
 بسبب القرض والاستهلاك فلا بد من بيان الصفة على كل حال كذا في
 النهاية وان ذكر كذا ديناراً ثمانية مثقلاً ولم يذكر الجيد فقد اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح ولو
 ذكر الجيد ولم يذكر المثقل فالدعوى صحيحة وعند ذكر القسطنطينية او مصرية

١٥
 مكمل
 اعتبار العرف بالوزن
 ١٦
 مكمل
 من الذهب مضموناً
 ١٧
 مكمل
 بيان كونه
 ١٨
 مكمل
 بيان صفته
 ١٩
 مكمل
 بيان البلد ونقود
 ان كان في البلد نقود
 مختلفة

٢٠
 مكمل
 دعوى بسبب انقراض الاشياء
 في الذهب والفضة

لا يحتاج الى ذكر الاحرار ولا بد من ذكر الجيد وعليه عامة المشايخ وفي
النسفي اذ ذكر اخر خالص كفا ولا يحتاج الى ذكر الجيد ولا بد ان يبين انه مضمون
اي وال عند البعض بعضهم لا يشترط ذلك واوسع والاؤل احوط كذا في
الذخيرة وان لم يكن الذهب مضموناً فلا يذكر في الدعوي كذا ادينار او ثمانية
مثقالا كذا وان كان خالصاً من الغش يذكر ذلك وان كان فيه غش ذكر
كذلك نحو العشرة تسعة او ثمانية او ما اشبه ذلك وان كان المدعي به
نقرة اي قطعة مذابة من الفضة وكانت مضمونة يذكر نوعها وهو ما
يضاف اليها وصفها انها جيد او ردي وكذا يذكر قدرها انها دراهم كذا و
سبعة وهو الذي عشرة منها سبعة مثاقيل وان كان المدعي به دراهم
مضروية والغش فيها غالب ان كان يتعامل بها وذا يذكر نوعها وصفها
ومقدارها وذا وان كان يتعامل بها عدد ايدى كذا عدد ايدى اظهرية
وان كانت فضة غير مضروبة ذكر فضة خالصة من الغش ان كانت خالية
ويذكر نوعها كقولهم نقرة افرنج او الرأس او طغاجي يذكر وصفها انها جيد
او ردي او وسط وقيل اذ ذكر انها طغاجية مثلاً فلا حاجة الى ذكر
الجودة والرداء ولا يكفي مجرد قوله انها نقرة بيضاء ما يذكر طغاجية
لترفع الجهالة كذا في الوجيز ويذكر قدرها كذا في المحيط وقال
مولانا الأنقري وفي دراهم زماننا لا تصح الدعوي ولا صدك
الابدن كرمياريه ووزنه وضربه وعدده فلا بد من ذكر اربعة اشياء
لتفادتها واجابا لضرب وتفاوتها فضة وهو المقصود الاعظم عيارا
في لتفاوت ما فيها عرضا وعرفا بالعدد ولتفاوت الفضة والنحاس فيها
بالوزن ولكن اكثرهم لا يعلمون كذا في التاتارخانية واذا ادعى على اخوانه

٢١
مطلوب ان يبين من ضربا على
٢٢
مطلوب ان لم يكن الذهب مضمونا
٢٣
مطلوب ان كان المدعي به نقرة
٢٤
مطلوب ان كان المدعي به دراهم
مضروبة والغش فيها غالب

٢٥
مطلوب ان يبين من ضربا على

٢٦
مطلوب ان يبين من ضربا على

٢٧
مطلوب ان يبين من ضربا على

عدا اليه غصباً وهي منقطة من ايدي الناس يوم الدعوي يدعى قيمة
التي يوم الدعوي والخصومة عندا في حنيفة ويوم الغصب عندا في يوسف
وعند لا نقطاع عند محمد ولا بد من بيان سبب جوب الداهم في هذه
الصورة كذا في الذخيرة لانها لو كانت ثمن مبيع يبطل البيع بالانقطاع عن
ايدي الناس عند الامام وان سبب القرض والنكاح الغصب يجب
القيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم انه هل هي لدعوي ام لا اذا امتنع
بالانقطاع كما ذكرنا فعلى المشتري رد العين ان كان قائماً ورد القيمة او المثل
لوقيها او مثلياً ان لم يكن قائماً كذا في البرازية وفي دعوي الدين على الميت
اذا ذكر انه مات قبل ادائه شي من هذا الدين وخلف من التركة في يده هؤلاء
الورثة ما يفي بقضاء الدين وزيادة ولم يذكر اعيان تركته مع فيما عليه الفتوى
لكن لا يحكم باداء الدين على الوارث ما لم يتصل التركة اليه فان انكروا وصول
التركة اليه واراد اثباته لا يتم من ذلك الا ان يذكر اعيان التركة على وجه
يحصل به الاعلام كذا في الوجيز وفي الدين لو ادعى لمديون انه بعث كذا من
الداهم اليه وقضى دينه فلان بغير امره تحت الدعوي ولو ادعى قرض
الف درهم وقال ليك بيد فلان وهو ما لا يسمع كذا في العالم كبرية
عن الخلاصة وفي دعوي المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب كذا
ين كقول المكفول له في مجلسها اما لو قال قبلها في مجلسه فلا تصح وكذا
لو ادعت المرأة بعد وفاة زوجها على ورثته ما لا تصح بل بيان السبب في
دعوي لزوم المال بسبب البيع والاجارة ونحوها من التصرفات قالوا لا بد ان
يقول كان ذلك بالطوع وحال نفاذ تصرفاته فانه له عليه لتصح دعوي
الوجوب وفي دعوي مال الاجارة المفسوخة بموت الاجير اذا كانت الاجرة دراهم

٢٨
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٢٩
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣٠
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣١
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣٢
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣٣
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣٤
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣٥
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣٦
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣٧
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣٨
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٣٩
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤٠
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤١
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤٢
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤٣
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤٤
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤٥
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤٦
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤٧
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤٨
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٤٩
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥٠
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥١
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥٢
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥٣
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥٤
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥٥
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥٦
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥٧
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥٨
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٥٩
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦٠
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦١
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦٢
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦٣
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦٤
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦٥
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦٦
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦٧
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦٨
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٦٩
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧٠
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧١
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧٢
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧٣
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧٤
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧٥
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧٦
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧٧
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧٨
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٧٩
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨٠
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨١
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨٢
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨٣
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨٤
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨٥
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨٦
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨٧
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨٨
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٨٩
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩٠
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩١
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩٢
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩٣
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩٤
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩٥
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩٦
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩٧
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩٨
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
٩٩
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت
١٠٠
مطلوب ان يبين من ضربا على الميت

او عدالية ينبغي ان يذكر كذا درهم كذا عدالية رابحة من وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة واما اذا ادعى عند لقاضي على عشرة دراهم وقال لي عليه عشرة دراهم ولم يرد على هذا ففيه اختلاف قال بعضهم صحيحة وقال بعضهم لا تصح ما لم يقل للقاضي حتى يعطيني حتى نحو ذلك وقال ابو نصر رحمه الله الصحيح انه لا تصح الدعوى لانها لم يقدمها الا للطلب كذا في الخلاصة وان ادعى على اخر ثمن مبيع مقبوض لم يبين المبيع او محدد ولم يحدد له يجوز في الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستاجر واذا ادعى ثمن مبيع غير مقبوض لا بد من احضار المبيع في مجلس القضاء حتى يثبت البيع عند القاضي كذا في الخزانة ولو ادعى على رجل ان وصيي باع من اقمشتي منك بكذا في حال صغري وانه قدمات قبل استيفاء شيء من الثمن فادفع لي ثمنه فقد قيل لا تصح هذه الدعوى لان بعد الموت حق القبض لورثة الوصي او وصييه وهو يدعى عليه كما واما على مال المشايخ اذ مات الوكيل بالبيع قبل قبض الثمن فحق القبض ينتقل الى الموكل ينبغي ان يقال ههنا حق القبض الى الصبي بعد بلوغه وتصح الدعوى كذا في المحيط **اقول** ظاهر قول المشايخ بلفظ ينبغي يفيد انه لا تصح الدعوى في ذلك وهو كذلك لان الوكالة غير الوصاية فاذا غزله الموكل بعد اجارة البيع قبل القبض ومات قبله فله ذلك واما الصبي فليس له ذلك فحكمه غير حكمه ولا يقاس كذا في الفصولين **المقصد الثالث فيما يتعلق بدعوى العين المنقول** ان كان الذي يدعيه المدعي قائما حاضرا في مجلس القضاء لا بد ان يشير اليه باليد فيقول هذا العين لي والاشارة بالرأس لا تكفي الا اذا علم باشارته الاشارة الى

مطالع
في دعوى مال الاجارة
لا يشترط التحديد

مطالع
المقصد الثالث
ان يقول المدعي احضروني
البينة

العين المدعي كذا في قاضي خان وان كان المدعي في يده المدعى عليه كف باحضاره ليشير اليه بالدعوى وكما بالشهادة والاستخلاف كذا في الكافي **ونذكر** رشيد الدين في فتاواه فواجب على المدعي ان يقول احضروني الى مجلس القضاء لقيم البينة عليه ان كان المدعى عليه جاحدا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان ذلك اذا كان مقرا فلا يلزم الاحضار لانه ياخذ من المقر كذا في العمدية وما من المنقولات لا يمكن احضاره عند القاضي كصبرة من الطعام والقطيع من الغنم فالقاضي فيه مخير ان شاء حضر بنفسه لو تيسر ذلك والا فان كان مأذونا بالاستخلاف يبعث خليفته الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا وقع الدعوى في جمل ولا يسع بابا المجلس فانه يخرج اليابه او يامر نائبه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بخبرته كما في المحيط وكذا في الفصولين وفي لقد وري المدعي اذا كان شيئا يتعدى نقله كالرحى فالحاكم فيه مخير ان شاء حضر وان شاء يبعث مينا **ونذكر** رشيد الدين في فتاواه اذا كان المدعي له حمل مؤنة لا يجبر على الاحضار وتفسير الحمل المؤنة ان يكون بحال لو امر انسانا لا يجلبه الى مجلس القضاء بلا طلب الاجرة وقيل ان ما لا يمكن دفعه بيده واحدة فهو حمل مؤنة لا يجبر على الاحضار **وقال** بعض العلماء ما يحتاج في نقله الى الحمل كالخطة والشعير وما لا يحتاج كالمسك والزعفران وقال بعضهم بما اتفق سعره في البلدان فماله حمل مؤنة واختلف سعره فهذا ماله حمل ومؤنة لكن الاول والى والثاني وجه كذا في العمدية ولو ادعى عينا في يد رجل فاراد احضاره الى مجلس القضاء فانكر المدعي عليه ان يكون في يده فجاء المدعي بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يده المدعي عليه قبل

مطالع
ما له حمل ومؤنة لا يجبر
الى مجلس القضاء

مطالع
نفسه حمل ومؤنة

مطالع
انما المدعي ان العين في يده
قبل الشفعة

هذا التاريخ بسنة تتمتع ويجبر المدعى عليه على الحضارة لان يده ثبت في الزمان
الماضي لم يثبت خروجه من يده وقد وقع الشك في زوال ذلك اليك فيثبت
اليك ما لم يوجد المزيل كذا في العجادية وان وقعت الدعوى في عين غائب كذا
يدري مكانه بان ادعى جل على جل انه غضب منه او جارية ولا يدري
انه قائم او هالك ان بين الجنس الصفة والقيمة فدعواه مسموعة وبينته
مقبولة وان لم يبين القيمة بان لم يعلم قيمته اشارة في عامة الكتب انها
مسموعة كذا في الظهيرية وان كان المدعى به هالك لا تصح الدعوى الا
ببيان الجنس اي جنسه وسنه وصفته وحالته وقيمه لانه لا يصير
معلومًا الا بهذه الاشياء فهذا في الحقيقة دعوى الدين فيشترط فيه
بيان القدر والجنس والنوع والصفة كما في سائر الديون كذا في الفصولين
من العجادية وشروط بيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون ذلك كذا في
المحيط من كتاب دبا القاضي **وقال الفقيه ابو الليث** يشترط ذكر
الذكورة والانوثة كذا في الكافي فلو ادعى قيمة دابة مستهلكة هل يحتاج
الى ذكر الانوثة والذكورة **اختلف** فيه المشايخ قيل لا بد منه ومن بيان
السن وهذا على اصل ابي حنيفة لان عنده الحكم بقيمة الهالك بناء على
الحكم بملك الهالك لبقاء حق المالك في الهالك وبناء عليه لا بد من
بيان الهالك في الدعوى والشهادة ليعلم الحاكم بماذا يحكم وهذا القائل
يقول ويدكر النوع ايضا ويقول فرس او حمار ونحوه ولا يكفي بذكر الانوثة
والذكورة ولا يذكر الاسم لانها مجهولة كذا في الفصولين وقال العجادي
لا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو ادعى انه غضب منه
حمار او ذكر شيته واقام البيينة على فوق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا

٣١
مطلب
في دعوى عين غائبة
بيان الجنس والصفة
والقيمة والسنة

٣٩
مطلب
في ذكر الانوثة والذكورة

٣٠
مطلب
بيان بعض شياؤه خلاف
ما ادعى وشهد عليه

فقال المدعى هذا الذي ادعيتة وزعم الشهود كذا لك ايضا فظروا فاذا
بعض شياؤه على خلاف ما قالوا بان ذكر الشهود بأنه مشقوق الاذن و
هذا غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء ولا يكون هذا خلا في
شهادتهم كذا في الفصولين **وسئل الشيخ الامام** **مطلب** الذي
ادعى جل على جل انه غضب منه غلاما تركيا وبين صفاته وطلب
احضار الغلام فلما احضر كان بعض صفاته على خلاف ما ذكره المدعي
فادعى انه له واقام البيينة **قال رحمه الله** ان قال المدعى هذا
الغلام الذي ادعيتة لا تسمع دعواه اذا كانت لصفات مما تحتمل
التغير والتبديل وان قال المدعى بعد ما احضر الغلام هو عبدي
ولم يزد على ذلك تسمع دعواه وتقبل بيئته كذا في قاضي خان كأنه
يجعل الدعوى ابتداء واقامة البيينة عليها واذا قال للغلام الذي
ادعيتة اولا لا تسمع للتناقض لظهور الكذب وتحتل الشهادة به كذا
في الفصولين واذا ادعى عيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر
قيمة الكل جملة ولم يذكر قيمة كل عين على حدة تصح ولا يشترط التفصيل
وهو الصحيح كذا في الخزانة وقال في الفصولين وقيل يكفي بالجمال وهو
الصحيح اذا ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة
دعواه بيان القيمة ولو ادعى ان هذه الاعيان قائمة في يده يأمر باحضار
تقبل البيينة بحضورها ولو قال هالكه وبين قيمة الكل جملة تسمع كذا في
قاضي خان ادعى على اخ الف دينار بسبب استهلاك الاعيان لا بدان يبين
قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا لا بدان يبين الاعيان فان فيها ما يكون
مثليا ومنها ما لا يكون مثليا من ذوات القيم كذا في العجادية **وذكر**

٣١
مطلب
ان ادعى الاعيان المختلفة
وزعم قيمة الكل جملة

٣٢
مطلب
دعوى التلبيات

جلال الدين دعوى المثليات لا تصح الا ببيان السبب لاحتمال ان السبب هو الغصب انه يختلف باختلاف الموضع ويدكر في الغصب القديسي والذراهم والدنانير مكان الغصب ليعلم هل له ولاية المطالبة وفي دعوى الوديعة لا بد من ذكر البلد لا يدع سواء له حمل ومونة او لا واذا ادعى ان هذه العامة ملكي وصلت اليك عن يد تليذي لتصلحها فانكر الوفا والتليذ مات وغاب لا تسمع الدعوى الا اذا قال ستملكها واذا القيمة عليه وكذا الوقايل بعثتها اليك تسمع كذا في الخلاصة والعادية وان ادعى عينا قائما شير ولا يحتاج الى ذكر الاوصاف والوزن والنوع وان دينا في وانه لا بد من بيان قدره ونوعه وصفته فيقول كذا امناطافيه ابيض ويدكر الجودة والوسط وان بعد انقطاع عن ايدي الناس في السوق الذي يباع فيه ولا وجد في البيوت يقول له الحاكم ما ذا تريد ان قال لعنب مثالا لا يصغى الى دعواه وان قال قيمته يا امره ببيان سبب لوجوب اذا العنب لو كان ثمن المبيع انفسخ البيع بالانقطاع قبل قبضه كما في الذراهم والدنانير وان بسبب السلم والاستهلاك او القرض فبالانقطاع لا يسقط عن قيمته بل يطالب به بالقيمة في الحال اذا كان لا ينتظر او انه كما قال ظهير الدين ولو ادعى قرض مائة او سفر رجل يذكر الوزن ويدكر انه حلو او حامض صغير او كبير وفي دعوى اللحم لا بد من بيان السبب فان بين انه يدعيه بسبب انه جعل ثمن المبيع تصح اذا بين اوصافه وموضعه ولو ادعى مائة من الكعك لا تصح الا بعد بيان السبب لان السلم في الخبز فيه اختلاف في الاستقراء ايضا كذلك اختلاف لم يجز عند ابي حنيفة اقراض الخبز لا وزنا ولا عددا وعند غيره يجوز التعامل به وضروته وفي الاستهلاك تجب القيمة

مطلب بيان مكان الغصب
مطلب دعوى الوديعة

مطلب دعوى قرض ثمن او غير

ان بين انه ثمن المبيع تصح الدعوى ولكن ينبغي في دعوى الكعك لكعك المتخذ من الدقيق الفسيل او غير الفسيل كذا يدكر انه ابيض الوجه او مزعفران الوجه او مسمس الوجه حتى تصح الدعوى ذكره العالم كيرية عن الظهيرية وفي دعوى لقطن لا بد لقطن الخاري والقطن الشاس ولا بد ان يذكر انه يحصل من المالح كذا او قيل هذا ليس بشرط وبه يفتى واذا ادعى كذا من المالح لا بد من ذكر انه حناترك او سودا وكوفة لترفع الجهالة كذا في الفصولين وفي دعوى الحبل حال انقطاعه وازدوات الامثال لعدم وجوبه رد مثله لانقطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة وفي دعوى لدهن واشباهه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاضمار للاشارة اليه وان كانت بسبب الاستهلاك او بسبب الفرض او بسبب الثمنية لا يحتاج الى الاضمار كذا في الخزانة واذا ادعى ديبا على انسان ولم يذكر وزنه فان كان الديباج عينا يشترط احضاره والاشارة اليه وعند ذلك لا حاجة الى بيان الاوصاف والوزن وان كان دينا بان كان مسلما فيه ففيه اختلاف للمشايخ في انه هل يشترط ذكر الوزن ام لا فعامتهم على انه يشترط وهو الصحيح ذكره العالم كيرية عن الوجيز ادعى شيئا من درع او عابذ رعان خوارزم كذا او شهد بذلك عند فذرع فاذا هو ازيد وانقص بطلت الشهادة والدعوى كما اذا خالف من الدابة في الدعوى والشهادة وفي دعوى لقيص اذا بين نوعه وجنسه وصفته وقيمه لا بد ان يذكر ويبين من ملبوس الرجال والنساء صغيرا وكبير وفي دعوى خرق الثوب وجرح الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعي به في الحقيقة الجزء الغايت

مطلب دعوى مائة من الكعك
مطلب دعوى لقطن

مطلب دعوى لدهن واشباهه
مطلب دعوى الديباج

مطلب دعوى شيئا من درع او عابذ رعان
مطلب دعوى خرق الثوب

من الثوب والذابة كذا في الخلاصة وان ادعى جواهر الابد من ذكر الوزن اذا كان غايبا وكان المدعى عليه منكر اكون ذلك في يده كذا في السراجية وفي اللؤلؤ عيذ كردوره وضوءه ووزنه كذا في الخزانة وفي دعوى الابرة والمسلة لا بد من بيان السبب لانه ان عيننا يلزم احضاره وان دينا بسبب السلم او يجعله ثمن مبيع لا بد من بيان النوع والصفة لارتفاع الجهالة ولا يجب المثل فيها من الاستهلاك لانها قيميان ولا يجب بالقرض لعدم جواز قرضها كذا في لو حيز واذا ادعى منا من الحنا لا بد ان يذكر الجيد والوسط والردي ويذكر حنا ورق او مسحوقة او مدقوقة واذا ادعى قدرا من التوتيا ينبغي ان يذكر في دعواه مدقوقة او غير مدقوقة وبدونه لا تصح الدعوى كذا في الخراين واذا ادعى طاحونة في يد رجل بين حدودها وذكر الادوات القائمة في الطاحونة الا انه لم يسم الادوات ولم يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع ما فيها من الادوات القائمة وفي دعوى المال بكفالة لا بد من بيان المال انه باي سبب يجوز بطلانها اذا الكفالة بنفقة المرأة اذا لم تذكر مدة معلومة لا تصح الا ان يقول ما عشت او ما دمت في نكاحه والكفالة بمال الكتابة لا تصح وكذا الكفالة بالدية على العاقلة ولو ادعت المرأة ما لا على ورثة زوجها لم تصح ما لم تبين السبب يجوز ان يكون بالنفقة وهي تسقط بموت وفي دعوى شراء العين بيد اخر لا يخلو اما ان يدعى الشراء من ذي اليد وغيره فلو ادعى من ذي اليد يحتاج الى اثبات للصفة فقط ولو ادعى من غيره لا يحكم حتى يثبت معه احد الاشياء الثلاثة احدها اثبات لباعه وقت العقد والثاني اثبات لنفسه في الحال والثالث

مطلب في دعوى الجواهر الابد من ذكر الوزن
مطلب في دعوى اللؤلؤ عيذ كردوره وضوءه
مطلب في دعوى الابرة والمسلة
مطلب في دعوى الحنا لا بد ان يذكر الجيد والوسط والردي

مطلب في دعوى الطاحونة في يد رجل بين حدودها وذكر الادوات القائمة في الطاحونة
مطلب في دعوى المال بكفالة لا بد من بيان المال

مطلب في دعوى المرأة على زوجها بالنفقة
مطلب في دعوى الشراء العين بيد اخر

اثبات القبض والتسليم الى اثبات الثمن فيهما اي في شراء من ذي اليد او غيره كذا في القاعدة وفي دعوى الخراج لا بد من بيان انواع التركة وتحديد العقار وبيان الامتعة والحیوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو اختلفها بعض الورثة ثم صوّلح مع غير المتلف على ازيد من قيمتها لا تصح عندهما كما في الغصب كذا في البرازية ولو ادعى على غيره انه باع عينا مشتركا بيني وبينه وان قد اجرت البيع حين سمعته فواجب عليه تسليم نصف الثمن لا تصح الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا كان قائما في يده وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري يسأل القاضي المدعى ان العين كان مشتركا بينكما شركة عقدا وشركة ملك فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقدا لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته باداء نصف الثمن كذا في العمادية وفي دعوى مال لشركة بسبب لموت عن تجهيل لا بد ان يبين انه مات مجهلا لمال لشركة او مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال لشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلي كذا في الخزانة وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب لموت مجهلا لا بد ان يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لا بد ان يبين ان مال المضاربة يوم الموت مجهلا نقدا وعرضا فله ولاية دعوى قيمة العرض كذا في الفصول ولو ادعى على اخر انه قبض منه كذا فغير حنطة امانة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة

مطلب في دعوى الخراج لا بد من بيان انواع التركة وتحديد العقار وبيان الامتعة والحیوانات وبيان قيمتها ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من حصته فان التركة لو اختلفها بعض الورثة ثم صوّلح مع غير المتلف على ازيد من قيمتها لا تصح عندهما كما في الغصب كذا في البرازية ولو ادعى على غيره انه باع عينا مشتركا بيني وبينه وان قد اجرت البيع حين سمعته فواجب عليه تسليم نصف الثمن لا تصح الدعوى ما لم يذكر في الدعوى ان هذا كان قائما في يده وقت الاجازة ولا بد من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة وكذا لا بد من ان يذكر قبض البائع الثمن من المشتري يسأل القاضي المدعى ان العين كان مشتركا بينكما شركة عقدا وشركة ملك فان قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط وان قال شركة عقدا لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة ولكن يشترط قبض الثمن لتصح مطالبته باداء نصف الثمن كذا في العمادية وفي دعوى مال لشركة بسبب لموت عن تجهيل لا بد ان يبين انه مات مجهلا لمال لشركة او مات مجهلا للمشتري بمال الشركة لان مال لشركة مضمون بالمثل والمشتري مضمون بالقيمة ولا يجب ذكر المطالبة بالرد والتسليم لان الواجب على المودع التخلي كذا في الخزانة وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب لموت مجهلا لا بد ان يبين قيمتها يوم الموت وكذا في دعوى مال المضاربة اذا مات المضارب مجهلا لا بد ان يبين ان مال المضاربة يوم الموت مجهلا نقدا وعرضا فله ولاية دعوى قيمة العرض كذا في الفصول ولو ادعى على اخر انه قبض منه كذا فغير حنطة امانة فواجب عليه ردها ان كانت قيمتها قائمة

وان كانت هالكة أو مستهلكة فرد مثله ينبغي ان يقول ان كانت قائمة فعالية
 الخلية وان كانت هالكة ينبغي ان يقول هالكة بعد الجحود وان كانت مستهلكة
 ينبغي ان يقول من جهة كذا في الخلاصة ولو دعى الراهن تسليم المهرهون على المهرقن
 هل تصح ذكر الطحاوي ان مؤنة رد المهرهون على الراهن فعلى هذا لو طالبه الراهن
 بالرد والتسليم لا تصح قيل مؤنة رد المهرهون على المهرقن فعلى هذا ينبغي ان تصح دعو
 الرد والتسليم على المهرقن كالمستعير كذا في الخزانة رجل باع عيناً من الاعيان وهو محضرة
 مولاة ثم ان المولى ادعى لعين التي باعها العبد لنفسه فان كان العبد
 ماذوناً لا تصح دعوى المولى وان كان محجوراً عليه تصح كذا في الظهيرية
 فاذا ادعى انه كان مكرهاً على البيع واراد استرداده لا تصح ما لم يقل باعه
 وسلمه وهو مكره على كل واحد منهما ولو كان الثمن مقبوضاً ينبغي ان يذكر
 وقبض الثمن يبرهن على الكل وأما لو ادعى المكره انه ملكه وفي يده المشتري
 بغير حق لا تصح الدعوى لان البيع مكرهاً اذا اتصل القبض بثبت الملك
 فعلى هذا لو ادعى لبيع الفاسد الذي اتصل به القبض انه ملكه وفي يده
 المشتري بغير حق لا تصح الدعوى كذا في الوجيز وقال رشيد الدين في
 فتاواه لا حاجة الى تعيين المكره في دعوى البائع الا كراه على البيع كالأدعي
 ما لا بسبب السعاية لا حاجة الى تعيين وهو الاصح كذا في الفصول في
 المنتقى جل ادعى على اخزانه أمر فلاناً واخذ منه كذا ان كان الأمر سلطاناً
 فالدعوى صحيحة فان كان غير السلطان لم يكن على الأمر شيء كذا في الخلاصة
 ومجرد أمر الامام اكراه كذا في الخزانة وفي دعوى السعاية لا حاجة الى ذكر اسم
 قابض المال ونسبه لكن يبين السعاية وأما لو قال عمر في حق اضررتني
 الظلة لا تصح وكذا لا تصح انه اخسره فلان بغير حق كذا في الخلاصة

٤١
 ملك الراهن
 لو ادعى المهرقن
 مؤنة رد المهرهون
 على الراهن

٤٢
 ملك باع عيناً من الاعيان

٤٣
 ملك لو ادعى ما لا بسبب السعاية

وفي دعوى مسيل ماء في أرض جليبين انه مسيل ماء المصرا وما وانه
 في مقدم البيت او مؤخره وكذا في الطريق في دار غيره يبين طوله وعرضه
 وموضعه في الدار كذا في البرازية **المقصد الرابع فيما يتعلق**
بغير المنقول من العقار ان كان المدعي به عقاراً لا بد من ذكر
 انه في يد المدعي عليه ولا يثبت اليد الى العقار بتصادق المدعي عليه
 انه في يده بل يثبت بالبيينة او بعلم القاضي في الصحيح لتوجه الحكم وسماع
 البيينة وباقراره لا يثبت كونه ذا اليد لاحتمال المواضعة وان القضاء
 بالبيينة قضاء على كافة الناس كذا في البرازية وبقوانينه وبين غيره
 بان المدعي عليه في غير العقار ينتصب خصماً بذاته من غير امر آخر وفي العقار لا
 ينتصب خصماً الا باعتبار يده ولم يثبت عند القاضي يده لا يجعله خصماً فلو
 برهن المدعي به قراره باليد انه له لا تقبل بيئته على الملك ما لم يبرهن
 انه في يد المدعي عليه ولو برهن بعد الاقرار باليد قضى به للمدعي لا ينفذ
 حكمه ما لم يبرهن او يعرف للقاضي انه في يده ولا فرق ان يثبت كلا الحكمين
 بشهادة فريق او فريقين اذا الحاجة الى شهادة يده ليصير خصماً في اثبات
 الملك وان لم يشهد واعلى اثبات المدعي عليه يجوز القضاء عند محمد
 وبه اخذ بعض المشايخ وقيل فيه روايتان والفتوى على انه لا بد من ان
 يشهد واعلى يد المدعي عليه كذا في الفتاوى لا تقروية وانه يطالبه
 المدعي به على المدعي عليه لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه لانه
 يحتمل ان يكون مهرهوناً او محبوساً بالثمن في يده وبالمطالبة ينزل ذلك
 الاحتمال عن هذا قالوا في المنقول يجب ان يقول في يده بلا حق كذا في
 الهداية ولا بد من ذكر حدوده الاربعة واسماء اصحابهم ونسبهم الى الجد

كذا في الاختيار شرح المختار ولا بد من ذكر الحد عند أبي حنيفة كذا في السراج
هذا إذا لم يشتهر الرجل فان اشتهر فلا حاجة الى ذكر الحد اجماعا كذا في الوجيز
وذكر الشيخ الامام ابو نصر في شرح له اذا وقعت الدعوى
في العقار لا بد من ذكر البلدة التي فيها الدار ثم ذكر المحلة ثم ذكر السكة
فيبدأ بذكر الكورة ثم بالمحلة ثم بالسكة اختيارا بقول محمد فان المذهب
عند ان يبدأ بالاعم ثم ينزل الى الاخص **وقال** ابو زيد البغدادي يبدأ
بالاخص ثم بالاعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا في كورة كذا وحسن
قول محمد في العمادية اذا العام يعرف بالخاص والعكس فصل للنسب حجة
عليه حيث يبدأ بما هو اقرب فيترقى الى الابعده مثلاً يقال فلان ثم يقال
ابن فلان ثم يذكر الحد اذا اعم اسمه لان احمد في الدنيا كثير فان عرف والا
يترقى الى الاخص فيقال محمد فان عرف والا يرقى الى الحد كذا شرط الحاكم
لابي نصر محمد السمرقندي وفي الحد يكتب ينتهي الى كذا ويلاصق كذا
ولزيق كذا تحزاع الخلاف لواقع بين الامامين كذا في الفصول وبعد
ذكر الحد يقول بحدوده وحقوقه بانه اذا لم يذكر الحقوق لا يدخل
الطريق والمسيل ولو قال بطريقة ومسيل مائه يصير مدعي ذلك
الموضع تملك نفسه وهو لم يجز اذا الطريق العام لا يملك كذا في فصول
الاستروتنى **وقال جماعة** من اهل الشروط ينبغي ان يذكر في الحد
لزيق دار فلان ولا يذكر دار فلان وعندنا كلا اللفظين على السواء بما
ذكر فهو حسن كذا في المحيط ولو ذكر الحد ود الثلاثة وسكت في الرابع لم يضر
وان لم يسكت ولكنه اخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعي عليه
ليس هذا الحد ود في يدي وقال ليس على تسليم هذا الحد ود فائده

لا يتوجه عليه هذه الخصومة وأما اذا قال المدعي عليه ان هذا الحد ود
ولكن اخطأت في الحد لا يلتفت اليه الا اذا توافق على الخطأ فيخذل
يستأنف الخصومة كذا في قاضيان ولو غلط الكاتب الشاهد في نسبة
الحد الرابع وحكم القاضي فهذا الحكم في حق ذلك المدعي لا يصح حيث انهم
غلطوا في بعض الحدود ولا يجوز للمدعي ان يتصرف فيه كذا في الخزانة
ولو ذكر في الحد الرابع لزيق الرقبة او الزقان واليه المدخل والباب
فذلك لا يكفي لان لازمة كثيرة فلا بد من ان ينسبها الى ما يعرف به وان
كانت لا تنسب الى شيء يقول قيقبة بالمحلة او بالقربية او الناحية ليقع
بذلك نوع معرفة كذا في العمادية والوجيز ذكر الحدين غير كاف الثلاثة كاف
ويجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحد الاول ويحكم بذلك
كذا في المحيط واذا كان الحد الرابع لزيق ملك رجلين ولزيق ارض فلان فمجرد
فذكر المدعي حدا منها ولم يذكر الاخر تصح وقال في العمادية ان لا تصح دعواه
في هذين الفصلين كذا في الهداية ولو ادعى محدودا واحدا حدودها
او جميعها متصل بملك المدعي فلا يحتاج الى ذكر او بملك المدعي عليه
يحتاج الى ذكر الفاصل ان كان المدعي به ارضا وان كان بيتا او دارا فلا حاجة
الى ذكر الفاصل والحدار فاصل والشجرة لا تصلح اذا لم تحيط بجميع المدعي بها
واذا احاط يصلح حدا او لاحاجة الى بيان الطول والعرض على الاصح والنهر
لا يصلح حدا والاصح انه يصلح كالحندق ولا يشترط ذكر الطول والعرض
وفي ظاهر المذهب ان السور يصلح حدا والمقبرة ايضا وفي الفصولين
المقبرة لو كانت ربوة لا تصلح والا فلا كذا في فوائد شيخ الاسلام برهان
الدين واذا ادعى عشر ديار ارضا وبين حدود التسع دون الواحدة ان

كانت تلك الارض في وسط هذه الاراضي فقد دخلت في الحد فيجوز ان
يقضي بالحكمة عند ظهور الحجّة وان كانت هذه الحجّة على طريق فبدون الحد
لا يصير معلوما فلا يجوز القضاء بها كذا في الخزانة ولو قال لزيق ارض الوقف
لا بد ان يبين المصروف ولو قال لزيق ارض المملكة بين اسم الامير ونسبه ان كان
الامير اثنين كذا في الخلاصة ولو قال لزيق ورثة فلان لا يكفي كما في المحيط
وقال الهندية رأيت بخط الموثوق به اذ اكتب لزيق دار من تركة فلان يصلح
ويصح حدا وهذا في غاية الحسن انتهى ولو ذكر ارضا وسط القرية لا يكفي ولو
جعل احد حدوده ارضي لا يدري مالكمها لا يكفي ما لم يعلم في يد فلان رجل
ادعى ارا في يد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدودها قال لا ثم ادعى
بين الحدود ولا تسمع وأما اذا قال لا اعرف اسماء اصحابهم ثم ذكر الحدود
بعد ذلك وقال عنيت بقولي لا اعرف الحدود لا اعرف اسماءهم قبل ذلك منه
و تسمع دعواه كذا في لوجيز ولو ادعى قال في تعريفها وفيها اشجار وكان الحد
بتلك الحدود ولكنها خالية عن الاشجار لا تبطل الدعوى ولو قال فيها
شجر ولا حائط فاذا فيها شجر عظيم وحائط لا يتصور حد وثها بعد الدعوى
الا ان حدودها توافق تبطل دعواه وكذا تبطل اذا هي ارض يتبذر فيها
عشر مكائيل فاذا هي اكثر من ذلك واقل الا ان الحدود وافقت لدعوى
المدعى لا تبطل لان هذا خلاف كتمان اذا اخطأ الشاهد في بعض الحدود ثم
تدارك واعاد الشهادة فاصاب قبلت لو امكن التوفيق سواء تدارك
في المجلس او في مجلس اخر ومعنى مكان التوفيق ان يقول كان صاحب
الحد فلان الا انه باع داره الى فلان وما علمنا به او يقول كان صاحب
الحد بهذا الاسم الا انه سمي بعد ذلك باسم اخر ولو ترك المدعى احد

الحدود او غلط فحكمه حكم الشاهد ادعى ارا وبين حدوده وموضعه و
جحد ذو اليد وكان عند القاضي فلما قاما من عند القاضي جاء المدعى
بشهوده شهد واعلى المدعى عليه انه بعد ما قام من عنده اقر من ساعته
ان الدار التي موضعها كذا التي في يده للمدعى قالوا لا نعرف الحد وكذا
اقرب هذا ولم يجد في اقراره فانه جائز ويقضى للمدعى قالوا لا نعرف الحدود
كذا في الفصولين وقاضيان ولو ادعى مجرد ما في ارض رجل وطريقا في
دار رجل ذكر في بعض الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا
بعد بيان الموضع والطول والعرض ذكر في الاصل انه تسمع وتقبل وذكره
قاضيان في فصل الشهادة الباطلة واذا ادعى على آخر انه شق في ارضه
نهر وساق فيه الماء الى ارضه لا بد ان يسمي الارض التي فيها وان يبين موضع
النهر انه من الجانب الايمن من هذه الارض ومن الايسر وبين طول النهر
عرضه وبين عمقه فاذا بين ذلك او اقر لزمه وان انكر حلفه بالله ما حدث
في ارض هذا الرجل هذا الذي يدعى وكذا لو ادعى انه بنى في ارضه بناء
يلتفت الى دعواه حتى يبين الارض يصف لبنا طوله وعرضه وانه من
الخشب ومن المدرك كذا في العادية وكذا اذا غرس الشجر في ارضه فهو كما
ذكرنا فان بين المدعى ذلك ان اقر المدعى عليه او رفع البناء والشجر واذا
ادعى على اخر ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه الاسهم الثلاثة
من العشرة الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحقي وفي يدي بغير حق
ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يدي وكذلك لم يشهد الشهود ان جميع الدار
في يده فهذه الدعوى والشهادة مقبولتان كذا في المحيط وفي دعوى
غصب نصف الدار شايعا هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يده

المدعى عليه اختلف فيه قال البعض يشترط لان غصب النصف شايعا
لا يكون الا يكون كل الدار في يده وقال البعض غصب النصف شايعا يتصور
بان يكون الدار في يد رجلين فغصبه من احدهما فينشد يكون غصباً
لنصف الدار شايعا كذا في العبادية ادعى انه له بسبب وقوعه في حصته
لا بد ان يذكر ان القسمة وقعت بالقضاء او بالرضا كما في الوحيين رجل باع
دار غيره وجاء المالك فادعى الدار على البائع هل تصح الدعوى ينظر ان
اراد اخذ الدار لا تصح وان اراد التضمن بالغصب فعلى الخلاف المشهور
ان الغصب في العقار لا يتحقق موجب للضمان وفي وجوب الضمان بالبائع
والتسليم روايتان والاصح ان العقار يضمن بالبائع والتسليم كذا في المحيط
الشرعي وان اراد اجازة البيع واخذ الثمن تصح كذا في العبادية واذا ادعى دارا
من تركه والدانه اشتراها من الدار في مرضه وانكر الباقي ذلك فقد قبل لا تصح هذه
الدعوى قيل ينبغي ان تصح كما في الذخيرة رجل باع عقارا وابنه او امرأته او بعض
اقاربه حاضر يعلم به ودفع القبض المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند
البائع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملكا لبائع وقت البيع اتفق
عليه المتأخرون من مشايخ سمرقند على انه لا تصح هذه الدعوى يجعل
سكوته كالأفصاح بالاقرار انه ملك البائع ومشايخ بخارى افوا بصحة
هذه الدعوى قال الصدر الشهيد في واقعاته ان نظري المدعى افقح
هو الا حوط كان احسن ان لم يمكنه ذلك يفق يقول مشايخ بخارى فان
الحاضر عند البيع جاء الى المشتري وتقاضاه الثمن بان بعثه البائع اليه
لا تسمع دعواه بعد ذلك لنفسه ويصير محجوزا للبيع بتقاضي الثمن فلا تصح
كذا في المحيط ادعى ارا في يد رجل فقال اشتريتها من وصيتك في صغرك

تصح اذا ذكر اسم الوصي ونسبه وكذا لو قال من وكيلك ما لو قال اشترى
منك وكيل فلان تصح كذا في الخلاصة رجل ادعى دارا في يد انسان وقال في
دعواه هذه الدار كانت لابي فلان مات وتركها ميراثا لي ولاختي فلانة ولا
وارث غيرنا وترك دواب وثياب فقسمنا الميراث ووقعت هذه في نصيبي
بالقسمة واليوم جميع الدار ملكي لهذا السبب وفي يد هذا بغير حق فدعواه
صححة ولكن لا بد ان يقول واخذت اخي نصيبها من جميع تلك الاموال حتى
تصح منه مطابقة المدعى عليه بتسليم كل الدار اليه ولو كان قال في دعواه
مات وتركها ميراثا لي ولاختي ثم ان اخي اقرب بجميعها الى فصدقتها في اقرارها
حكى عن شيخ الاسلام الاوزجندى انه قال دعواه صححة والصحيح انه لا تصح
في الثلاث كذا في المحيط في فصل الشهادة في الموارث وسئل شيخ الاسلام
الاوزجندى عن ادعى على اخيه وقال كان هذا ملكا لابي مات وتركها
ميراثا لي لفلان وسمي عدد الورثة الا انه لم يبين حصته فهذه الدعوى
صححة ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد ان يبين حصته ولو كان
بين حصته ولم يبين عدد الورثة بان قال مات لابي وترك هذا العين ميراثا
لي ولجماعة سواي وحقني منه ومطالبت به بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى
ولا بد من بيان عدد الورثة كذا في الذخيرة ولو ادعى عينا في يد انسان انه له
لما ان صاحب اليد اقر به له او ادعى عليه دراهم وقال في دعواه لي عليه
الف درهم لما انه اقرب بهاله او قال ابتداء ان هذا اقران هذا العين لي او
اقران لي عليه كذا من الدراهم لا تصح هذه الدعاوي على قول عامة المشايخ
كذا في خزنة المفتين نقلا عن الذخيرة **وذكر** الصدر الشهيد
في شرح انب القاضيان المدعى لو ادعى انه اقران هذا الشيء لي فله بالتسليم

بيان صحة دعوى الميراث بغير
بيان حصته

الى ولم يدع انه ملكي فعامة العلماء على انه يسمع ويامر بالتسليم اليه هكذا
 في الفصول العادية **و اجمعوا** على انه تصح الدعوى وتمتع البيئنة
 على قراره اذا قال هذا العين ملكي وهكذا اقربه صاحب اليد وقال لي
 عليه كذا وهكذا اقربه المدعى عليه كذا في الذخيرة وكما لا تصح دعوى
 المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى لنكاح ايضا بسبب الاقرار كذا في الخزانة
 اختلفوا انه هل تصح دعوى الاقرار من الدفع حتى لو اقام المدعى عليه
 بيئنة ان المدعى قرانه لاحق له على المدعى عليه او اقام بيئنة ان المدعى قر
 ان هذا ملك المدعى عليه هل تقبل عامتهم على انه تصح دعوى الاقرار من
 طرف المدعى هكذا في العمدية **فان يدب** وذكر الامام ظهير الدين اشري
 علوا الاسفل ويدن كرحلا الاسفل يجوز لانه الاصل وتحدد الاصل ولو كان
 الاسفل مبيع من وجه لقرار العلو عليه ولما حد الاسفل حصلت المعرفة
 بالعلو ايضا فلا حاجة الى تحديده وقال الطحاوي هذا اذا لم يكن العلو
 حجرة فان كان حجرة يذكر حده وده لانه هو المبيع بالقصد والمذكور من العقد
 فيذكر عند الامكان من دعوى النزائية **المقصد الرابع** في اليمين
 وفيه ثلاثة مطالب الاول في النكول الاستحلاف وهو يحتاج الى معرفته
 اول اوركنه وشرطه وحكمه فاليمين عبارة عن القوة والقدرة ومعناه
 ههنا ان يتقوى الحالف في النكارة بان يدفع دعوى المدعى للحالف اما
 ركنه فذكر اسم الله تعالى مقرونا بالخبر واما شرطه فانكار المنكرو واما
 حكمه فانقطاع الخصومة وانفصال المشاجرة بينهما حتى تتم دعوى المدعى
 بعد ذلك اذا لم تقم عليه البيئنة قال الحسن عن ابي حنيفة اذا شك الرجل
 فيما يدعى عليه فينبغي له ان يرضى خصمه ولا يجعل عينه ويصالحه فان

٤٥
 ملك في تحديد التسفل
 فقط

كان في شبهة ينظر ان كان اكبر رايه ان دعواه حق فلا يسعه ان يحلف
 هكذا في المحيط السخري والاستحلاف يجري في الدعاوي الصحيحة دون
 فاسدتها لو انكر المدعى عليه وقال المدعى لا شهود لي وشهودي غيب
 او مرضي حلفه واما لو قال لي بيئنة حاضرة في المصر وطلب يمينه لا يحلف
 كذا في الهندية فان صحت الدعوى سال المدعى عليه عنها فان اقر وانكر
 وبرهن عليه قضى عليه والا حلف بطلبه كذا في كنز الدقائق واذا توجهت
 اليمين على المنكر ان شاء حلفه ان كان صادقا وان شاء فدا يمينه بالمال
 كذا في المحيط لو حلف بطلب المدعى يمينه لدى القاضي من غير استحلاف
 القاضي فهذا ليس بتحليف لان التحليف حق القاضي كذا في القنية والبحر
 وقال ابو يوسف اربعة اشياء يستحلف القاضي قبل ان يسال المدعى ذلك
 احدها الشفيع اذا طلب من القاضي ان يقضي بالشفعة يحلفه بالله لقد
 طلبت الشفعة حين علمت الشراء وان لم يطلب الخصم وعند ابي حنيفة
 وابي يوسف لا يستحلفه والثاني اذا بلغت البكر فاخترت الفرقة من
 القاضي يستحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت وان يطلب الزوج
 والثالث المشتري اذا اراد الرد بالعيب يحلفه القاضي انك لم ترض
 بالعيوب ولا عرضته على البيع منذ رايته والرابع اذا سالت من القاضي
 ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله ما اعطاك
 نفقتك حين خرج ويجب ان تكون مسألة النفقة في قوتهم جميعا كما في العادة
 وفي الاستحلاف يحلف بالله ما بعث ولا وهبت ولا تصدقت عند ابي
 وعندهما لا يحلف بدون الطلب هكذا في الخلاصة **و اجمعوا**
 على ان من ادعى دينا على ميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله

٤٤
 ملك الاستحلاف في الدعوى
 الصالحة

٤٤
 ملك اذا حلف المدعى على
 عليه

٤٤
 ملك اذا حلف من غير استحلاف القاضي

٤٤
 ملك اربعة اشياء يستحلف القاضي
 قبل ان يسال الخصم

٤٤
 ملك بيان تعريف اليمين في الاستحلاف

٤٤
 ملك بيان صورة اليمين في الدعوى
 على الميت

ما استوفيت دينك من المدينون الميِّت ولا اداه اليك عنه ولا قبض
بأمرك ولا ابرائه منه ولا شيئا منه ولا اخلت بذلك ولا بشئ منه على احد
ولا عندك به ولا بشئ منه رهن كذا في الخلاصة ويحلف في جود البرهان
في مسائل الاولى مدعى الدين اَوْ حق على الميت اذا اثبتته من غير طلب
الخصم انه ما استوفاه حقه كما سبق والثانية المستحق عليه تخليفه بالله
ما باعه ولا وهبه ولا تصدق ولا خرج العين في ملكه والثالثة يحلف مدعى
الابق مع البينة انه باق على ملكه الى الان كما في البحر اذا ثبت بالوكالة عن رجل
غائب مدة سفر على المستحق عليه هـ ايسلم من غير عيّن الاجل كونه غائبا ولو طلب
الخصم تخليفه **وقد سئلت** عن هذه المسئلة من يحقق ما نه *
ومدققى وانه * سراج العلوم المتوقد * وربّ التعبير الغير المتعقد *
بحر العلوم الزاخر * والواحد الذي افتخر به الزمان والافانام * من طبقت بحاسنه
الخواص والعوام * الذي يشكره العدو والصديق * شيخ الاسلام محمد
نعم الزريق * ادام الله طير رياضه بجبوة جنابه * ويبقى بنظر امثاله
ووقع ذلك السؤال في بيته في مسائل الثلث بوجه الامتحان منها
هذه **واجبت** بالتسليم بدون اليمين لدفع الاحتمال والبينة
تثبت اليقين وانه حق القاضي دون المدعى وايضا وقع عندي ذلك
بمدينة نابلس وافتي بذلك اي بالتسليم من غير اليمين مولانا الشيخ احمد
افندي ابوالهدي مفتي تلك المدينة وحكنا على موجبها في ذلك الوقت
والله اعلم بحقيقة الحال وكل موضع اذا اقريلزم واذا انكر يستحلف الا في ثلاث
مسائل الاولى اراد الوكيل بالشراء الرد بالعيب ان اقر الوكيل بطل حق الرد
وان انكر لا يستحلف الثانية ادعى على الامر رضاه لا يحلف اقريلزم والثالثة

٤٢
محلف مع الزبّان في مسائل

٤٣
محلف الاستخفاف بالوكالة

٤٤
محلف اذا اقريلزم واذا انكر
كل موضع الا في مسائل

الوكيل

الوكيل بقبض الدين ادعى عليه المدينون ابراء الموكل الدائن وعلم الوكيل لا
يستحلف ان اقريلزم كذا في البرازية ولو ادعى على الميت ما لا فله ان يحلف
الورثة على علمهم ولا يكفي يمين احدهم ولو ادعى الورثة ما لا للميت على رجل
حلف احدهم المدعى عليه عند القاضي كفا وليس لبقية الورثة ان يحلفوه
اذ النيابة لا تجرى في الحلف تجرى في الاستخفاف كذا في الفصولين وان
قال شهودي غيب ومرضى يحلف ثم اذا حضر واستمع **وقال مشايخنا**
اذا قال المدعى شهودي غيب ومرضى انما يحلف اذا بعث من امثاله الى المحلة الشهود
يسال عنهم واحبروا انهم غيب ومرضى يحلفه اما بدونه فلا يحلفه على قول
من لا يرى الاستخفاف كذا في الحيط واذا انكل المدعى عليه عن اليمين قضى
بالمال بسبب لنكول ولا بد ان يكون النكول في مجلس القضاء كما از التخليف
في غيره لا يعتبر وكذلك النكول في غيره لا يعتبر فلو قال المدعى ان حلف
المدعى عليه فانابري او قال فدعوني باطلة لا تبطل دعواه كذا في الفصول
عن الخصائل ويقول له القاضي اني اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان
حلفت والا قضيت عليك بما ادعى يكرر ثلاث مرات لزيادة الاضباط و
المبالغة في ابلاء العذر واما المذهب انه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة
جاز وهو الصحيح وبه اخذ جماعة المشايخ والاول اولى كذا في الهداية ولو عرض
عليه اليمين ثلاث مرات فنكل وقضى عليه بالنكول ثم قال انا احلف لا يلتفت
اليه ولو قال انا احلف قبل ان يقضى عليه يقبل ذلك منه ولكن بشرط
ان يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وعند اخصاف لا
يشترط وعليه الفتوى كذا في العمادية ولو ان القاضي عرض عليه اليمين
في المرة الاولى فقال لا احلف ولم اعرضه في المرة الثانية فقال احلف فقال

٤٥
محلف لا تجرى في الحلف تجرى
في الاستخفاف

٤٦
محلف النكول

٤٧
محلف عليه ثلاث مرات فنكل
فرض عليه وقال احلف لا يلتفت

٤٨
محلف قال قبل ثلثة ثم قال
لا احلف

قل بالله فقال لا احلف ثم عرض عليه اليمين ثالثا فقال لا احلف فان
 القاضي يقضى عليه ويحسب ذلك عليه ولو ان المدعى عليه بعد ما عرض
 القاضي مرتين استمهله ثلاثة ايام فجاء بعده وقال لا احلف فان القاضي لا
 يقضى عليه حتى ينكل ثلاثة ويستقبل عليه اليمين ثلاث مرات ولا يعتبر
 نكوله قبل الاستمهال كذا في قاضي خان ثم ان النكول قد يكون حقيقيا كقوله
 لا احلف قد يكون حكما بان يسكت وحكمه حكم الاول اذا علم انه لا آفة به
 من طرش او خرس هو الصحيح كذا في الكافي ولو سال القاضي عن دعواه فسكت
 ولم يجبه وكله القاضي بشي لم يجبه يأمر المدعى ان ياخذ منه كفيل احتياط
 عن قصته وحاله هل به آفة فان ظهر انه لا آفة به واعاده الى مجلس القضاء
 فادعى وهو ساكت فالقاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا فيقضى عليه
 بالنكول ولو قال لا اقر ولا انكر يحبس عند ابي حنيفة حتى يقر احد الامرين
 وعندهما يجعل بذلك منكر اذ في المحيط واذا علم به آفة يامر ان يجيبك بشارة
 ويعمل بشارته فاذا اشار بالقرار تم الاقرار وان اشار بالانكار عرض عليه
 اليمين فان اشار بالاجابة كان يمينا وان اشار بالانكول لا فيقضي
 عليه بالنكول كذا في الذخيرة وان ادعى رجل على امرأة انه تزوجها وانكرت
 المرأة او ادعت النكاح وانكر الرجل وادعى الرجل بعد الطلاق وانقضاء
 العدة انه كان راجعها في العدة وانكرت المرأة او ادعت المرأة ذلك وانكر
 الزوج او ادعى الزوج بعد انقضاء مدة انه كان فاء اليها في المدة وانكرت
 وادعت ذلك وانكر الزوج عند ابي حنيفة لا يستخلف المنكر في تلك المسئلة
 وعندهما يستخلف كذا في النهاية واذا قال المدعى وهو من انا اخوك فافرض
 لي لنفقة وانكر المدعى عليه ذلك او اراد الوهاب الرجوع في الهبة

مطلب ٤٩
 اذا سال القاضي عن الدعوى
 فسكت
 لا يشترط لمن فيه آفة من الطرش
 والخرس تناب مقام الكفاية

مطلب ٥١
 يستخلف في النسب

فقال لو هو ب له انا اخوك يستخلف المدعى عليه ما يدعى من النسب
 بالاجماع ولكن ان نكل ثبت ما ادعاه من المال والحق لا النسب هكذا في الكافي
اما الحدود فاجمعوا انه لا يستخلف فيها الا في السرقة فاذا
 ادعى على اخر سرقة فانكر فانه يستخلف فان ابى ان يحلف لم يقطع ويضمن المال
 وكذا اللعان لا يستخلف فيه ايضا بالاجماع لان اللعان في معنى الحد فاذا
 ادعت على وجهها انه قد فيها وارادت استخلافه فانه لا يستخلف فيه كما في السراج
 وذكر الصدر الشهيدان الحدود لا يستخلف فيه بالاجماع الا اذا ضمن جهتا
 بان علق عتق عبده بالزنى فادعى العبد انه قد زنى ولا بدنة له يستخلف المولى
 حتى اذا نكل ثبت لعنق دون الزنى كذا في التبيين ثم اذا حلف المولى هنا كما
 هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنىت بعد ما حلفت بعنق عبدي
 كذا في قاضي خان ولو ان رجلا ادعى على رجل انه قال له يا منافق يا زنديق يا
 كافرا وادعى انه ضربه او لطمه او ما اشبه ذلك من الامور التي توجب التعزير
 واراد تخليفه فالقاضي يحلفه فان حلف لا شيء عليه وان نكل
 يقضى عليه بالتعزير ويكون التخليف فيه على الحاصل كذا في المحيط ومن
 ادعى قصاصا على غيره فجحى استخلف بالاجماع كذا في الهداية فان حلف
 فانه بر كذا في السراج ثم ان نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصل
 ونكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ومحمد يلزمه الارش فيها كذا في الهداية **المطلب الثاني** في كيفية
 اليمين والاستخلاف فيمن توجهت عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله
 ولا يحلفه بغير الله كذا في المحيط ان اراد المدعى تخليفه بالطلاق او
 العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي في ذلك لان التخليف بالطلاق

مطلب ٥٢
 لا يستخلف في الحدود الا اذا ضمن
 ٥٣
 لا يستخلف في الحدود الا اذا ضمن
 ٥٤
 علق عتق عبده بالزنى
 يستخلف المولى
 ٥٥
 هو المختار يحلف على السبب بالله ما زنىت بعد ما حلفت بعنق عبدي
 ٥٦
 كذا في قاضي خان ولو ان رجلا ادعى على رجل انه قال له يا منافق يا زنديق يا
 كافرا وادعى انه ضربه او لطمه او ما اشبه ذلك من الامور التي توجب التعزير
 ٥٧
 واراد تخليفه فالقاضي يحلفه فان حلف لا شيء عليه وان نكل
 ٥٨
 يقضى عليه بالتعزير ويكون التخليف فيه على الحاصل كذا في المحيط ومن
 ٥٩
 ادعى قصاصا على غيره فجحى استخلف بالاجماع كذا في الهداية فان حلف
 ٦٠
 فانه بر كذا في السراج ثم ان نكل عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القصل
 ٦١
 ونكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف
 ٦٢
 ومحمد يلزمه الارش فيها كذا في الهداية **المطلب الثاني** في كيفية
 ٦٣
 اليمين والاستخلاف فيمن توجهت عليه اليمين فالقاضي يحلفه بالله
 ٦٤
 ولا يحلفه بغير الله كذا في المحيط ان اراد المدعى تخليفه بالطلاق او
 ٦٥
 العتاق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي في ذلك لان التخليف بالطلاق

فقال

والعتاق ونحو ذلك حرام وهو الصحيح هكذا في قاضي بخان ويلفظ بذكر وصفا
تعالى نحو قل هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب الشهادة هو الرحمن الرحيم
الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما فلان عليك لا قبلك هذا
المال الذي ادعاه وهو كذا او كذا ولا شيء منه وله ان يزيد على هذا التعليل
وان ينقص منه الا ان يحتاج فلا يذكر لفظ الوافي ولا يتكرر عليه اليمين
وان شاء القاضي لم يغلف فيقول قل بالله او والله كذا وقال بعضهم ينظر الى
المدعى عليه ان عرفه بالخير والصلاح وراى عليه سيما الخير ولم يمتهم اكنفى
بذكر الله وحده وان كان على خلاف ما ذكر غلظه وقال بعضهم ينظر الى المدعى
به ان كان ما لا عظم ما يغلف عليه والا لا ثم بعضهم قدروا العظم بنصاب
الزكاة وبعضهم بنصاب العشر وان اراد التعليل على اليهودي يخلفه
بالله الذي انزل التوراة على موسى وعلى النصراني بالله الذي انزل الانجيل
على عيسى كذا في المحيط ولا يخلف بالاشارة الى مصحف معين بان يقول
بالله الذي انزل هذا التوراة والانجيل لانه ثبت تحريف بعضهم فلا يؤمن
ان تقع الاشارة الى المحرف هكذا في البدائع ويخلف المجوسى بالله الذي
خلق النار كما في كنز الدقائق هذا في الظاهر عن ابي حنيفة وابي يوسف
الا انه عن ابي حنيفة في النوادر لا يخلف بالله خالصا فلان قال بعضهم من
مشايخنا لا ينبغي ان يذكر النار عند اليمين وغيرهم من اهل الشرك يخلف بالله
ولا يخلف بالله الذي خلق لوثن والصنم كذا في المبسوط وفي الاختيار لا
يخلفون في بيوت عباداتهم ولا يغلف اليمين على المسلم بزمان ومكان كذا
في الكافي واستخلاف الاخرس بالاشارة بان يقول لقاضي عليك عهد
ان كان لهذا عليك هذا الحق ويشير الاخرس برأسه اي نعم ولا يستخلف بالله

ما هذا عليك الف ويشير الاخرس برأسه اي نعم كذا في محيط الشرحى وان كان
المدعى اخرس له اشارات معروفة ونصحه صحيح ليس فيه شيء فالقاضي يخلفه
بطلب الاخرس بالله الذي لا اله الا هو كذا اذا كانا صحيحين وان كان المدعى عليه
مع كونه اخرس اصم والقاضي يعرفه انه اصم فان القاضي يكتب له ويأمره ان
يجيب بالكتابة وان لا يعرف بالكتابة وله اشارة معروفة يومر بالاشارة
ليجيب يعامل معه كما يعامل مع الاخرس كذا في الذخيرة اذا ادعى دينا ولم يذكر
له سببا يخلف على الحاصل بالله ما لهذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي
ادعاه وهو كذا او كذا ولا شيء منه وكذا اذا ادعى ملكا او حقاني عين حاضر ولم
يذكر له سببا يخلف على الحاصل فيخلف بالله ما هذا العين فلان بفلان
ولا شيء منه ويجمع بين الكل والبعض حتما كذا في المحيط وان ادعى دينا
بسبب القرض وبسبب الشراء او ادعى ملكا بسبب البيع والهبة او ادعى
غصبا او عارية يخلف على حاصل الدعوى في ظاهر رواية اصحابنا ولا
يستخلف على السبب ثم التحليف على الحاصل هو الاصل عند ابي حنيفة
ومحمد اذا كان سببا يرتفع برفع برافع واذا كان فيه ترك النظر للمدعى فيخلف
على السبب جماعا وذلك بان تدعى بمبتوتة نفقة والزوج ممن لا يراها او ادعى
شفعة بالجوار والمشتري ممن لا يراها بان كان شاهدا كذا في الكافي وعن ابي
محمد ان المدعى اذا ادعى ما لا مطلقا يخلف على المال وان ادعى ما لا يستخلف
على المال بذلك السبب بالله ما استقرضت منه هذا المال وبالله ما
اغصبت او نحو ذلك الا ان يعرض المدعى عليه للقاضي فيقول لا تخلفني بهذا
الوجه فان اتحل قد يستقرض ما لا ثم لا يكون ذلك المانع عليه عند الدعوى
بان رده او ابراه منه فاذا عرضه على هذا الوجه فيخلفه على الحاصل

١٩
مطلب ١٩
بيان كيفية الاستخلاف
٩٠
مطلب ٩٠
بيان الاستخلاف في التعليل
٩١
مطلب ٩١
بيان عيب اليهودي
٩٢
مطلب ٩٢
بيان عيب النصراني
٩٣
مطلب ٩٣
بيان عيب المجوسي
٩٤
مطلب ٩٤
بيان عيب المجوسي بالاشارة الى مصحف
٩٥
مطلب ٩٥
بيان عيب المجوسي بالاشارة الى النار
٩٦
مطلب ٩٦
بيان عيب المجوسي بالاشارة الى النار
٩٧
مطلب ٩٧
بيان عيب المجوسي بالاشارة الى النار

٩٠
مطلب ٩٠
بيان الاستخلاف في التعليل
٩١
مطلب ٩١
بيان الاستخلاف في التعليل

٩٢
مطلب ٩٢
بيان عيب اليهودي
٩٣
مطلب ٩٣
بيان عيب النصراني
٩٤
مطلب ٩٤
بيان عيب المجوسي
٩٥
مطلب ٩٥
بيان عيب المجوسي بالاشارة الى مصحف
٩٦
مطلب ٩٦
بيان عيب المجوسي بالاشارة الى النار
٩٧
مطلب ٩٧
بيان عيب المجوسي بالاشارة الى النار

وبه اخذ بعض المشايخ وقال شمس الائمة ينظر الى جواب المدعى عليه ودعوى
المدعى ان انكر المدعى عليه الاستقراض الغصب يحلف على السبب وان
قال المدعى عليه في الجواب ليس له على هذا المال الذي يدعى لاشئ منه
يحلف على الحاصل **هذا** احسن الاقوال عندي وعليه اكثر القضاة كذا
في فتاوى قاضيان وان كان سببا لا يرتفع برفع فالتحليف على السبب لا جماع
كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه بخلاف الامة والعبد الكافر لانه يتكرر
الرق عليه بما بالردة والحقا وعليه ينقض العهد والحق ولا يتكرر على المسلم كذا
في الهداية المشتري اذا ادعى الشراء فان ذكر نقد الثمن يحلف المدعى عليه بالله
ما هذا العبد ملك المدعى لاشئ منه بالسبب الذي دعاه ولا يحلف بالله ما
بعت كذا في الفصول العبادية وان شاء يحلفه بالله ما بينك وبين هذا بيع قائم العتق
فيما ادعى وقال بالله ما هذه الدار شراء لهذا الساعة بما ادعى من الثمن او بالله
ما هذا البيع الذي ادعى عليك في هذه البلدة قائم فيها الساعة بهذا
الثمن على ما ادعى وان شاء حلفه بالله ما عليك تسليم هذه الصيغة اليه
بهذا البيع الذي يدعى سواء عرض المدعى عليه للقاضي ام لا يعرض هكذا
في شرح ادب القاضي وان لم يذكر المشتري نقدا الثمن يقال له احضر الثمن فاذا حضر
الثمن يستحلفه القاضي بالله ما عليك قبض الثمن وتسليم هذا العبد من اوجه
الذي ادعى وان شاء حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء قائم الساعة كذا
في العبادية واذا ادعى البائع البيع وانكر المشتري ان ادعى انه لم يسلم المبيع
ان لم يقبض الثمن يحلفه بالله ما هذه الدار لك ولا الثمن الذي سماه عليك
ويستحلفه على العين واليمين كذا في دعوى شراء كذا في العبادية ويستحلف في
النكاح ما بينك كنكاح قائم في الحال كذا في الهداية واذا ادعت لنكاح والصدق

١٠١
مكرر
ان كان سببا لا يرتفع

١٠٢
مكرر
ان ادعى المشتري نقدا الثمن

١٠٣
مكرر
اذا ادعى المشتري نقدا الثمن

في ظاهر الرواية عنهما يحلف على الحاصل بالله ما هي طالق منك الساعة وان
ادعت البائن ففي ظاهر الرواية يحلف بالله ما هي بائنة منك الساعة
بواحدة او ثلاث على حسب الدعوى او بالله ما طلقها البائن او الثلاث في
هذا النكاح المدعى لا يحلف ما طلقها ثلاثا مطلقا كذا في الوجيز وكذلك اذا
لم تدع المرأة ذلك ولكن شهد عند القاضي شاهد واحد عدل او جماعة من القساق
بذلك لان حرمة الفرج حق الشرع فكان على القاضي الاحتياط في مثله
بالاستحلاف كذا في المحيط ولو اختلفت مع زوجها بمهرها ومحمد الزوج فالقول
قوله ويحلف على الحاصل على الاظهر وعندنا ييوسف على السبب كذا في
الخزانة امرأة ادعت على زوجها انه حلف بطلاقها ثلاثا ان لا يدخل هذه
الدار وانه دخلها بعد اليمين ان امر اليمين والدخول جميعا نقدا الطلاق
وان انكر اليمين والدخول في ظاهر الرواية يحلف على الحاصل بالله ما هذه
المرأة بائن منك بثلاث تطليقات كما ادعته وان اقر اليمين وانكر الدخول
يحلف بالله ما دخلت هذه الدار بعد ما حلفت بطلاقها وان اقر بالدخول
في ذلك الزمان وانكر اليمين يحلف بالله ما حلفت بطلاقها ثلاثا ان لا
تدخل هذه الدار قبل ان تدخلها كذا في قاضيان وكذلك في العتاق
وفي الاجارة والمزارعة والمعاملة يحلف بالله ما بينك وبينه اجارة في
هذه الدار قائمة او مزارعة في هذه الارض قائمة لازمة اليوم الى وقت
ادعاه بهذا الاجر الذي سماه كذا في المحيط السخري ولو ادعى الكفالة بمال
او بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفالة
صحيحة منجزة او معلقة بشرط متعارف وذكر ان الكفالة باذنه او ذكر
اجازته لتلك الكفالة في مجلس تلك الكفالة اما بدون ذلك فلا يكون

مدعي كفاية صحيحة فلا يترتب عليه التحليف واذا حلفه يحلفه بالله ماله
 قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفاية التي يدعيها حتى لا يتناول كفاية
 اخرى وكذا اذا كانت كفاية يعرض يحلفه بالله ماله قبلك هذا التوسيع
 هذه الكفاية في النفس يقول بالله ماله قبلك تسليم النفس بسبب هذه الكفاية
 التي يدعيها كذا في الفصول العادية ولو ان رجلا ادعى على رجل انه اشترى
 بجنباري واني شفيع ببادري واراد استخلافه يحلفه القاضي على السبب
 بالله ما اشتريت هذه الدار التي سماتها واحد ودها كذا او كذا ولا شيئا منها
 وان اقر المدعي عليه بالشراء والجوار الا انه يقول الشفيع لم يطلب الشفعة
 حين علم البيع وقال الشفيع لا بل طلبت فالقول قول الشفيع مع اليمين و
 اذا كان القول قوله مع اليمين اذا طلب المشتري من القاضي يمين الشفيع
 فان القاضي يحلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار التي تدعيها حين
 علم شراؤها واشهدت على ذلك بحضرة احد المتابعين او الدار هكذا ذكره
 في كتاب الاستحلاف ولكن هذا انما يستقيم اذا ادعى المشتري انه بلغه
 الشراء وهو بين ملاء من الناس اما اذا لم يكن عنده من يشهد له بطلب الشفعة
 بترك الاشهاد في الحال فاذا اقرب ذلك حلفه القاضي بالله لقد طلبت الشفعة
 حين علمت الشراء او خرجت الى الشهود حين قدرت وطلبتها بحضرة احد
 المتعاقدين او الدار واشهدت على ذلك كما اذا ادعى الشفيع انه بلغه الخبر
 ليلا وانه طلب الشفعة واشهد عليها حين اصبح حلفه القاضي بالله ما
 بلغك الا الوقت الذي تدعى قد طلبت الشفعة واشهدت على ذلك حين
 اصبحت هكذا وقع عندي واقفيت بذلك نص في المحيط والخيرة بخيار
 البلوغ في خواصها بنفسها بمنزلة الشفيع في طلب الشفعة والاستحلاف على

اختيار

مكرر بيان ما يقع من طلب الشفعة
 بيان ما يقع من طلب الشفعة
 بيان ما يقع من طلب الشفعة

اختيار نفسها نظير استحلاف الشفيع فان قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت
 او قالت طلبت الفروقة حين بلغت قبل قولها مع اليمين وان قالت بلغت ليل امس
 وطلبت الفروقة فلا يقبل قولها وتحتاج الى اقامة البيينة والجوار في الشفعة
 هكذا اذا قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت فالقول قوله ولو قال علمت
 امس طلبت الشفعة كلف اقامة البيينة ولا يقبل قوله ذكره في العادية
 ولو ادعت انها سالت الطلاق فقال لها امرك بيدك فاخترت بذلك
 التفويض نفسها وحرمت عليه فانكر الزوج الامر والاختيار لا يحلفه على
 الحاصل بلا خلاف ويحلفه على السبب ويحتاج فيه له ويحلف بالله ما
 جعلت امرها بيدها منذ اخر تزوج تزوجتها بعد سؤالها الطلاق ولا
 علمت انها اختارت نفسها بذلك التفويض في مجلس التفويض اذا اقر
 الامر وانكر الاختيار يحلف الزوج بالله ما تعلم انها اختارت نفسها في
 مجلس الامر الذي دعت وانا اقر الاختيار وانكر الامر بالله ما جعلت امر
 امرأتك هذه في يدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس كذا في العادية
 ولو ادعى رجل على اخراثة هدم حائطه او كسره وبين قدر الحائط وضعه
 وبين النقصان وطلبه حلفه القاضي على الحاصل بالله ماله عليك
 هذا القدر من الدراهم ولا شيء منها كذا في فتاوى قاضيخان هكذا
 ذكر الخصاص وقال شمس الائمة ينبغي يحلف على السبب على الحاصل
 هو الصحيح ان ادعى رجل على اخراثة ذبح شاة او بقرة او فقا عين له قدما
 من غير ذلك او عين دابة او جنى على شيء من ماله فنقص ذلك الشيء و
 ليس ذلك بخاض فان القاضي يقول كم نقصان ذلك فاذا عرض ذلك
 يحلفه على الحاصل لا السبب لان في التحليف في السبب ضرر بالمدعي عليه

مكرر
 لو ادعى على اخراثة حائطه وبين قدر الحائط وضعه
 النقصان يحلف على الحاصل

مكرر
 لو ادعى على اخراثة حائطه وبين قدر الحائط وضعه
 النقصان يحلف على الحاصل

وليس في التخليف على الحاصل اضرار بالمدعي هكذا في شرح ادب القاضى للخصاف
رجل ادعى على آخرانه وضع على حائط له خشبا او اجرا على سطحه ماء او
في داره ميزابا او ادعى انه فتح في حائط له بابا او بنى على حائط بناء او ادعى
انه رمى من التراب والزبل في روضه او دابة مكية في ارضه او غرس شجرا
او ما يكون فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى فعه ونقله و
صح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض وذكر
الحدود وموضعها فاذا صحت دعواه وانكر المدعى عليه يستخلفه على
السبب ولو كان صاحب الخشبة هو المدعى فقدم صاحب الحائط الى القا
وقال كان لي على حائط هذا الرجل خشب فوقه او قلعته لاعيده وان حبا
الحائط يمنعني عن ذلك لا تسمع دعواه ما لم يصح وتصحيح الدعوى بان بين
موضع الخشب ان له حق الوضع ويبين غلط الخشبة وصفتها فاذا صحت
الدعوى وانكر المدعى عليه يستخلفه على الحاصل بالله ما لهذا الحائط
وضع الخشبة التي يدعى هو كذا او كذا في موضع كذا من الحائط في مقدم
البيت او مؤخره حق واجب له فاذا انكل الزمة القاضى حقه ولو ادعى انه
حفر في ارضه حفيرة اضر ذلك بارضه وطلب لنقصان فان بين موضع
الارض حدودها ومقدار الحفرة والنقصان يستخلفه القاضى على الحاصل
بالله ماله عليك هذا الحق الذي يدعى ولا يستخلف على السبب كذا في
فتاوى قاضيان وان ادعى مسيل ماء او طريقا في دار رجل يستخلفه على
الحاصل بالله ماله عليك هذا الحق الذي ادعى في هذه الدار التي في يده كذا
في السرخسي اذا ادعى انه قتل ابنا له او عبدا او وليا بالة توجب اقصاء لنفسه
او ادعى انه قطع يد عمدا او قطع يدين له صغير عمدا او ادعى شجرة ارجاحة يجب فيها

١٠٨
مطلب
انه وضع خشبا او رمى ترابا
او اجراما او ما اشبه ذلك

١٠٩
مطلب
فقد خفي في ذلك ارضه
بين مقدار الارض التي
مطلب
اذا ادعى مسيل ماء او طريقا
يجلف على الحاصل

القصاص انكر المدعى عليه كان له ان يستخلفه ثم في كيفية
التخليف في القتل روايتان في رواية يستخلف على الحاصل بالله
ماله عليك وم ابنه فلان ولا دم عبده فلان ولا دم وليه فلان ولا
قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يجلف على السبب
بالله ما قتلت فلان ابن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القطع من الشجرة
والقطع ونحو ذلك يجلف على الحاصل بالله ماله عليك قطع هذه اليد
ولا له قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها
القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يقضى عليه بالدية عند
ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابي حنيفة يجلس حتى يجلف ويقر
كذا في فتاوى قاضيان وان ادعى انه قتل ابنه خطأ او وليا له خطأ او
قطع يده خطأ او شججه خطأ او ادعى عليه شيئا يجب فيه دية او ارش
استخلفه بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي ادعى من هذا الوجه
الذي ادعى ولا شيء منه ويسمى الدية والارش عند اليمين وقال ابو
يوسف كل حق يجب على غير المدعى عليه مثل القتل خطأ والجناية
التي يجب بها الارش فانه يستخلفه بالله ما قتلت ابن هذا فلانا وفي
الشجرة بالله ما شججت هذا هذه الشجرة وكل جناية يجب بها الارش
والدية عليه يستخلف كذا في شرح ادب القاضى للخصاف وان كانت الدعوى
اي دعوى الجناية على العبد فان كانت في النفس كانت عمدا فان خصم
فيه العبد وان كانت خطأ فان خصم هو المولى فكانت اليمين عليه ولكن يجلف
على العلم وان كانت فيما دون النفس فان خصم في ذلك المولى عمدا كانت
او خطأ فيجلف المولى على العلم هكذا في المحيط وان وقعت الدعوى على

فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرقت هذا العين مئة
او غصبت يستحلف على البتات وان وقعت الدعوى على فعل الغير من كل
وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى المدعى مئتي مئة بحضرة وارثه
بسبب الاستهلاك او ادعى ان اباك سرقت هذا العين مئتي مئة وغصبة مئتي
يحلف لو ارث على العلم وهذا مذاهبنا كما سبق كذا في الذخيرة وقال الحنفية
في هذا الاصل مستقيم في المسائل كلها الا في الرد بعيب فانه اذا ادعى المشتري
ان العبد باق ونحو ذلك فاراد المشتري تحليف البائع فانه يحلفه على
البتات مع انه فعل غيره وانما كان كذا لان البائع ضمن تسليم المبيع
سالم عن العيوب والتحليف يرجع الى ما ضمنه بنفسه فيحلف على البتات و
لانه انما يكون فعل الغير على العلم اذا قال المذكو لا علم لي بذلك واما اذا
ادعى العلم فيحلف على البتات الا ترى ان المودع اذا قال لوديعة قبضها
صاحبها يحلف على البتات بادعائه العلم بذلك كذا في التبيين وان وقعت
الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه بان قال
اشترت مئتي ستأجرت مئتي استقرضت مئتي يحلف على البتات كذا في
المحيط والكافي لو كان الرهن في يد المرتهن فالتقيا في بلد اخر فطال به المثل
بالدين امره بالدفع الى المرتهن فان ادعى هلاك الرهن وانكره المرتهن حلف
على البتات كذا في العمادية او دعه دابة عند رجل فركبها المستودع ثم
هلك الدابة فقال المستودع هلكت بعد ما تولت عنها وقال المودع
لا بل هلكت قبل النزول فالقول قوله مع يمينه ثم كيف يستحلف المودع
قال والحلف على العلم بالله ما تعلم انها هلكت بعد النزول كذا في محيط
الشرح حتى ثم في كل موضع وجبت يمين فيه على البتات فيحلف على العلم

لا تكون معتبرة حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا تسقط اليمين عنه وفي كل
موضع وجبت اليمين فيه على العلم فيحلف على البتات تعتبر اليمين حتى
سقطت اليمين عنه ويقضى عليه اذ انكل لان الحلف على البتات اكد
فيعتبر اليمين مطلقا بخلاف لعكس كذا في التبيين **المطلب**
الثالث فمن يتوجه اليمين ومن لا يتوجه ومن يحل له الاقدام
على اليمين ومن لا يحل له على ادعى على اخوانه زوج ابنته الصغيرة فلانة
فانكر الاب طلب المدعى يمينه وكانت الابنة وقت النخوة لا
يستحلف الاب وعندهما يستحلف الاب ان كانت كبيرة وقت النخوة لا
لا يستحلف عند الكل كذا في فتاوى قاضيهان وكذا لو كان الدعوى ضا
بالنكاح او في الامر بالنكاح يحلف عندهما لا عند ابني حنيفة ولو ادعى على
اخوانه زوج امته منه يستحلف المولى ولو كانت كبيرة عندهما لا عند
كذا في العمادية ويقولها يفتي كل صحح بذلك الشيخ بدر الدين في فتاواه
ادعى على اخر ما لا واقام البينة فقال المدعى عليه للقاضي حلف المدعى
او حلفه ان شهوده شهدوا بان الحق لا يحلف كذا في الخلاصة ولو قال المدعى
عليه هذا الشاهد جاء فقرا قبل الشهادة بان هذه الحدود ملكي واراد
تحليفه او المدعى لا يحلف كذا الشاهد اذا انكر الشهادة لا يحلف كذا في
الخزائنة وكذا اكل موضع كان بخلاف الشرع لا يحلف كما لو اراد ان يحلف الشاهد
انه شهد بالحق لا يحلف كذا في الخلاصة وكذا لو قال ان الشاهد ادعى هذا
الحدود على قبل الشهادة حلفه على ذلك لا يحلف كذا في الخزينة الاب او
الوصي والمتولي والقيم فيما يدعى عليها او على الصبي خصم في حق سماع
البينة لا في حق اليمين وقال في المحيط ولا يمين على الاب فيما يدعى على

ابنه الصغير كذا في الفصولين ولو ادعى على آخران في يده وقال ذواليد
 هما ابني الصغير فلان لا يستحلف واذا استحلف نكل لا يصح نكوله فان قال
 المدعى عليه ان هذا استهلك داره باقراره لولده الصغير فيصير ضامنا
 عند النكول فعندهما لا يستحلف على قول محمد يستحلف لان عند العقار
 يضمن بالغصب ويصح قوله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وقال باقراره
 لولده الصغير لا يسقط عنه اليمين وقال القاضي الامام ابو علي النسفي من حجا
 للاول اذا اقر صبي سقطت عنه اليمين سواء كان الصغير ابنه او
 غيره ولو قال المدعى عليه هذه الدار ابني الكبير الغائب فلان فهذا
 وما لو اقر لاجنبى سواء لا يسقط عنه اليمين فان حلف نكل تدفع
 الدار الى المدعى فان حضر الغائب بعد ذلك وصدق كان له ان ياخذ
 الدار لسبق اقراره كذا في فتاوى قاضيان ولو ادعى الشفعة بالجوارف
 القاضي ماذا تقول فيما ادعى فقال هذه الدار لابني لطفل صح اقراره ولا
 يحلف واذا اراد الشفيع ان يقيم البيئنة على الشراء كان الابن خصما وتسمع البيئنة
 عليه كذا في العبادية ولو ادعى عبدا في يد غيره فقال ذواليد انه لفلان
 الغائب ودعته ولم يقيم هذا على ما ادعى حتى صار خصما للمدعى كان للمدعى
 ان يستحلفه على دعواه فان حلف برئ عن الخصومة وان نكل قضى بما
 ادعى فان جاء المقر له الاول كان له ان ياخذ العبد من المدعى كذا في المحيط
لكن اقول له ان ياخذ العبد منه اذا عجز المدعى عن اقامة
 البيئنة واستحلفه وحلف برئ عن الخصومة المدعى ياخذ العبد اما
 اذا نكل قضى عليه بالعبد للمدعى كما هو الظاهر من عباراتهم ورجل في
 يده جارية يقول او دعنيها فلان الغائب برهن فقال المدعى باعها او هبها

بعدا لا يدع منك وانكر المدعى عليه يحلف بالله ما باعها ولا وهبها كذا في
 الوجيز للكردي وليس للمدعى حضار الصبي المحجور عليه الى باب القاضي
 اذا لم يكن له بيئنة لانه لا يتوجه عليه اليمين واذا كانت له البيئنة و
 هو يدعى الاستهلاك له حق حضاره لانه يؤخذ بافعاله والشهود
 يحتاجون الى الاشارة اليه لكن يحضر مع ابيه حتى اذا الرم شيئا يامر الابل
 بالاداء عنه من ماله كذا في المحيط والصبي الماذون يحلف كالبالغ وبه
 فاخذ وكذا المكاتب والعبد للتاجر والعبد المحجور كالماذون في انه
 يحلف ثم ان كان المال واجبا بسبب الاستهلاك يباع فيه وان كان مالا
 لا يؤخذ به الا بعد لعق كدين النكاح بلا اذن المولى والكفالة كذلك يحلف ان
 حلف برئ وان نكل واقر فعاد لعق هكذا في الوجيز **اختلف** مشايخنا
 في لدين المؤجل والاصح انه لا يحلف قبل حلول الاجل كذا في الخلاصة ولو
 ادعى ان فلانا مات وارضى هذا الرجل وقال الرجل لم يوص لي شيء فانه يستحلف
 وكذلك اذا ادعى انه وكيل فلان وكذا اذا ادعى انه استصنع في كذا فانه
 لا يستحلف هكذا في شرح ادب القاضي للخصا ورجل استصنع رجلا في
 شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل كما امرتك وقال الصانع
 فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر كذا في فتاوى قاضيان وكذا
 الوصي اذا لم يكر وارثا لم يحلف في الدين المدعى على الميت كذا في الوجيز
 وان ادعى مسلم على ذي نحر ابعينها تصح واذا انكر يستحلف وان ادعى عليه
 استهلاك النحر لا يحلف كذا في الخزانة ولو ادعى على اخر مالا وانكر ذلك ثم
 ادعى عليه في مجلس اخر انك استهلكته في هذا المال وصرت مقرابه و
 المدعى عليه ينكر المال والاستهلاك يحلف على المال دون الاستهلاك

١١١
 ملك
 العبد يباع بسبب الاستهلاك
 ١١٢
 ملك
 لا يحلف في الدين المؤجل قبل حلول
 الاجل
 ١١٣
 ملك
 يباع في الدين المؤجل وهو ينكر
 لا يستحلف وكذا الوكيل

وأصله ان الانسان يحلف على حق خصمه او على سبب حقه لا على حجة خصمه كذا
 في الوجيز ولو ادعى المضارب والشريك دفع المال وانكروبه او الشريك القبض
 يحلف المضارب والشريك الذي كان في يده كذا في الفصول العارضة وكذا
 ذكر في فتاوى مؤيد زاده في مسائل المتفرقة اذا ادعى ذالعين الى صاحبها
 او ادعى لموت او الهلاك يصدق مع يمينه بالاتفاق اذا لم تكن له البيينة
 واذا كانت له البيينة فلا يحلف بها فداء عن اليمين كالمودع فلو قال ردت
 الوديعة اوضاعت عندي انكر المودع وقال بل تلفتها فالقول قول
 المودع مع يمينه والبيينة هي بيئته كذا في الوجيز وكما استعير فلو ادعى
 رد العارية او هلاكها يصدق مع يمينه كذا في البرازية وكما مضى فاذا
 ادعى دفع المال والهلاك بغير قصد يصدق مع يمينه والمستبضع
 لو ادعى رد البضاعة يصدق ايضا والمساوم الذي طلب المبيع بالثمن المقدّر
 بان قال لبائع هذا بثلث كذا ايناسبت وقال المشتري هات نظر اليه فضاع
 قبل التسمية بينهما واما اذا سمى بان قال المشتري ان رضىته اشتريته
 بعشرة فذهب ضاع ضمن قيمته كذا في البرازية والمستاجر بالموت والرد
 كالمودع والمستعير يصدق مع يمينه واما لو خلطه بما له ضمن كذا في الجامع
 والاب في مال ولده الصغير لكن الاب يضمن بموته مجهلا والوكيل يقبض
 الدين قال قبضت ودفعت يصدق لانه امين يقبل قوله في الاتصال
 قاضيان والرّسول هو الذي ارسل الى شخص ليقبض منه ويدفع الى
 المرسل يصدق قوله في الرد والهلاك كذا في السراج الوهاج والقاضي لو
 قال ضاع مال اليتيم عندي وانفقتهما عليه فلا ضمان عليه ولو مات
 قبل ان يقول شيئا ضمن كذا في قاضيان وامين القاضي هو الذي يقول

له القاضي جعلت امينا في بيع هذا مثلا لا نايبه قاله في البحر والمحضر
 وامير العسكر والمتولي هو الذي فوض اليه التصرف والحفظ جميعا
 والقيم هو الذي فوض اليه الحفظ دون التصرف كذا في التاثير خانية
 والدّال ولو تلف في يده بلا تعد لا ضمان عليه من جواهر الفتاوى والسماس
 وهو اسم لمن يعمل العير بالاجرة وبيع او شراء من شرح المبسوط والمتاع الذي يجلب
 لاجل الباعين والشرابين لو تلف بغير تعد منه لا ضمان عليه فيصدق
 في ذلك بيمينه وهذا غير الدّال لان الدّال هو الذي يدل في السوق
 بالمزاد بالاجر المعلوم حتى لو باع شيئا واخذ الدّال له ثم التحق المبيع على المشتري
 او رد بعيب لا يسترد الدّال اليه والبيع هو الدّال والمرتهن قال في
 البرازية الرهن امانة عند المرتهن ويصدق بدعوى الهلاك وفي التاثير
 خانية يصدق في دعوى الرد **أقول** انما لا يصدق في دعوى الرد قبل
 قبض الدين الا بالبيينة واما بعد قبض دينه فينبغي ان يصدق بيمينه
 وهذا اذا لم يكن للراهن بيينة على عدم الرد واما اذا كانت له بيينة على عدم
 الرد او لم يكن بيينة المرتهن ان اخذت المال ورددت للرهن كافي التقيح
 للحارمي في ترجيح البيينات بالرهن والعدل وهو الذي اذا قرأه باع
 الرهن وقبض الثمن سلمه الى المرتهن وانكره المرتهن كان القول قوله كذا في
 قاضيان والملتقط بصيغة اسم الفاعل اللقطة واللقيط في المعنى واحد
 لكن غلب استعمال اللقطة في الادعى واللقطة في غير ذلك رفعها لاجل صاحبها
 فان اشهد عليه وعرف الى ان علم صاحبها كانت امانة عنده حتى اذا
 هلكت بلا تعد لا يضمن والابق واخذ الشريك مطلقا اذا هلك في يد
 احد الشريكين لا يضمن يصدق بيمينهما كذا في جواهر الفتاوى والحاج عن

مكمل
 المسائل الدال على بيان حكمها
 تضمنتها

مكمل
 الشريك مطلقا
 الحاج عن الغير بيان حكمها

الغير اذا قال حجت وكذب الوارث او الوصي فالقول قوله فلا تقبل بيمينته
انه في الكوفة يوم النحر الا اذا اقام على قراره انه لم يحج كذا في فتاوى قاضيخان
والاجير الخاص والاجير المشترك اختلفت عبادة المشايخ في الحد الفاصل
بينهما والوجه ان يقال لاجير الخاص ما يكون العقد واداء على منفعه
ولا يصير منفعه معلومة الا بذكر المدة او بذكر المسافة وحكمه انه
امين في قوله جميعا حتى ان ما هلك من عمله لاضمان عليه فيه الا
اذا خالف فيه والخلاف ان يأمره بعمل فيعمل غيره فيضمن ما تولد منه
حينئذ هكذا في شرح الطحاوي والاجير المشترك من يكون العقد اراد اعله
عمل معلوم ببيان عمله وحكمه ان ما هلك في يده من غير صنعه فلا ضمان
عليه في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو قول زفر والحسن وانه قيس
سواء هلك بامر يمكن الترخ عنه كالسرقة والغصب لا يمكن الترخ عنه
كالحرق الغالب الفارة الغالبة والمكابرة وقال ابو يوسف رحمه الله ان
هلك بامر يمكن الترخ عنه فهو ضامن وان هلك بامر لا يمكن الترخ عنه
فلا ضمان وبعضهم افتوا بالصالح عملا بالقولين وبعضهم يفتي بقول
ابي حنيفة ويقولها يفتي اليوم لتغير احوال الناس به يحصل صيانة اموالهم
وافتي به شيخ الاسلام ومفتي الانام مفتي بلاد العثمانية على اشد فيما
تلف في يد الاجير المشترك بغير صنعه في شيء يمكن الترخ عنه في الجملة كذا
في السراجية عن التاتارخانية واذا ادعى رجل على اخرانه استهلاك ما في طلب
من القاضي تحليفه لا يجيبه وكذا لو قال هذا شرابي وقد خان في الربح ولا
ادري فذكره لا يلتفت اليه وكذا لو قال فلان ابن فلان اوصى لي ولا ادري
قدره واراد تحليف الوارث لا يجيبه القاضي الى ذلك وكذا المدعيون اذا

١١٢
مطلب
الاجير الخاص والاشراك
١١٣
مطلب
بيان عدم ضمان سوا عاين
التخ عنه
١١٤
مطلب
بيان قول الاماميين وبيان ان
في امير يمكن الترخ عنه في الجملة
١١٥
مطلب
لو قال هذا شرابي فافان

قال قضيت بعض ديني ولا ادري كم قضيت او قال نسيت قدره واراد
تحليفه لا يلتفت اليه لان الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع قبول الاستحالة
ايضا الا ان القاضي لو اتهم وصي اليتيم ومتولى الوقف لا يدعى شيئا
معلوما يحلفه فانظر الوقف واليتيم كذا في قاضيخان ادعى على رجل انه غصب
منه ثوبا وافر الغاضب به ثم اختلفا في القيمة ولا بينة فالقول قول الغاصب
مع يمينه ويؤمر بالبيان وان لم يبين الغاصب يحلف على ما ادعاه
المغصوب منه من الزيادة والبايع اذا اقرب قبض الثمن ثم قال لم اقبض واراد
استحلاف المشتري يصدق ويحلف استحسافا عند ابي يوسف عندها
لا يحلف قياسا **وهاهنا** خمس مسائل احدها هذه والثانية جل
اقرب بيع داره ثم قال اقررت بالبيع ولكن ما بيعت وطلب يمينه والثالثة
اذا اقر المشتري بقبض البائع ثم قال لم اقبض الرابعة اذا قال المديون
اقررت بقبض الدين ولكن ما قبضت والخامسة اذا قال الواهب
اقررت بالهبة ولكن ما وهبت وطلب يمين الموهوب الكمل على هذا
الخلاف **وعن محمد** رحمه الله تعالى انه رجع الى قول ابي يوسف وقال
الامام السرخسي رحمه الله الاحتياط في اخذ بقول ابي يوسف رحمه الله
ومشاينا اخذنا بقول ابي يوسف فيما تعلق بالقضلة كذا في الخلاصة ورب
الدين اقرب قبض الدين من المديون واشهد عليه ثم انكر القبض فاراد
تحليف المديون فعلى قول ابي حنيفة ومحمد القاضي لا يحلفه كذا في المحيط
واذا اقر رجل اني وهبت هذا العين لفلان وقبضه مني ثم ادعى انه لم
يقبض مني وانني قد اقررت بالقبض كذا وطلب يمين الموهوب له ذكر
الشيخ المعروف بجواهر زاده في المزارعة انه لا يحلف الموهوب في قول ابي حنيفة

١١١
مطلب
بيان الدعوى على الجهالة لا تحلف
عليها
١١٢
مطلب
الجهالة كما تمنع قبول البينة تمنع
قبول التحليف
١١٣
مطلب
لا يحلف الا في الوقف مال اليتيم
ولو يحول
١١٤
مطلب
اختلاف الغاصب المغصوب منه
في قيمة الغصوب
١١٥
مطلب
خمس مسائل استحسافا لابي يوسف
وعندها لا يحلف في بايع
١١٦
مطلب
الاخذ بقول ابي يوسف بما
تعلق بالقضاء
١١٧
مطلب
اخذ بالقبض ثم انكر

ويحلف في قول أبي يوسف وكذا في كل موضع إذا ادعى أنه كاذب فيما اقر كذا
في قاضيهان ومن المسائل الكثيرة الوقوع أنه لو اقر ثم ادعى أنه كاذب في
الاقرار يحلف المقر له بالله أن المقر هذا لم يكن كاذباً في اقراره إلى به يفتي ولو
ادعى وارث المقر أنه كافر به تلجئة يحلف المقر له وكذا رجل اخرج صكاً باقراً
رجل فقال المقر له قد اقررت لك هذا المال الا أنك رددت قراراً يحلف
ورجل ادعى على وارث ما لا يخرج صكاً باقراً المورث بالمال فادعى المورث
أن المقر له قد اقراره وطلب يمين المدعى كان له أن يحلف في هذه المسائل كثيرة
الصورة في كتب الفتاوى وفي الوقوع لدى المحاكم والقضايا ومدار كل ما يؤول
على تحليف المدعى عليه في دعوى الكذب التلجئة استحسننا وأقرباً سألنا
الافراجة يلزمه شرعاً كالبيئنة بل أولى لأن احتمال الكذب بعد لا ن
الإنسان لا يقرب بشئ يضر على نفسه كاذباً ووجه الاستحسان أن العادة جرت
بين الناس أنهم إذا أرادوا الاستدانة يكتبون صكاً قبل القبض ثم يأخذون
المال فلا يكون الاقرار دليلاً فعلى اعتبار هذه الحالة يحلف عليه الفتوى
لتغير أحوال الناس وكثرة الخدع والخيانات وهو يتضرر والمدعى لا يتضرر
اليمين أن كان صادقا فيصا إليه كما ذكره الزيلعي المحيطة وأما ما
المقر له بعد دعوى الاقرار هل يحلفه وارثه ذكر في بعض تعليقات النجاشي
يحلف على العلم وسمع عن بعض الثقات أنه لا يحلف هو من المسائل التي يحلف
فيها المورث ولا يحلف المورث كما إذا رد الوديعة ومات قبل الاستحلاف لا
يحلف وارثه ونص عليه في جامع الكبير والوزير رجل تصدق حائطاً إلى زيد
مما يلي جانب داره ثم اشترى منه ما بقى من الدار فليس للجار فيها شفعة فان
طلب الجار يمين البائع أو المشتري بالله ما باع الحائط خرواً ولا قراراً من الشفعة

١٢١
محل
انه يحلف في كل موضع إذا ادعى
انه كاذب في اقراره
١٢٢
محل
دعوى الفتنة
١٢٣
محل
بيان القياس ووجه الاستحسان
في مسألة تحليف المقر له

١٣١
محل
إذا مات المقر هل يحلف وارثه
وهو من المسائل التي يحلف فيها المورث
لا العارضة

على وجه التلجئة وإبطال الشفعة حلفه القاضي على ذلك وان نكل ثبتت
تلجئة الصدقة فكان للجار الشفعة كذا في المحيط ولو ادعى جلالاً نكاح امرأة
وقد ما إلى القاضي فاقرب لاحدهما وانكرت للأخر فقال الآخر حلفها لي لا
يحلفها كذا في قاضيهان وهل يستحلف الزوج المقر له إذا طلب الآخر عينه
ذكر في الخلاصة على البردوي في شرحه أن فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم
لا يحلف وقال بعضهم يحلف فان حلف لا تستحلف المرأة وان نكل تستحلف
المرأة وحيداً فان نكلت قضى بالنكاح بالثاني وبطل نكاح الأول كذا
في فتاوى الهندية عن المحيط ولو انكرت دعواهما فحلفها لاحدهما بعينه
على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فنكلت نقضت بهالة لا يحلف للأخر
كذا في قاضيهان رجل في يده دار وعرض وحیوان فقدّمه رجلاً إلى
القاضي ادعى كل واحد منهما أنه اشتريه من ذي اليد بكذا فاقترع المدعى
عليه لاحدهما بعينه أنه باعه منه وانكر للأخر فقال الآخر للقاضي حلف
المدعى عليه لي أنه لم يبعه مني فانه لا يحلف وكذا لو انكر المدعى عليه
دعواهما فحلفه القاضي لاحدهما فنكل وقضى عليه بالنكول ثم قال الآخر
حلفه لي لا يحلف كذا رجل في يده عرض ودار فقدّمه رجلاً إلى القاضي
وادعى كل واحد منهما أن صاحب اليد وهبه له وسلمه إليه أو رهنه و
سلمه إليه أو أنه له غصبه منه أو أنه له أودعه من هذا فاقترعها امرأ
بالتسليم اليهما ولا يضمن منها شيئاً وأن أقرب لاحدهما وحمل الآخر امرأ بالتسليم
إلى المقر له ولا يحلف للأخر وأما إذا اجمدا وطالب كل واحد منهما من
القاضي أن يحلفه له فالقاضي لا يحلفه بالله ما هذا المدعى لهما ولكن
يستحلف لكل واحد منهما وبعد هذا اختلف المشايخ قال بعضهم يحلف

١٣٢
محل
هل يستحلف الزوج المقر له الآخر لا
١٣٣
محل
في يده دار وعرض وحیوان ادعى جلالاً
١٣٤
محل
لا حداهما لا يحلف لغيره
١٣٥
محل
إذا انكرت جلالاً هل يستحلف بيمين
والطام منعددة

يميناً واحدة بالله ما هذا الشيء لهما الا هذا ولا لهذا ولا يحلف لكل واحد
 منهما يميناً على حدة وبعضهم قالوا يحلف لكل واحد منهما يميناً على حدة والى
 في ذلك للقاضي ان شاء بدا باحدهما من غير اقرار وان شاء اقرع بينهما
 تطيبا لقلوبهم ونفياً للثمة عن نفسه اما اذا حلف لكل واحد منهما على
 حدة فالمسئلة على ثلاثة اوجه الاول حلف لكل منهما يميناً على حدة وفي هذا
 الوجه برى عن دعواهما وهذا ظاهر والثاني اذا حلف احدهما ونكل عن الآخر
 قضى بكل العين له كما اذا ادعى هو وحده فحلف نكل فان نكل للاول فالحكم
 لا يقضى بنكوله للاول بل يحلف للآخر وينظر حاله مع الآخر فلو انه قضى للذي
 نكله او لمع انه لا ينبغي له ان يفعل ذلك نفذ قضاؤه والثالث لو نكل
 لهما جملة بان حلفه القاضي لهما يميناً على حدة او نكل لهما على التعاقد الحكم
 في الوجهين واحد في دعوى الملك المطلق يقضى بالعين بينهما وفي دعوى
 الغصب بالعين وبالقائمة بينهما وفي دعوى الوديعة بالعين بينهما ولا يقضى
 بشيء من القيمة ذكره في المحيط **وتفريغ** هذه المسائل بعضها
 عن بعض وبيان وجوه القضاء فيها مع بيان اختلاف الامامين في قضاء
 لزوم القيمة وعلمهم ذكر في محله ولا يناسب لهذا الجمع اذا توجهت اليمين على
 الورثة فيمين الواحد لا ينوب عن الباقي حتى يستحلف لكل واذا توجهت
 لهما اليمين على غيرهما فاستحلف الواحد منهما كما استحلف الكل صورته رجل
 ادعى على الميت حقاً وتوجهت اليمين على الورثة يستحلف جميع الورثة ولا
 يكفي يمين واحد فان كان في الورثة صغير او غائب قد ادعى على الميت
 حقاً يحلف الباقي الحضور ويؤخر الصغير حتى يدرك والغائب حتى يحضر
 يحلفان ولو ادعى الورثة على جاحق الميت واستحلفه واحد يكر للبقية

مطلب ١٣٥
 الواجب في ذلك للقاضي ان شاء
 به او ان شاء اقرع
 مطلب ١٣٦
 فالمسئلة في ذلك على ثلاثة اوجه
 مطلب ١٣٧
 في دعوى الملك المطلق يقضى بالعين
 مطلب ١٣٨
 في دعوى الغصب بالعين وبالقائمة
 في دعوى الوديعة بالعين وبالقائمة
 مطلب ١٣٩
 اذا توجهت اليمين على الورثة فيمين
 الواحد لا ينوب عن الباقي
 صورته في ذلك

ان يستحلفوه كذا في المحيط الشري وكذا في شركة العنان والمفاوضة لاذ ادعى
 احداً الشريكين وحلفه لا يكون للشريك الاخر ان يحلفه كذا في المحيط ولو ادعى رجل
 على احد الشريكين حقاً من شركتهما يحلفهما جميعاً كما في الشري وكذا جماعة الشري
 على رجل وحلفه احدهم كان لبقية المدعين ان يحلفوه كذا في خزنة المفتين
 رجل توجهت عليه اليمين فقال ان المدعى قد حلفني في هذه الدعوى عند
 قاضي بلد كذا او طلب يمين المدعى على ذلك حلفه القاضي بالله ما حلفه
 فان نكل لا يكون له ان يحلف المدعى عليه وان حلف كان له ان يحلف المدعى
 عليه على المال كذا في فتاوى قاضيان **المطلب الثالث**
في الشهادة وفيه ثلاثة مقاصد الاول في بيان تعريفها و
 ركنها وسبب داتها وحكمها وشرائطها **اما تعريفها** فهو اخبار صدق
 لاثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء كذا في الفتح وركنها لفظ الشهد
 مضارع بمعنى الخبر دون القسم كذا في التبيين وسبب داتها فاما طلب المدعي
 منه الشهادة او خوف فوت حق المدعي اذا لم يعلم كونه شاهداً ويلزم اداء
 الشهادة وياثم بكتانها اذا طلب المدعي وانما ياثم اذا علم ان القاضي يقبل
 شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كلف
 جماعة فادى غيره ممن تقبل شهادته فقبلت قالوا لا ياثم وان ادى غيره ولم
 تقبل شهادته ياثم من لم يؤد اذا كان ممن تقبل شهادته كذا في التبيين
 وان كان هذا اسرع قبولاً من الاخرين ليس له الامتناع من الاداء كذا في الوجيز
 للكرمي اذا كان موضع الشاهد بعيداً بحيث لا يمكن ان يغدو الى القاضي
 لاداء الشهادة ويجمع الى اهله في يومه ذلك قالوا لا ياثم وايضاً وقعت
 الخصومة عند قاض غير عدل يكتم الشهادة حتى يشهد عند قاض عدل كذا في الظهير

مطلب ١٣٢
 شري العنان والمفاوضة يحلف على
 شريك واحد لا الاخر
 مطلب ١٣٣
 جماعة الشري يحلف جميعاً
 على رجل واحد
 مطلب ١٣٤
 على رجل واحد
 في الشهادة
 مطلب ١٣٥
 تعريف الشهادة
 ركنها
 مطلب ١٣٦
 بيان اسباب وجوب الاداء
 في حقوق العباد
 مطلب ١٣٧
 حكم الشهادة بعد وجوب شريطتها

ثم صار بصيرا فشهد في تلك الحادثة تقبل كذا في الخلاصة وان يكون ناطقا
 فلا تجوز شهادة الاخر عند علمائنا كذا في الوجيز وان يكون عادلا و
 العدالة الظاهرية هي الشرط عندنا في حنيفة لا عندهما واما الحقيقة
 وهي لثابتة بالسؤال عن حال اليهود بالتعديل التزكية ليست بشرط و
 عندهما انها شرط والفتوى على قولهما في هذا الزمان كذا في الكافي و
 احسن ما قيل في تفسير العدل ما نقل عن ابي يوسف ان العدل في الشهادة
 ان يكون مجتنباً عن الكبائر ولا يكون مضراً على الصغائر ويكون صلاحه اكثر
 من فساده وصوابه اكثر من خطائه كذا في النهاية **واختلفوا في تفسير**
الكبائر واصل ما قيل فيه ما نقل عن الشيخ الامام شمس الاعظم انه قال ما
 كان شنيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة
 الكبائر وكذلك ما كان فيه بند المروءة والكرم فهو من جملة الكبائر وكذلك
 الاعانة على المعاصي والفجور والحث عليها من جملة الكبائر وما عداها
 فمن الصغائر هكذا ذكره في المحيط وصححه في الهندي **وانفقوا على**
ان اعلان الكبيرة يمنع عن الشهادة وفي الصغائر ان كان معلنا بنوع
 متشنع يسميه الناس بذلك فاسقام مطلقا لا تقبل ان لم يكن كذلك فان
 كان صلاحه اكثر من فساده وصوابه اغلب من خطائه ولا يكون سلب القلب
 لا تقبل شهادته كذا في قاضيان وقال ابو يوسف ان كان الفاسق وجهيا
 في الناس امرؤ تقبل شهادته وهو الصحيح واكل الربا واكل مال اليتيم و
 من اشهر باكل الحرام لا تقبل شهادته ثم اذا كان اكل الربا مشهورا به المقيم ولا
 له متجر خلاف ذلك كذا في المبسوط واما من اكل مال اليتيم مرة لا تقبل كذا
 في الفتح ولا تقبل شهادة مد من الخمر وهو ان يصير بان يشرب ولا يندم

١٥٠
 ملك بن عبد الله
 ان يكون عادلا
 ١٥١
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار
 ١٥٢
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار
 ١٥٣
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار
 ١٥٤
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار
 ١٥٥
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار
 ١٥٦
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار
 ١٥٧
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار
 ١٥٨
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار
 ١٥٩
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار
 ١٦٠
 ملك بن عبد الله
 تفسير الكبار

وقال

وقال الخواص يشترط مع ذلك ان يظهر للناس ويخرج سكرانا فستخرفه
 الصبيان حتى ان الشرب في السر لا يسقط وكذا سائر المشروبات من المحرمات
 وان شرب للتداوي لا تسقط عدالته كذا في البحر الرائق ولا تقبل شهادة
 شارب قطرة من الخمر كذا في الدر وما شرط الخصاص في شرب الخمر الا دمان
 وجهه ان نفس شرب الخمر فوجبا لحد فيوجب رد الشهادة وشرط في
 شهادة الاصل الا دمان لا لانه اذا شرب في السر لا تسقط عدالته لان
 الا دمان امر اخر وراء الاعلان بل لان شرب الخمر ليس بكبيرة قال في الفتاوى
 الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفسه لشرابه لا اذا دام على ذلك ولكن
 ذكر هذه الرواية بن كمال وغلطه في الدر وصوبه في البحر حيث قال في شرب
 غير الخمر يشترط الا دمان وذكر في هامشه من التحقيق ان شرب قطرة من
 الخمر ككبيرة واما شرط المشايخ الا دمان ليظهر شربه عند القاضي كذا ذكره ابن
 العابد في حاشيته ولا تقبل شهادة من اخر الفرض المعين اي الموت
 بغير عذر كالصلوة والصوم وما ليس كذلك تقبل كالحج والزكاة كذا في
 المصمات وان ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر شرعي ولا تاويل يصير
 فاسقا وذكر في بعض المواضع لم يقدر لم يدكر العدد ويقول اذا تركها
 مجانة ورغبة عنها من غير عذر يفسق وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيان
 واذا ترك الجماعة استخفافا بان لا يستعظم تفويت الجماعة كما يفعل العوام
 او مجانة او فسقا لا تجوز شهادته وان تركها متأولا لا تجوز كذا في المحيط
 ولا تقبل شهادة من اخر شهادته في حرمة المغلظة خمسة ايام من غير
 عذر ان كان عالما بانهم يعيشتان عيشا لا زواجا كذا في القنية قال الشيخ
 الامام المعروف بجواهر زاده ان في حقوق العباد اذا طلب المد من الشاهد

١٦١
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر
 ١٦٢
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر
 ١٦٣
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر
 ١٦٤
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر
 ١٦٥
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر
 ١٦٦
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر
 ١٦٧
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر
 ١٦٨
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر
 ١٦٩
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر
 ١٧٠
 ملك بن عبد الله
 بيان اختلاف الشرط الا دمان في الخمر

يشهد له فآخر من غير عن رطاه ثم ادى لا تقبل لانه بالتاخير صار فاسقا كذا في
 الظهيرية ولا تقبل شهادة المقام بالشطرنج او باي شيء غيره وان لعب
 بالشطرنج ولم يقامر ان داوم حتى شغله عن الصلوة او كان يحلف باليمين
 الباطلة لا تقبل كذا في العيني شرح الهداية وان كان الرجل يلعب شيء من
 الملاهي لا يشغله عن الصلوة ولا سائر الفرائض نظر ان كان متشعبا بين
 الناس كالمرامير والطاير لم تجز شهادته وان لم يكن متشعبا نحو الحداد
 شرب القصب جاز شهادته الا ان يتفاحش بان يرقصون به فيدخل في حد
 المعاصي الكبار كذا في المحيط ولا تجوز شهادة من يغيب الناس فيهم ولا
 تقبل مغنية يسمع صوتها كذا في شرح ابي المكارم ولا تقبل شهادة النائمة
 تنوح في مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة لها والتي تنوح في مصيبتها
 فشهادتها مقبولة كذا في السراج الوهاج ولا شهادة الخنث ولا شهادة الداء
 كذا في الذخيرة والمعروف بالكذب لا تقبل شهادته وان تاب والمعروف
 بالعدالة اذا شهد بزور وتاب تقبل شهادته وعليه الاعتماد كذا في الحجة
 والفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته الا ان يمضي عليه زمان يظهر اثر التوبة
وقد روي في ذلك ستة اشهر وقد روي البعض السنة والصحيح موقوف
 الى رأي القاضى المحدث وبالزنا او بالسرقة والشرب اذا تاب تقبل اجماعا كذا
 في البدائع وفي القذف لا تقبل ان تاب ولو ضرب بعض الحد فهو قبل تمامه
 ففي ظاهر الرواية تقبل ما لم يضرب جميعه ولو حدا لكافر في قذف ثم اسلم
 تقبل بخلاف العبد اذا حذم اعتق كذا في الجوهرة النيرة ولا تقبل شهادة
 من يظهر السب منه على السلف الذين هم اصحاب التابعون وكذا العلماء
 كذا في الفتح وتقبل شهادة اهل الاهواء الذين لا يكفر في اعتقادهم من اهل

١٦٦
 لا تقبل شهادة من اغترى بكاذبه
 ثم ادى

١٦٦
 لا تقبل شهادة المغنى الغنية

١٦٦
 لا تقبل شهادة العبدون
 بالكتاب

١٦٦
 لا تقبل شهادة اهل الزنا
 الفاسق اذا تاب تقبل بعد زمان

١٦٦
 لا تقبل شهادة اهل الاهواء

البدع

البدع كجبر وقدر ورفض خروج وتشبيه وتعطيل وكل منهم اثنا عشر فرقة
 فصاروا اثنين وسبعين قبولا غير عام على جميع المسلمين وغيرهم بل المراد
 اصل القبول فلا ينافي ان بعضهم كفار وانما تقبل شهادتهم لا فسقهم من حيث
 الاعتقاد وما وقعهم فيه الا التعق والغلو في الدين والفاسوة شهادتهم
 بتهمة الكذب لا الخطابية وهم صنف من الزوافض ومن الشهادة لشيعتهم
 ولكل من حلفانه محو ينسبون الى ابن الخطاب محب بل بن وهب لا جدع فودهم لئلا
 بل لتهمة الكذب وذكر شيخ الاسلام شهادة اهل الاهواء مقبولة اذا كان هؤلاء
 لا يكفرونه صاحبه ولا يكون ما جازا ويكون عادلا في تعاطيه وهو الصحيح كذا
 في المحيط الرجل الصالح اذا اغنى شعر فيه فحش لا تبطل عدلته والذي تعلم شعر
 العربي ان كان لاجل العربية لا تبطل عدلته وان كان فيه فحش كذا في فتاوى
 قاضيان رجل شتم اهله وماله يكره واوداه ان صدر منه اياما لا يسقط
 وان كان له عادة تسقط عدلته كذا في الوقعات وكذا الشتام للحيوان كذا في
 الفتح وتقبل شهادة الاقلف الا اذا تركه استخفا فاكذا في النهاية وشهادة
 الخصم مقبولة كذا في المحيط وشهادة الخنثى المشكك للنساء كذا في السراج
 الوهاج واما شهادة الصكاكين فالصحيح انها تقبل اذا كان غالبا لهم الصدا
 هكذا في الذخيرة والعنابية والفتح وشهادة اهل الصناعات الدنية كالسكا
 والزبال والحايك والحجام فالصحيح انها تقبل لانها قد تولوا ما قوم صالحون
 فما لم يعلم القادح لا ينبغي على ظاهر الصناعة وكذا النحاسون والدالون هكذا
 في فتح القدير وان لا يكون محدودا في قذف ولو تاب لا تقبل شهادته وان تاب
 ظهر اثر التوبة وفي البدائع كل فاسق تاب عن فسقه قبلت توبته وشهادته
 الا اثنين المحدود في قذف والمعروف بالكذب كذا في الهداية الصحيح المذهب

١٦٦
 لا تقبل شهادة الخطابية

١٦٦
 لا تقبل شهادة الشاع

١٦٦
 لا تقبل شهادة الشتام

١٦٦
 لا تقبل شهادة الضمك كين

١٦٦
 لا تقبل شهادة اهل الضنقات الدنية
 قبل الدلال
 الدواب
 نخاس
 ان لا يكون الشاهد محدودا في قذف

عندنا انه اذا اقام اربعة من الشهداء على صدق مقالته بعد اقامة الحد
عليه تقبل ويصير مقبولا لشهادة وشرط فيه ان يضرب تمام الحد واكثر
ولو ضرب بعض الحد فمرب قبل تمامه تقبل ما لم يضرب جميعه ولو حد الكافر
في قذف ثم اسلم تقبل شهادته بخلاف العبد اذا حد ثم عتق واما اذا كان
القدف في حالة الكفر وحده في حالة الاسلام بطلت على التأييد لو حصل
بعضه في الاسلام وبعضه في حال الكفر لا تبطل على التأييد حتى اذا تقبل
كذا في الجوهر النير وان لا يجزئ نفسه مع ما كشهادة الابوين لولدهما ولد
ولدهما وان سفلوا وكشهادة الولد لوالديه واجداه وجداته من قبلهما و
ان علوا وكشهادة الزوج لامرأته وان كانت بمملوكة ايضا وكشهادة المرأة
لزوجها وان كان مملوكا فلا تقبل الشهادة منهم لهم كذا في الحاي وكلا تقبل
شهادة الرجل ايضا المعتدته من طلاق بائن كذا في الخلاصة وان شهد الرجل
لامرأة بحق ثم تزوجها بطلت شهادته الملاءم لولد الذي تفاه كذا في الفتح
وتقبل فيما سوى هؤلاء من الاقارب كشهادة الاخ لاخته ولاخيه ولاولادها
وكذا شهادة الاعمام واولادهم والاخوان واولادهم والخالات والعلمات واولادهم مقبولة
كذا في قاضيان وتقبل شهادة الرجل لامرأته وابيها ولزوج ابنته ولامرأة ابيه
ولاخت امرأته ولا بن ابنه على ابنه وشهادة الرقيب لمربته ايضا تقبل كذا
في القنية والمحيط ولا تقبل شهادة الرجل لمملوكه ومدبره ومكاتبه وام ولده
كذا في الحاي ولا تقبل شهادة الاجير لاستاذه الذي هو التلميذ الخاص بكل
معه وفي عياله وليس له اجرة معلومة بخلاف الاجير المشترك اذا شهد
لستأجره تقبل والاجير الواحد الذي هو المستأجر مناوبة او مشاهرة او مساهنة
باجرة معلومة لا تقبل استحسانا وشهادة الاستاذ والمستأجر مقبولتان كذا

١٤٨
مكمل
ان لا يجزئ نفسه من غير
١٤٩
مكمل
شهادة الاصول على الفروع
وعكسه
١٥٠
مكمل
فبطلت شهادته ما عدا هؤلاء
١٥١
مكمل
عدم قبول الشهادة لغيره
١٥٢
مكمل
شهادة الاجاب

في الفتح والخلاصة ولا تقبل للاجير المستأجر والمستعير للغير بالمستعار
كذا في البحر الرائق واذا شهد الاجير لاستاذه وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم
يعد حتى مضى الشهر عدل لا تقبل كن شهلا امرأته ثم طلقها قبل التعديل
لا تقبل وان شهد ولم يكن اجيرا ثم صار اجيرا قبل القضاء بطلت شهادته
ولا تقبل شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما الا انها شهادة لنفسه
ولو شهد بما لا يخلو من التهمة كذا في الكافي وكذلك احد الشريكين للشريك
الاخر كذا في المبسوط ولو وكله بكل حق له قيل فلان بحضرة القاضي فعزل فاذا
شهد بذلك لالف ردت شهادته وان شهد بما لا يخلو من الرد وان لم يعلم القا
بو كالتة وانكر فلان وكالتة واثبتها بالبينة ثم عزل وشهد ردت شهادته
كذا في الكافي رجل وكل رجلا بالخصومة في كل حق وقبضه من الناس مطلقا
او في مصر وقدم الوكيل رجلا واقام البينة وجعل القاضي خصما ثم اخرجته
الموكل من الوكالة لم تجز شهادته لا على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان للموكل
عليه حق يوم وكله ولا ما حدث بعد ذلك على الناس الى يوم اخرجته من
الوكالة كذا في الخلاصة لو شهد بحق حدث بعد العزل قبلت شهادته
كذا في المحيط الوكيل يقبض الدين تجوز شهادته بالدين كذا في الوجيز وفي
البرازية وكله بالخصومة عند القاضي فخاصم المطلوب بالف درهم عند
القاضي ثم عزله فشهد ان لموكله على المطلوب مائة دينار تقبل بخلاف ما لو
وكله عند غير القاضي فخاصم مع المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم
عزله الموكل عنها فشهد على المطلوب بمائة دينار بما كان للموكل على المطلوب
بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لان الوكالة لما اتصل بها القضاء صارا الوكيل
خصما في حقوق الموكل على غرمائه فشهادته بعد العزل بالدنانير شهادة خصم

١٦١
مكمل
عدم قبول الشهادة بغير التوكيل في قبضه
١٦٢
مكمل
وكالتة عامة وخصم وكيفية قبول الشهادة
١٦٣
مكمل
عدم قبوله

فلا تقبل بخلاف الاول لان علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصح خصام في غير ما وكل به وهو الذي ابراهم فتجوز شهادته بعد العزل في حق الخو زاد في الذخيرة الا ان يشهد بمال حادث بعد تاريخ الوكالة فيجوز تقبل ثم قال فيها والحق في الوكالة العائنة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لموكله على المطلوب ولا على غيره في القادمية ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل واما في الخاصة فلا تقبل فيما كان على المطلوب قبل الوكالة وتقبل في الحادث بعدها او بعد العزل **فاغتنم** هذا التحريم فانه مقبس من انواع التحريم وشهادة ابني الوكيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة ابويه واجداده واحفاده كذا في الخلاصة ولا تقبل شهادة ابني الموكل ان اباها وكل هذا الرجل بقبض ديونه لا تقبل وكذا الوكالة بالخصومة لو شهد بمان على ابيها بطلا انهما ان كانا يجحدان تقبل وان ادعت لا ولو شهد على امرأة ابيها انها ارتدت وهي تنكر فان كانت مباحية لا تقبل وان كانت ميتة فان جحد الاب تقبل وان ادعى كذا في منية المفتي وتقبل لابويه من الرضاعة ولن ارضعته امرته كذا في البرازية ولا تقبل شهادة الوصي للصبي بعد العزل وان شهد للورثة الكبار قبلت وان في حالة الوصايا كذا في الخلاصة وكذا لا تقبل شهادة الوصي للميت بدين او عين او دية والورثة كلهم صغار لان القبض له فقد شهد لنفسه واد اشهد بدين للميت والورثة صغار او بعضهم صغار لا تقبل لانه يثبت بشهادته حقاً لنفسه ولو كانت الورثة كبار اجازت شهادته كذا في قاضيان وتجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس بينه ولو شهد بعد موته لم تقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بمال المديون في حياته ويتعلق بعد وفاته كذا

١٧٢
مطلوب
شهادة ابني الوكيل

١٨٥
مطلوب
قبول الشهادة في حالة ابيها

١٧٦
مطلوب
قبول الشهادة في الرضاعة

١٨٢
مطلوب
قبول الشهادة الوصي في الورثة

١٨٦
مطلوب
لا تقبل شهادة الوصي في الرضاعة

١٨٧
مطلوب
شهادة رب الدين لمديونه

في الحانية ولا تقبل اذا كان المديون مفلساً ذكره في لقنية قال ابن شحنة في شرح المنظومة بعد ما ذكرنا في لقنية من النقول وحاصله القبول اذا كان موسراً حياً والقولان في المفلس عدم القبول بعد الموت قولاً واحداً وفي المنية شهادة الغريم لغريمه المفلس جائزة وقال في هامش مولانا الانقروى رأيت في جامع الفتاوى لحافظ الدين البرازي تقييد الجواز بما سوى جنسه وولد صاحب المحيط قال شهادة رب الدين لمدينه وان كان مفلساً واما في البرازية مخالف لما في الحانية واضطربت اقوالهم في ذلك لكن الا حوط ما ذهب اليه حافظ الدين من الجواز مقيّد بما سوى جنس حقه فلا تجوز شهادته رجل مات واوصى لفقراء حيوانه وانكرت الورثة ذلك فشهد رجلان من حيوانه او لا يحتاجون لا تقبل عند محمد وفي الوقف لا تقبل كذا في الخزانة قال فخر الدين الفتوى على انه لا تقبل شهادة من له اولاد يحتاجون في جوار الوصي اذا كان الجيران يحصون وما ذكر في الوقف تأويله اذا كان فقراء الجيران لا يحصون كذا في التاثير خانية فلو اوصى من ماله على مسجد حية وانكرت الورثة ذلك فشهد بذلك بعض أهل المسجد جازت شهادتهم كذا في قاضيان وشهادة الجند لا تقبل ان كانوا يحصون وان لا يحصون تقبل ونص في الصرافية في حد الاحصاء مائة ودونه وما زاد عليه فهو آراء لا يحصون كذا في جواهر الاخلاص وشهادة الوكيلين والدلائل ان اذا قال لا نحن بعنا هذا الشيء والوكيلان بالنكاح او الخلع قال لا نحن فعلنا ذلك لا تقبل واما اذا شهدا انها منكوحته او ملكه تقبل كذا في البرازية قال في الظهيرية رجل لا يحسن الدعوى الخصومة فامر القضاة ضلوا ثم شهدا على الدعوى جازت شهادته ان كافا عادلين ولا بأس بذلك

١٧٩
مطلوب
شهادة رجلين من جيران الفقراء

١٨٠
مطلوب
شهادة فقراء الجيران في الوقف

١٩١
مطلوب
شهادة الجند لا تقبل ان كانوا يحصون

١٩٢
مطلوب
شهادة الدلائل والوكيلين

١٩٣
مطلوب
شهادة القاضي

على القاضي جاز فيما لا يقدر على الخصومة ولا يحسن الدعوى خصوصاً
على قول أبي سفيان كذا في عالم كبرية لو ادعى المشتري انه باعه من فلان
وفلان يحذف شهادته البايح لا تقبل شهادته لو قال احداً شاهدين هذا
الشيء ملك المدعى كان لي بعتته وقبضت الثمن لا تقبل شهادته كذا
في الخانية ولو شهد بالملك لمشتريه والعين في يد غيره بان قال هذا العين
ملكه لاني بعتته او قال كان ملكاً لي فبعتته منه لو كان المدعى ادعى الشراء
منه لا تقبل لانها شهادة على قول نفسه كذا في لفصولين وكان الامام
يجوز شهادة القاسمين على قيمتهما وهو قول الثاني ومحمد لم ير ذلك وهو
هو قول الثاني اولا وصورة ان يشهدا ان هذا النصف وقع في سهم هذا
والنصف الاخر في سهم ذاك وذكر الخصاص قول محمد مع الامام ووجه القبول
ان الملك لا يثبت بالقسمة بل بالتراضي وباستعمال القرعة ثم التراضي عليه
والخلاف في القسمة بغير اجراء لا تقبل اجماعاً كذا في المحيط وقاسماً القاضي و
غيرهما سواء كذا في الهداية لو ان القاسمين جزا الارض قومها ثم عرضوا ذلك
على القاضي فحضر لورثته واقروا بالتجزير والقسمة فاقع القاضي بينهم ثم
شهدا بالقسمة فشهادتهما جائزة بلا خلاف كذا في الذخيرة ولو مات ترك
مالاً على رجلين وترك اخاف شهد الرجلان لخلام يدعي انه ابن الميت لا نعلم
له وادى غيره جازت شهادتهما كذا في المحيط احداً لورثة اذا اقربا الدين ثم
شهد هو ورجل اخر على ان الدين كان على الميت فانه تقبل وتسمع شهادة هذا
المقر كذا في خزانة المفتين وفي السراجية اذا مات الرجل واقروا بقرائه بدين
لا انسان على الميت فلم يعطيا ولم يقض لقاضي عليه ما حتى شهد بذلك لاني
لرب الدين عند القاضي تقبل ويثبت عليه ما وعلى غيره من الورثة

١٩٢
مجلس
شهادة الرجل على نفسه

١٩٥
مجلس
شهادة الرجلين البدينين
لخلام ابن الميت
احداً لورثة اذا اتفقوا
القضاء باقراره

وايضاً

وايضاً مات الرجل عن ورثة فاقروا بقرائه بدين على الميت لرجل ثم شهدا
بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل ان يلزم القاضي بقرارهما الدين
في حصته مما من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليهما لا يجعل
الدين في قسطهما وان قضى عليهما باقرارهما ثم شهدا به عليه لا يقضي
بشهادتهما لانهما يريدان ان يحولا بعض ما لزمهما على بقية الورثة ذكراً
جرمهم ودفع مخرج كذا في البرازية وان لا يكون الشاهد خصماً فلا تقبل
شهادة الوصي لليتيم والوكيل لموكله كما سبق ولا تقبل شهادة العدو
لاجل الدنيا وتقبل من عدو بسبب الدين بخلاف لدينية فانه لا يؤمن
التقول عليه والعدو من يفرح بجزئه ويحزن بفرجه وقال بعضهم يفرح
بالعرف كما في الخزانة وقال في البحر المصريح في غالب كتب اصحابنا و
المشهور على السنة فقهاء ان العداوة بسبب الدنيا لا يمنع ما لم يفسق
بسببها او يجلب منفعة او يدفع مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد
فلذلك لو خاصم رجل شخصاً في حق وادعى عليه حقاً لا تقبل في ذلك
الحق وتقبل في غيره كما لو خاصم الشخص اخر في حق لا تقبل شهادته عليه
كالوكيل فيما هو وكيل الا كما اذا اتخاصم اثنان في حق لا تقبل شهادة
احدهما على الاخر لانيهما من الخاصة كذا في قاضيان وان يكون عالماً
بالمشهود به وقت الاداء ذاك له فلا يجوز اعتماده على خطه وكذلك
القاضي اذا راى في ديوانه مكتوباً بشهود لا يتذكر وكذا الراوي
يروي عتداً اعلم ما في كتابه لم يتذكر وهو قول الامام ولا بدعنده
لشاهد من تذكر الحادثة والتأنيخ والمال مبالغه وصفته حتى اذا
لم يتذكر شيئاً منه وتيقن خطه وخاتمه لا ينبغي له ان يشهد وان شهد

١٩٤
مجلس
ان لا يكون الشاهد خصماً

١٩٨
مجلس
تفسير على الزنا والدين

١٩٩
مجلس
ادعى شخص في حق لافعال
شهادته في غيره

٢٠١
مجلس
ان يكون ذاك عالماً بالاداء
من شهد بخطه شاهد زور
عند الامام

فهو شاهد زور كذا في الخلاصة ولا يكفي تذكر مجلس الشهادة وفي الملتقط
وعلى الشاهد ان يشهد وان لم يعرف مكان الشهادة ووقتها اذا اتقن
خطه هذا قول محمد فان عنده الاعتماد على الكتاب وان لم يتذكر تسعة
للامر على الناس وجوز ابو يوسف ذلك للراوي والقاضي دون الشاهد
قال شمس الائمة الحلواني ينبغي ان يفق بقول محمد وهكذا في الاجناس كذا
في الخلاصة وجزم في البرازية انه يفق بقول حتى في المنتقى من وجد خطه
وعرفه ونسب الشهادة وسعه ان يشهد اذا كان في خوف وبه فاختار انتهى
وقد عقد في السراجية بابا فيمن كتب شهادته في نسخة وقراها لاجل
الضبط فانه تقبل لانه لم يعتمد على خطه **وقرر** على هذا مسائل
حاصلها جواز الاعتماد على غير الحفظ من اخبار بخبر قضاء او شهادة
اوراية وقال في البحر ان الشاهد اذا اعتمد على خطه على القول
المفقب به وشهد وقلنا بقوله للقاضي ان يساله هل يشهد عن علم انه
عن الخط ان قال عن العلم قبله وان قال عن الخط لا كما في البرازية ولا يشهد
احد بما لم يعاين بالاجماع الا في عشرة مسائل العتق والوكلاء والنسب و
الموت والنكاح والمهر والدخول بزوجه وولاية القاضي اصل الوقف
والولادة واصل ذلك كل ما يتعلق به صحته وتوقف عليه فله الشهادة
بذلك اذا اخبر بهما من يثق به من خبر جماعة لا يتصور توأطهم على الكذب
بلا شرط عدالة او شهادة عدلين الا في الموت فيكفي العدل ولو انش
هو المختار ملتقى وفتح وقيد شارح الوهبانية بان لا يكون الخبر متما كوارث
وصلى له كذا في الدرر فاشهدت الشهود بما تجوز به الشهادة بالسمع
وقالوا لم يعاين ذلك ولكنه اشتهر عندنا جازت شهادتهم وتوقفوا

مجلس
سماع الشهادة بالنظر في
القاضي والراوي
المفتي به

مجلس
لا يشهد باليمين الا في
عشرة

مجلس
يقتضي عدل واحدا
او اثنتين

شهدا بذلك لا فاسمعا من الناس لا تقبل كذا في قاضيان ولو شهدا
بموت وقالوا اخبرنا بذلك من يثق به فالاصح تقبل وكذا لو قالوا لا شهدنا فانه
او جنازته كذا في البرازية ولا يشترط في الخبر الموت لفظة الشهادة ولما لا
يشهد عند الحاكم لا بد منه كذا فيها الشهادة بالشهرة في النسب غير يقين
الشهرة الحقيقية او الحكمة فالحقيقة ان يشهدا ويسمع من قوم كثير
لا يجوز توأطهم والحكمة ان يشهد عنده عدلان بلفظ الشهادة وقال في
المنية الشهادة انما تحل بالشهرة في أربعة النسب النكاح والقضاء والموت
ولكن الشهرة في الثلاثة الاول لا تثبت الا بخبر جماعة لا يتصور توأطهم على
الكذب وبخبر عدلين وفي الموت بخبر واحد وفي الوقف الصحيح انه تقبل بالتألف
على صله لا شرائطه لانه يبقى على الاعصار لا شرائطه وكل ما يتعلق به
صحة الوقف وتوقف عليه فهو من صله وما لا يتوقف عليه الصحة
فهو من الشرط وكذا الوشيد والنكاح والدخول كذا في مسكن مسكنة
الازواج تقبل **وقال مرشد الدين** شهدا على النكاح فحكم
القاضي هل كنما حاضرين فقال لا تقبل شهادتهما لان لا يجل لهما الشهادة
على النكاح حتى لو راى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس انها زوجته
وسعه ان يشهد انها زوجته ما لم يعاين العقد كذا في الفصولين وعلى
هذا القياس يوافق المسائل العشرة مع الاختلاف في البعض كذا لا
يشهد بما لم يشاهد فلو سمع من وراء الحجاب لا يسعه ان يشهد لاحتمال ان
يكون غيره اذا النعمة تشبه النعمة الا اذا كان في الداخل وحده ودخل ولم
الشاهد انه ليس فيه غيره ثم جلس المسلك وليس مسلك غيره فسمع اقوال
الداخل ولا يراه لانه يحصل به العلم وينبغي للقاضي اذا فتر له لا يقبله كذا

مجلس
بيان معنى الشهادة
٢٠٤

في التبيين **واختلف** المشايخ في جواز تحمل الشهادة على المرأة
المنتقبة قال بعض مشايخنا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها وقال البعض
يصح عند التعريف وتعريف الواحد يكفي المشي احوط ولو كشفت وجهها
وقالت انا فلانة لا يحتاجون الى شهود المعرفة فان مات يحتاجون الى شاهدين
يشهدان انها كانت فلانة بنت فلان واذا لم تسفر وجهها وشاهدان شهدا
انها فلانة بنت فلان لم يحل لهما ان يشهدا بذلك كذا في الملتقط واذا شهدا
على امرأة سمياها ونسباها وكانت حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون
المدعى عليها فقالا لا فالقاضي لا يقبل شهادتهما ولو قال لا تحملنا الشهادة
من امرأة اسمها كذا ونسبها كذا ولكن ما نذكرى ان هذه المرأة هل هي
بعينها ام لا صحت شهادتهما على المسماة وكانت على المدعى قامة البينة
ان هذه هي التي سموها ونسبوها كذا في المحيط ويصح تعريف من لا يصلح
لها سؤل كان الاشهاد لها او عليها كذا في العمادية وسئل على ابن احمد عن امرأة
اقرت عند رجلين انها اعتقت هذه الجارية ولم يريا وجه المعتقة هل
لها ان يشهد بذلك قال لا ما لم يعرفاها فان لم يفارقاها منذ اعتقتها
وسمع ما ذلك كذا في التاثير خاتبة وان كان لرجل على رجلين فيعرف السر
ويجحد في العلانية وعجز صاحب الحق عن الوصول اليه فاحتال واخفى قفيا
من العدول في بيته ثم استخضره وطلبه بالدين واقر بذلك سرا و
خرج فسمع الشهود وعلموه حل لهم ان يشهدوا كذا في المحيط السرخسي واذا
عين الملك ولم يعاين المالك بوجهه ولا عرفه نسبه فعلى الاصح سعه
ان يشهد وتقبل كذا في الخزانة وذكر في المنتقى اذا رايت في يد رجل
متاعا اودارا ووقع في قلبك انه له ثم رايت في يد غيره وسعك ان تشهد

مطلب
٢٠٧
تحمل الشهادة من المنتقبة
٢٠٨
لو كشفت وجهها
٢٠٩
محتاج التعريف بها
٢١٠
مطلب
شهادة من يعرفها اسم ونسبها
٢١١
لا يشخصها
٢١٢
اقرت انها اعتقتها بالبروق
٢١٣
مطلب
انبات الدين بانفساء الشهود
٢١٤
مطلب
اذا رأى بيد احد متاعا

للاول كذا في الهنديّة **والى هنا** تمت الشرط العشرة العامة **واما**
الخاصة الاسلام اي ان كان المشهود عليه مسلما فيشترط ان يكون
الشاهد وان كان مخالف المذهب العملية والاعتقادية الغير الضرورية
كما سبق والذكورة اي كون الشاهد ذكرا في الحد والقصاص ونصابها في
الزنى اربعة فلا تقبل شهادة النساء وفي بقيّة الحدود والقود واسلام
ذكر بخلاف الانثى لانها لا تقبل وان اصررت وردة مسلم رجلان الا في حوادث
صبيان المكاتب فانه يقبل فيها شهادة المعلم منفردا او معلم الحرفة كذلك
واما القتل خطأ فيقبل فيه شهادة الرجال مع النساء وفي غير هؤلاء
نصابها رجلان او رجل وامرأتان وفي الولادة واستهلال الصبي للصلاة
عليه والبراءة وعيوب النساء فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة حرة
مسلمة عدلة والثنتان احوط هكذا في فتح القدير ويشترط لفظة الشهادة
ولو شهد بذلك رجل بان قال فاجأتهما فاتفق نظري اليهما فالجواب
ان لا يمتنع اذا كان عدلا في مثل هذه المواضع ذكره في المبسوط وتقدم
الدعوى فيما كان في حقوق العباد لتوقفها على مطالبته ولو بالتوكيل
بخلاف حقوق الله تعالى لوجوب اقامتها على كل احد فكل احد خصم فكان
الدعوى موجودة فلا يشترط فيها الدعوى كشهادة الحسبة المشروعة
في اربعة عشر موضعا في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية
الامة وتبديرها والخلع وهلال رمضان والنسب حد الزنا وحد الشرب
والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة ودعوى مولا نسبه كما ذكرنا من الاشياء
وموافقتها للدعوى اي ان وافقت الشهادة للدعوى قبلت والا لا
كذا في الكثر ثم المعبر في الاتفاق بين الشهادة والدعوى هو الاتفاق في المعنى

مطلب
٢١٥
بيان شرط الذكورة
٢١٥
مطلب
بيان نصاب الشهادات
٢١٦
مطلب
شهادة الجاني لا يطالع عليها
٢١٧
مطلب
تقدم الدعوى قبل الشهادة
٢١٨
مطلب
حقوق الله لا يشترط التوكيل
٢١٩
مطلب
موافقتها للدعوى

ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب شهدا بالاقرار بالغصب تقبل هكذا
في غاية البيان وقال في القاعدة لو خافت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى
اثباتها او بنقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها مثاله لو شهد ا على
اقراره بمال فقال اقر في يوم كذا والمدعى لم يذكر اليوم او شهدا ولم يورثا
والمدعى ادّخ او شهدا انه اقر في بلد كذا وقد اطلق المدعى وذكر المدعى
المكان ولم يذكر اه او ذكر المدعى مكانا وهما سميان غير ذلك المكان او قال
المدعى اقر وهو راكب فرسا او لا برعامة وقال اقر وهو راجل وراكب
حمارا ولا بس قلنوسة واشباه ذلك فانه لا يمنع القبول لان هذه الاشياء
لا تحتاج الى اثباتها فذكرها والسكوت عنها سواء وكذا لو وقع مثل
التفاوت بين الشهادتين لا يضركذا في لا نفروي والموافقة والمطابقة
او كون الشهود به اقل من المدعى به بخلاف ما اذا كان اكثر كذا في
الفتح وذلك اما ان يكون المدعى به دينامثلا اذا ادعى الفاء وخمسائة
فشهدوا بخمسمائة يقضى بخمسمائة من غير دعوى التوفيق وكذا لو ادعى
الفا وشهدوا بخمسمائة كذا في قاض خان ادعى خمسمائة وشهدوا بالف
درهم تقبل شهادتهم الا اذا وفق وقال كان الفا الا ان قبضت منه
خمسمائة او ابراه ولم يعلم الشهود بذلك فتقبل كذا في المحيط ولو
قال لم يكن لي الا خمسمائة بطلت شهادتهما واذا ادعى الغريم ايجاب
المال ابراه او حله وجاء بشهود شهدوا على اقراره بالاستيفاء فان القا
يسال الغريم عن البراءة والتحليل اذا كانت بالاسقاط والاستيفاء فان
قال بالاستيفاء قبلت وان بالاسقاط لا تقبل وان سكت ذكر كذا انه
لا يجبر على البيان لكن لا تقبل شهادتهم ما لم توفق كذا في الذخيرة لو ادعى

٢٢٠
محتاج الى الموافقة

٢٢١
محتاج الى المطابقة

الغريم

الغريم الا يفاق شهدا ان صاحب المال ابراه جازت والقاضي يقضى بالبراءة
ولو ادعى الا يفاق شهدا بالهبة او الصدقة او الخلة او الاحلال فشهدا
بالاستيفاء لا تقبل كذا في المحيط ادعى قرضا على رجل وشهدوا ان المدعى عليه
دفع اليه عشرة دراهم ولم يقولوا قبض المدعى عليه يثبت قبض المدعى عليه
ويكون القول قول المدعى عليه باني قبضت بجهة الامانة فان ادعى انه
قبض بجهة القرض يحتاج الى اقامة البينة على القرض كذا في الخزانة
ادعى القرض وشهدوا على اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب ولو
ادعى الدين بسبب القرض وما اشبه ذلك وشهدوا له بالدين المطلق
والصحيح انها تقبل اذا ادعى الفاء وخمسمائة ثم عبدا اشتراه منى
قبضه وخمسمائة ثم متاع اشتراه منى وقبضه وشهدوا بخمسمائة
مطلقا تقبل الشهادة على الخمسمائة وذكر السبب ليس بشرط وفي هذه
المسئلة تنصيص على ان في دعوى الدين بسبب اذا شهدوا له
مطلقا تقبل وذكر السبب ليس بشرط وبه كان يفتي ظهير الدين المغيرة
كذا في العمادية واما ان يكون المدعى به ملكا فاذا كانت الدعوى
بلفظ الدار والشهادة بلفظ البيت قيل ينبغي ان تقبل في عرفنا
وهو الاشبه والظاهر كذا في الذخيرة اذا ادعى كل الدار وشهدوا
بنصف الدار جازت شهادتهم ويقضى له بالنصف من غير توفيق كذا في
قاض خان اذا ادعى ملكا مطلقا فشهدوا بسبب معين تقبل كذا في التبيين
لو ادعى ملكا مطلقا وشهدوا على الملك بسبب ثم شهدوا على المطلق
لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا على الملك المطلق ثم شهدوا على الملك
بسبب تقبل شهادتهم كذا في الفصولين لو ادعى النشاج وشهدوا على الملك

٢٢٢
محتاج الى المطابقة
دعوى شهادة ملك المطلق

المطلق تقبل ولو ادعى الملك المطلق وشهدوا على المنتاج لا تقبل كذا في
الخزانة ادعى ولا الملك بالنتاج وشهد له الشهود انها له اشتراها من ذي
اليك لا تقبل الا ان يوفق فيقول نجت في ملكي لا اني بعتهامنه ثم اشتريتها
منه فالمدعي التوفيق على الوجه لا تقبل كذا في الظهيرية واذا ادعى ملكا
مطلقا وشهدوا انه ورثة من ابيه او انه اشتريه من فلان وفلان يملكه
ولم يقولوا انه ملكه في الحال تقبل ولكن للقاضي ان يسأل الشهود هل يعلمون
انه خرج من ملكه كذا في العمانية لو ادعى ملكا مطلقا مؤرخا وقال قبضه
معي منذ شهر وشهدوا على المطلق لا تقبل وبالعكس تقبل كذا في المختار
ودعوى الملك بالارث كدعوى الملك المطلق كذا في لوجيز الخلاصة
ولو ادعى دارا في يد رجل انها له منذ سنة فشهدوا انها له منذ عشرين
سنة بطلت فلو ادعى انها له منذ عشرين سنة والشهود شهدوا انها له
منذ سنة جازت شهادتهم كذا في فتاوى قاضيان ادعى انه قبض من مالي
كذا درهما قبضا بغير حق وشهدا انه قبضه بجهة الزبا قبلت شهادتهم كذا
في العمانية لو شهدوا بالدار للمدعى ثم ماتوا او غابوا فلم يقدر عليهم فلو
اراد القاضي ان يقضي ببناءها قال المدعى عليه انا اقيم البيئته ان البناء
بناءى انا بنيت له لم يقبل ذلك منه وقضى للمدعى ببناءها كذا في الخلاصة
لو شهد شهود المدعى ان الدار له ولم يزدوا على هذا ثم ماتوا او غابوا ثم جاء
آخر ادعى بناء هذه الدار لنفسه وشهد شاهدان آخران بذلك فان
القاضي يقضي بالارض للمدعى الذي شهد له الشهود بالدار ويقضي
بالبناء نصفين كذا في المحيط والارض التي يكون فيها النخيل والاشجار بمنزلة الدار
فاذا لم يفسر فالقاضي يقضي للمدعى بالارض ويتبعها النخيل والشجر من غير ان يكون

مكمل
الثاني

مكمل
ادعى مطلقا مؤرخا

مكمل
ادعى قبض شهود بالدار

مكمل
البناء تابع الدار

ذلك شهادة بالنخيل والشجر وكذلك دعوة الخاتم مع الفصح والسيف مع
الحلية كذا في العمانية واما ان يكون المدعى به عقار او يكون سببا
من اسباب الملك فاذا ادعى دارا او شرا فشهدوا بملكه مطلق
لا تقبل كذا في المحيط وفي الاقضية لو ادعى الملك بالشراء وهم شهدوا
على الملك المطلق انما لا تقبل اذا ذكر في الدعوى رجلا معروفا فقال ملكي
اشتريته من فلان ابن فلان وذكر شرائط المعرفة فاما اذا قال ملكي
اشتريته من رجل او قال من زيد والشهود شهدوا على المطلق فتقبل كذا
في المحيط **أقول** قد علم من ذلك انه لما بين البائع صار كانه لم يدر
فكانه ادعى الملك المطلق فلذا اقال في لذر وهذا في غير دعوى ارث
ونتاج وشراء من مجهول فالارث والشراء مساويان للملك المطلق
والنتاج اكثر منه واستثنى البحر ثلاث وعشرين مسألة ادعى المديون
الايفاء فشهدا على ابراء الدين او على انه حلله تقبل ادعى الغصب
فشهدا بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل الايفاء وشهدا على البراءة تقبل
ولا يرجع الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراء
للكفيل لا يوجب ابراء الاصيل ادعى عشرة الاف فشهدا له بمبلغ عشرة الاف تقبل
لان المبلغ في عرفنا هو القدر ادعت على زوجها انه وكل وكيلها فطلقها
وشهدا انه طلقها بنفسه تقبل ادعت الطلاق وشهدا بالخلع تقبل لان
وجه التوفيق ممكن ادعى المديون الابراء وشهدوا ان المدعى صالح المدعى
عليه بما لم يعلم تقبل ان كان الصالح بحسب الحق حصول الابراء عن
البعض بالاسقاط ادعى انها اشترت هذه الجارية من زوجها بمهرها
وشهدا ان زوجها اعطاها بمهرها تقبل وادعى عليه خمسة دنانير و

مكمل
دعوى ذانين في شفعة

ذلك

سرقند وشهدوا بانها بوزن مكة تقبل ان تساوى الوزنان او وزن مكة
اقل لا اكثر ادعى لمديون الايصال الى الدائن متفرقا وشهدوا بالايصال
مطلقا او جملة لا تقبل لو ادعى الوديعه وشهدوا على اقرار المودع بلا يد
تقبل كافي الغصب وكذا العارية كذا في الفصولين ادعى شراء دار في يده
وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن واختلغا في جنسه او في مقداره وان
شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا بالقبض فالشهادة
باطلة وان قالا اقرعندنا انه باعها منه واستوفيا الثمن فهو جائز كذا في
المبسوط شهدا بتزويج الاب لا بقبول من اليه القبول تقبل كذا في
العمادية ادعى ان وليها تزوجها منه فجاء بشاهدين شهدا أحدهما انها
زوجت نفسها منه والاخران وليها تزوجها منه لا تقبل للتناقض
على رجل دين على مورثه وشهدا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى
يشهدا انه مات وهو عليه كذا في الفصولين ادعانا كاحما مطلقا بلا
تاريخ وشهدا انه تزوجها في شهر كذا لا تقبل وفي عكسه تقبل كذا في
الفصولين **ومن شروط** الخاصة قيام الرأية في الشهادة
على شرب الخمر ولم يكن سكرانا فان اقر وشهد عليه بعد زوال ريحها
لا يجزى ولا يجزى من وجد منه رأية الخمر وتقيها او اقر ثم رجع واقر
هو سكران **قال لسكر** الموجب للحدان لا يعرف الرجل من المرأة ولا
الارض من السماء وعندهما ان يهذى ويخاطب الكلام **وعن ابن الوليد**
قال سألت ابا يوسف عن السكر الذي يجب عليه الحد قال يستقر أسوة
الكافر قلت كيف عينتها وانما اخطأ الصاحي قال لان تحريم الخمر نزل
فمن شرع فيها فلم يستطع قرائتها والفتوى على قولهما وجد سكران يوجد

٢٢٨
مك
لوا على الوديعه وشهدوا
على اقراره

٢٢٩
مك
ادعى اثنان وشهدا او لم يشهدا

٢٣٠
مك
وليها تزوجها وشهدا بنفسهما

٢٣١
مك
تلكها بالاثبات وشهادة
بالتاريخ

منه الرأية ولكن يعزى ولو وجد منه رأية الخمر دون سكر يعزى ولا يؤخر حتى ينزل
السكر ولو وجد يحمل انية الخمر فيها خمر يعزى سكران قذف رجلا يجب عليه
حدان حد الشرب وحد القذف لان السبب مختلف لا يجزى الاخر سواء
شهدا لشهود عليه او اشار اشارة معروفة ويكون ذلك اقرارا منه في
المعاملات لان الحد ودلائل تثبت بالشبهات كذا في البحر وغيره **سئل**
عن السكران اذا اقرانه سكر من الخمر طائعا لا يجزى حتى يصحوا فيقرأ وتقوم
عليه البيئته كذا في فتاوى نجم الدين ويكون ريحها موجود وقت الاقرار
واقامة البيئته **وسئل** عن وجد منه رأية الخمر هل يجزى ويجزى اجاب
يعزى ولا يجزى ما لم يثبت شربه من الخمر بطريق شرعي واذا شرب الخمر وجب
عليه الحد ثمانون سوطا قليلا او كثيرا واذا شرب غير الخمر لا يجب عليه
الحد ما لم يسكر والمرأة في الحد كالرجل كذا في احكام الناطقي الاصاله
في الشهادة في الحدود والقصاص للذكورة **وقد ذكرت** فروعا
قبلا فليراجع ولتعذر الاصل في الشهادة على الشهادة فهي مقبولة في
كل حق على الصحيح بشرط تعذر حصول الاصل وذلك بموته اى بموت
الاصل هكذا في جميع المتون ولكن في هذه عبارات القوم مختلفة
فقال القهستاني عن الهداية يشترط صحة الاصل قبل الحكم بشهادة
الفرع ولكن افتى مولانا على افندي يجوز ذلك اي بالشهادة على الشهادة
بموت او مرض لا يستطيع الى مجلس القضاء او بسفره مدة السفر ثلاثة
ايام او تكون مخدرة لا تخاطب الرجال وبشهادة عدة نصابت لورجلا
وامرأتين على كل اصل لا يغاير فرعي هذا وذلك وصفة الاشهاد ان
يقول الاصل مخاطبا للفرع اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا ويقول

الفرع اشهاد فلانا اشهدني على شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي
بذلك وهذا اوسط العبارات وفيه خمس بيّنات والا قصران يقول
اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته بكذا وعليه فتوى
الشرخسي وغيره وابن كمال وقال في الهندية رجلان شهدا على شهادة
رجلين او على شهادة قوم جازع عندنا كذا في قاضيان ولو شهدا أحدهما على
شهادة نفسه وشهدا آخران على رجل آخر تقبل ولو شهد على شهادة رجل
واحد بما يشهد بنفسه ايضا لم تجز كذا في المحيط لو ان اصليين قالا لجليلين
اشهدا انا سمعنا فلانا يقرب على نفسه لفلان بالف درهم فاشهدا عليكنا
بذلك فشهد الفرعان وكذا اقول الاصلان نشهدان فلانا اقران
لفلان عليك الف درهم فاشهدا فاشهد بذلك او قالا فاشهد عليك انا
نشهد عليك بذلك او قالا فاشهدا على ما شهدنا لا يصح الاشهاد في هذه
الوجوه كذا في قاضيان واذا اراد ان يشهد غيره على شهادته ينبغي ان يحضر
الطالب والمطلوب ويشير اليهما واذا اراد ان يشهد عند غيبتهما ينبغي
ان يذكر اسمهما ونسبهما الا انه اذا كان المشهود عليه غائبا فذكر الاسم
والنسب يجوز الاشهاد ولا يكفي هذا القدر للقضاء كذا في المحيط وينبغي
ان يذكر الفرع اسم الشاهد الاصل واسم ابيه وجده حتى لو ترك ذلك فالقاضي لا
يقبل شهادتهما كذا في الذخيرة لو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم
حضر الاصول قبل القضاء لا يقضى بشهادة الفروع كذا في قاضيان رجل
اشهد رجلا على شهادته ثم نهاه ان يشهد على شهادته لا يصح نهيه في قول
الامام وابي يوسف حتى لو شهد على شهادته بعد ان جرى جازت شهادته كذا
في قاضيان لو نهى الاصل الفروع عن الاداء بعد ما امرهم بها لا يصح نهيه

عند الامام وابي يوسف حتى لو شهد بعد ان جرى جازت كذا في قاضيان و
ان انكرت شهود الشهادة لم تقبل شهادة الفروع ومعنى المسئلة
قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة او ما نوا او غابوا ثم جاءت الفروع
يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة امامهم حضروهم فلا يلتفت الى شهادة
الفروع وان لم ينكروا كذا في التا تاريخانية ولو حدث في الاصل جرح يبطل
الشهادة كالعي والحرس الجحون والردة فانه يبطل شهادة الفروع ولكن
يتوقف فيها ويجوز القضاء بها كذا في الوجيز ويجوز شهادة الابن على شهادة
ابيه وقضائه وكتابه وذكر الخصاص فانه لا يجوز على قضاء ابيه ويجوز
شهادته على شهادة ابيه كذا في قاضيان فروعان شهدا على شهادة
اصليين ان كان القاضي يعرفهما بالعدالة ولم يعرف الاصول يشهد الفروع
عن اصولهم ولا يقضى قبل السؤال فان عدل الاصول تثبت عدالة الاصول
بشهادتهما فهو الصحيح في ظاهر الرواية وان قال الفرعان للقاضي لا تجز
لا يقبل القاضي شهادتهما فان قال المدعي نا آتيك بمن يعد لهما لا
يلتفت اليه ولا يقضى بشهادتهما على قول محمد رحمه الله وعندهما يلتفت
ويقضى كما في ظاهر الرواية كذا في قاضيان فان قال سل الشهود فانه
عدل لا يقبل ذلك في ظاهر الرواية ذكره في المحيط الشرخسي اذا قال الفرعان
لا نعرف الاصل قال شمس الائمة يسأل القاضي غيرهما وهو الصحيح كذا في
فتاوى قاضيان و النوع الثاني ما يرجع الى الشهادة فهو
ثلاثة فالاول لفظ الشهادة بمعنى الخبر ولو قال عرف واعلم واخبر لا
تقبل كما مر في الثاني العدد وهو نصابها فيما يطلع عليه الرجال كما مر مفصلا
والثالث اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى بمعناها المطابق والمراد بالاتفاق

٢٣٤
مكمل في الاصل جرح

٢٣٥
مكمل في الاصول كذا في الفروع

٢٣٦
مكمل في الاصول كذا في الفروع

٢٣٢
مكمل في الاصول كذا في الفروع

٢٣٣
مكمل في الاصول كذا في الفروع

في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن
حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم واخر بدرهمين واخر
بثلاثة واخر بأربعة واخر بخمسة لم تقبل عندناي حينئذ لعدم الموافقة
لفظا وعندهما يقضى بأربعة **والذي يظهر من هذا ان الامام**
اعتبر توافق اللفظين على معنى واحد بطريق الوضع وان الامام يكتفي
بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن لم يشترط المعنى الموضوع له كل من
اللفظين الا في اثنين واربعين مسألة بسطها في البحر وقال فيه وقد
اشار بتفسير الموافقة الى انه لا يشترط ان يكون بغير ذلك اللفظ اما
بعينه او بمرادفه حتى لو شهد احدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل
وكذا لو شهد احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج تقبل كذا في المحيط ولو
شهد احدهما بالغصب والقتل والاخر بالاقرار لا تقبل وفي العدة شهد
احدهما ان له عليه الف درهم وشهد الاخر انه اقر له بالف درهم تقبل
وخرج عن ظاهر قول الامام وان امكن رجوعها اليه في الحقيقة الاولى
ما في العدة والثانية ادعى كرحضة فشهد احدهما انها حية والاخر دية
والدعوى بالافضل يقضى بالاقل والثالثة ادعى مائة دينار فقال احدهما
نيسابورية والاخر بخارجية والمدعى يدعى لنيسابورية وهو اوجود يقضى
بالخارجية والرابعة مسألة الهبة والعطية والخامسة مسألة النكاح و
التزويج والسادسة شهد احدهما انه جعلها صدقة موقوفة ابدا
على ان يزيد ثلث غلتها وشهد الاخر ان يزيد نصف غلتها تقبل على الثلث
والباقي للمساكين كذا في اوقاف النخفاف والسابعة ادعى انه بيع الوفا
فشهد احدهما بالبيع والاخر بالاقرار تقبل كما في الجامع والخصوصية بكل

قول كذا بخلاف الفعل كما سيبي والتامنة شهد احدهما انها جارية والاخر
انها كانت له تقبل كما في فتح القدير والتاسعة ادعى الفامطلقا فشهد احدهما
على اقراره بالقرض والاخر بالف وديعة تقبل ان ادعى احدا لا فبين لا تقبل
لانه اكدب شاهده كذا في البرازية بخلاف ما اذا شهد احدهما بالقرض والاخر
بالف وديعة لا تقبل والعاشرة ادعى الابراء فشهد احدهما به والاخر على انه
وهبه او تصدق عليه او حله جاز بخلاف ما اذا شهد احدهما على الهبة
والاخر على الصدقة لا تقبل كذا في البرازية والحادية عشر ادعى الهبة
فشهد احدهما بالبراء والاخر بالهبة وانه حله جاز والثانية عشر ادعى
الكفيل الهبة فشهد احدهما بها والاخر بالبراء جاز ثبت الابراء لا الهبة
لانه اقلها فلا يرجع الكفيل على الاصيل هما في البرازية والثالثة عشر شهد
احدهما على قراره اخذ منه العبد والاخر على اقراره بانه اودع منه هذا
العبد تقبل لاتفاقهما على الاقرار بالاخذ والرابعة عشر شهد احدهما انه
غصبه منه والاخر ان فلانا اودع منه هذا العبد يقضى للمدعى ولا تقبل
من المدعى عليه بيينة بعده لان الشاهدين شهدا على اقراره بالملك
والخامسة عشر شهد احدهما انه اقرا الدار له والاخر انه سكن فيها والسادس
عشر شهد احدهما انها ولدت منه ذكر والاخر انثى تقبل والسابعة عشر شهد
احدهما انها ولدت منه والاخر انها حبلت منه تقبل والثامنة عشر انكر
اذن عبده فشهد احدهما على انه اذن له في الثياب والاخر في الطعام تقبل
بخلاف ما اذا قال احدهما اذنه صريحا وقال الاخر اراه يشتري ويبيع فسكت
لا تقبل والتاسعة عشر اختلف الشاهد في الاقرار بالمال في كونه اقر
بالعربية او بالفارسية تقبل بخلاف في الطلاق والعشرون شهد احدهما

انه قال لعبدك انت حر وقال الآخر اذى تقبل والحادية والعشرون قال
لامرأته ان كملت فلان فان طالق فشهدا أحدهما انها كملت غدوة والاخر عشية
طلعت والثانية والعشرون طلعت فعنده فقال أحدهما اليوم والاخر أمس
يقع الطلاق والعناق والثالثة والعشرون شهدا أحدهما انه طلقها ثلاثا
البسة والاخر طلقها اثنتين البسة يقضى بطلقتين ويملك الرجعة ذكره في
المنتقى والرابعة والعشرون شهدا أحدهما انه اعتق بالعربي والاخر بالفارسي
تقبل والخامسة والعشرون اختلفا في مقدار المهر يقضى بالاقول وفي الفصول
شهدا ببيع أو اجارة أو طلاق أو اعتق على مال واختلفا في قدر البذل لا تقبل
الا في النكاح ويرجع في المهر مهر المثل وقال لا تقبل في النكاح ايضا والسابعة
والعشرون شهدا أحدهما انه وكله بخصومة مع فلان في دار سماه وشهد
الاخر انه وكله بخصومة فيه وفي شيء اخر تقبل والسابعة والعشرون
شهدا أحدهما بانه وقف في صحته والاخر بانه وقفه في مرضه قبل اكمال
انه شهدا أحدهما انه وقف ثلث ارضه والاخر ربعها كذا في جامع الفصولين والثامنة
والعشرون لو شهدا انه اوصى يوم الجمعة والاخر انه اوصى يوم الخميس جازت
والثامنة والعشرون ادعى ما لا فشهدا أحدهما ان الحال عليه احوال
غريمه بهذا المال وشهدا الآخر انه كف عن غريمه بهذا المال تقبل كذا
في القنية والثلاثون شهدا أحدهما انه باعه بكذا الى شهر وشهد الاخر
بالبيع ولم يذكر الاجل والحادية والثلاثون شهدا أحدهما انه باعه بشرط
الخيار ثلثة ايام ولم يذكر الخيار تقبل فيهما والثانية والثلاثون
شهدا أحدهما بانه باعه وكله بخصومة في الدار هذه عند قاضي الكوفة
والآخر عند قاضي البصرة جازت شهادتهما والثالثة والثلاثون شهدا

أحدهما انه وكله بقبضه والاخر انه اوصى اليه بقبضه في حياته تقبل والثانية
والثلاثون شهدا أحدهما انه وكله بطلبه منه والاخر بتقاضيه تقبل والسابعة
والثلاثون شهدا أحدهما انه وكله بقبضه والاخر انه اوصى اليه بقبضه في حياته
تقبل والثامنة والثلاثون شهدا أحدهما انه وكله بقبضه والاخر انه امره باخذه
او ارسله ليأخذه تقبل والثانية والثلاثون اختلفا في زمان اقراره بالوقف تقبل
والاربعة اختلفا في مكان اقراره به تقبل والحادية والاربعة اختلفا في وقفه
في صحته او مرضه تقبل والثانية والاربعة شهدا أحدهما بوقفه على زيد والاخر
على عمرو تقبل وتكون وقفا على الفقراء كذا في الاسعاف ولا تقبل الشهادة
فيما جمع فيه قول مع فعل بان ادعى لفاف شهدا أحدهما بالدفع والاخر بالاقراء
بها لا تسمع للجمع بين قول وفعل كذا في القنية وفي الهندية شاهدان
شهدا بشيء واختلفا في الوقت او المكان او الانشاء او الاقرار فان كان
المشهود به قولاً محضاً كالبيع والاجارة والطلاق والعناق والصلح والابراء
وصورة ذلك اذا ادعى الشراء بالف وشهدا انه اشتراه منه بالف الا انهما
اختلفا في البلدان او في الايام او في لساعات او في الشهور او شهدا على البيع
بالف فشهدا أحدهما انه باعه وشهد الاخر على اقراره بالبيع جازت شهادتهما
وكذا في الطلاق ولو شهدا أحدهما انه طلقها اليوم واحدة والاخر انه طلقها
امس وشهدا أحدهما على اقراره بالف اليوم وشهد الاخر انه اقر بالف امس جازت
شهادتهما ولا تبطل باختلاف الشاهد فيما بينهما في الايام والبلدان الا ان يقوله كذا
مع الطالب في موضع واحد في يوم واحد ثم اختلفا في الايام والمواطن والبلدان فان
الامام قال انا اجيز عليهما الشهادة وعليهما ان يحفظوا الشهادة دون الوقت
وقال ابو يوسف الامر كما قال الامام في القياس انا استحسن وابطل هذه

ولا تقبل الشهادة في ما يجمع فيه قول مع فعل
ولا تقبل الشهادة في ما يجمع فيه قول مع فعل
ولا تقبل الشهادة في ما يجمع فيه قول مع فعل
ولا تقبل الشهادة في ما يجمع فيه قول مع فعل

الشهادة الا ان يختلفا في ساعتين من يوم واحد بتفاوت فيجوز كذا في
قاضيخان وايضا قال في الفصول لو اختلف الشاهدان في زمان ومكان
او انشاء او اقرار بان شهد احدهما على الانشاء والاخر على الاقرار فان كان
هذا الاختلاف في الفعل حقيقة او حكمية يعني في تصرف فعلي كخيانة و
غصب او في قول ملحق بالفعل ككناح لتضمنه فعلا وهو احضار الشهود
يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق او
اقرار او ابراء او تحرير او في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول
وان كان القرض لا يتم الا بالفعل هو التسليم لان ذلك محمول على قول
المقرض قرضتك فصارك طلاق وتحرير وبيع ولو شهدا برهن فاختلغا
في زمانه او مكانه وهما يشهدان على معاينة القبض تقبل كذا اشراء
وهبة وصدقة لان القبض قد يكون غير مرة ولو شهدا باقرار واهب
او متصدق او رهن بالقبض تقبل اذا اختلفا لا يخلو عن وجوه ثلاثة
اما في زمان او مكان او انشاء او اقرار وكل منها لا يخلو عن اربعة اوجه
اما في الفعل او في القول او في فعل ملحق بالقول وفي عكسه اما الفعل
كغصب فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة واما القول المحض كبيع و
رهن فلا يمنع قبولها مطلقا واما الفعل الملحق بالقول وهو القرض
فلا يمنع واما عكسه ككناح فيمنع كذا في لا تقروي وان اتفقا في الزمان
والمكان واختلفا في الاجل وكانت الدعوى في كفالة بالمال فقال
احدهما كفل به الى شهر وقال الاخر الى شهرين فان المدعي يدعي اقرب
الاجلين فالقاضي يقبل شهادتهما وان كان يدعي بعد الاجلين لا
تقبل شهادتهما وكذلك لو شهدا احدهما انه حال وشهد الاخر انه اجل

تقبل

تقبل الشهادة ان كان المدعي يدعي الحال وان يدعي الاجل لا تقبل كذا في
الذخيرة وان كانت الدعوى في كفالة بالنفس شهد احدهما باجل شهر
والاخر باجل شهرين ذكر شيخ الاسلام في شرح هذه المسئلة على التفصيل
ايضا تقبل الشهادة فيما يدعي قريبا لاجلين وفيما يدعي بعد الاجلين لا
تقبل كذا في التاتارخانية وان اختلفا في المال فشهدا احدهما انه كفل
بدراهم والاخر كفل بدنانير لم يجب شيء من ذلك من شهادتهما ادعى الطالب
احدا الصنفين او ادعى الصنفين جميعا وان اتفقا في المال انه الف درهم
الا انهما اختلفا قرض قال الاخر ثمن متاع وادعى المدعي انه من ثمن مبيع
لا يقضيه شيء هذا اذا ادعى المدعي احدا الصنفين فان ادعى الصنفين
جميعا قبلت شهادتهما وقضيه بالف درهم كذا في التاتارخانية ادعى
الوديعة وشهدا ان المودع اقربا لا يدعي تقبل كذا في الغصب كذا العارية
ولو شهدا بايداعه واخرانه باعته فعلى قياس القرض ينبغي ان تقبل وعلى
قياس الغصب ينبغي ان لا تقبل كذا في الفصولين واذا اختلف شهدا
الاجارة في مبلغ الاجر المستحق في العقد والمدعي هو المؤجر والمستاجر شهد
احدهما بمثل ما ادعاه المدعي الاخر باقل واكثر لا تقبل الشهادة في
الاصح كذا في المبسوط وفي الطلاق شهدا احدهما على تطليقتين والاخر
على الثلاث او شهدا احدهما على تطليقتين والاخر على التطليقة لا تقبل
في قول الامام شهد احدهما بالطلاق الرجعي والاخر بالباين تقبل على الترتيب
لانهما اتفقا على اصل الطلاق كذا في المحيط واختلفا فيما على امر زايد لا
يلزمهما مما ليس مدعي به لا يبطل الحد في دعوى السرقة واما اختلافهما
في الحلية فيمنع قبول الشهادة اذا لم يكن التوفيق كذا في القنية وان ادعى فعل

مكرر
اختلاف الشهادة في الاجل

مكرر
اختلاف في كفالة المال

مكرر
اختلاف في المال واتفقا في سبب الجواب

مكرر
اختلاف في الطلاق

مكرر
اختلاف الشهادة في امر زايد

سان وهي لا تحصل المعرفة بهذا كذا في الخلاصة والمختار انه اذا ذكر
اسم ذي اليد ونسبه يكتفي به كذا في الخلاصة ولو قال احدى دونهما الزيد
ورثة فلان قبل القسمة قيل تصح والاصح خلافه ولو قال لزيد ارض الوقف
لا بد من ذكر المصروف كذا في لوجيز ولو قال لزيد ارض المملكة يبين اسم الامير
المملكة ونسبه ان كان الامير اثنين كذا في الخلاصة **المقصود**
الثالث فيما يتعلق بالخرج والتعديل فلا بد ان يسأل القاضي عن
الشهود في السر والعلانية في سائر الحقوق طعن الخصم لا عند أبي يوسف
وتحذرهما الله وعند أبي حنيفة يقتصر على ظاهر العدالة في المسلم حتى
يطعن المشهود عليه الا في الحدود والقصاص فانه يساله في السريين في
العلانية فيما بالاجماع طعن الخصم لم يطعن والفتوى على قولها في هذا
الزمان هكذا في الكافي فان لم يطعن الخصم في الشهود بل عدلهم بان قال هم
عدول صدقوا فيما شهدوا على اقلهم عدول جائزة شهادتهم في علي
فالقاضي يقضي عليه بدعوى المدعى لا يسأل عن الشهود لانه اقرب الحق و
ان قال هم عدول الا انهم اخطأوا في هذه الشهادة فان كان المدعى عليه عدلا
يصلح للتركية ينظر ان لم يجد دعوى المدعى عند الجواب بل سكت حتى شهد
عليه الشهود ثم قال هم عدول قال الامام وابو يوسف يقضي للقاضي
للمدعى بشهادتهم كذا في قاضيان اذا عدلتهما قبل ان يشهدا عليه ثم شهدا
عليه فانكر الشهود عليه ما شهدا به فالقاضي لا يكتفي بذلك التعديل كذا
في المحيط رجل شهد عليه شاهدان بحق فقال عدل احدهما فقال هو عدل
الا انه غلط او وهم فان القاضي يسأل عن الشاهد الاخر فان عدل الشاهد
الثاني قضى القاضي بشهادتهما لان قوله غلط او وهم ليس يبرح كذا في فتاوي

مكرر
الفصل الثالث في ما يتعلق بالتعديل
هذا سئل القاضي عن رجل

مكرر
التعديل بين الشهود عليه
قضى

قاضي

قاضيان وان شهدا عليه فقال بعد ما شهدا عليه الذي شهد به
فلان على حق او قال الذي شهد به فلان على هو الحق الزمه القاضي ولم
يسأل عن الاخر كذا في شرح الخصاف والواحد يصلح ان يكون مزكيا وسؤا
من القاضي الى المزكي ومترجعا عن الشاهد عند أبي حنيفة وأبي يوسف
والاثنان افضل وهذا في تزكية السرا في تزكية العلانية فالعدد شرط
بالاجماع كذا في الكافي واجمعوا على ان ما يشترط في الشاهد من العدالة والبلوغ
والحرية والبصيرة يشترط ذلك في المزكي في تزكية العلانية كذا في فتاوي
قاضيان وتزكية السر من العبد والاعمى والصبي المحدث في القذف عند
أبي حنيفة وأبي يوسف جميعا الله كذا في المحيط والترجمان اذا كان اعمى فعليه
حنيفة لا يجوز وعن أبي يوسف يجوز كذا في الخلاصة وتصح تزكية السر من
الوالد والولد والفاسق في قول أبي حنيفة وأبي يوسف كذا في فتاوي
قاضيان وكذا كل من لا تقبل شهادته له كذا في الخلاصة ويقبل تعديل
المرأة لزوجها **و اجمعوا** على ان اسلام المزكي شرط اذا كان المشهود
عليه مسلما كذا في الخلاصة **و اجمعوا** على انه لا يشترط لفظ الشهادة
في تزكية العلانية كذا في قاضيان وينبغي للقاضي ان يختار المسئلة عن
الشهود من كان عدلا صاحب خبرة بالناس ان يكون فقيها يعرف سبب الحجج
وان يكون غنيا ولا يكون مغفلا ولا مزويا لا يخاط الناس هكذا في المحيط
قال في الاقضية وينبغي ان يكون المعدل في العلانية هو المعدل في
السر كذا في الذخيرة **وصور** تزكية السر ان يبعث القاضي سؤالا
الى المزكي ويكتب اليه كتابا فيه اسماء الشهود وانسابهم ومحالهم وسؤا
حتى يتعرف المزكي فيسأل من جيرانهم واصدقائهم كذا في النهاية وينفذ على

مكرر
بيان ما يشترط في الشهادة فيسأل
في تزكية

مكرر
ان يكون المزكي عالما بقبيلهم
بيان ما في علانية القاضي

يدي امته مختم ما بختمه الى ذلك المزكي ولا يطلع احدا على ما في يده حتى
لا يعلم فيخضع كذا في المحيط فمن عرف بالعدالة يكتب تحت اسمه عدل جاز
الشهادة ومن عرف بالفسق لا يكتب شيئا او يقول لا الله يعلم ومن لم يكتب تحت
اسمه مستور وقد كانت العلانية وحدها وقد ورد الارادة الشاهانية
في التزكية بالسراياشارة العلية الصادرة من ادق فضلاء التدقيق و
التحقيق شيخ الاسلام محمد بن محمد بن الرقيق ان الله تعالى ماواه وجعل الجنة
مثواه رجل غريب شهد عند القاضي فيقول القاضي له من معرفك فان
سماهم وهم يصلحون للمسئلة عنكم سال منهم فان عدلوا عنهم في
العلانية فان عدلوه قبل تعديلم ما اذا كان القاضي يريد ان يجمع بين
تزكية السر والعلانية كذا في قاضيخان فان لم يصلحوا توقف منه و
سال عن المعدل الذي في بلدته ان كان في ولاية وان لم يكن في ولايته
كتب الى القاضي ولايته كذا في المحيط ولو ثبت عدالة الشهود عند
القاضي قضى بشهادتهم ثم شهدوا عند القاضي في حادثة اخرى قيل
اذا كان بعد مقداره ستة اشهر لا يشتغل بتعديلمهم والصحيح انه
مفوض الى رأي القاضي كذا في قاضيخان رجل نزل بين ظهراني قوم لا
يعرفونه قبل ذلك فاقام بين اظهرهم ولم يظهر لهم منه الا الصلاح
والاستقامة يصح من غير قولية عند محمد وعليه الفتوى كذا في
قاضيخان ولا يسمع القاضي لشهادة على جرح مجرد اي من غير ان يضمن
ايجاب حق من حقوق الله ومن حقوق العباد لان الفسق المجرم مما لا
يدخل تحت الحكم لان الفاسق يرفع فسقه بالتوبة ان تاب في مجلسه
او قبله فلا يتحقق الزام ولا فيه هتك السر واساعة الفاحشة

وذلك بان يشهد ان الشهود فسقة او زناة او اكلة الربا او شريرة الخراج على اقرارهم
الهم شهدوا بالزور وانهم رجوعوا عن الشهادة وعلى اقرارهم انهم اقراروا في هذه الشهادة
او اقرارهم ان المتك مبط في هذه الدعوى او اقرارهم على ان لا شهادة لهم على المدعي
عليه في هذه الحادثة كذا في فتح القيد ولو اقام المتك عليه البيينة على جرح في حق حقوق
العباد وحق من حقوق الشرع بان اقام البيينة لهم زنا او وصفا للزنا او شرب الخمر او
سرقوا مني ولم يتقدموا بهم عبيدا واحدا هم عبيدا وشريك المتك او هو قاذف المقدون
يدعيه ومحمد دون في القذف وعلى اقرار المتك انه استأجرهم على اداء الشهادة
تقبل كذا في الكافي ثم المدعي عليه اذا اقام البيينة ان شاهد المدعي
محدود في القذف يسال القاضي الشهود من حده هكذا في الاصل او
شهدوا ان المتك استأجرهم بعشرة واعطاهم هاهنا من مالى الذي كان في يده
او اني صالحتهم على كذا من المال ودفعت اليهم على ان يشهدوا عليا لباطل
وقد شهدوا واطالبهم برؤ المال وعلى اقرارهم بانهم لم يحضروا ذلك
المجلس الذي كان فيه ذلك الامر او على اقرار المدعي انهم فسقة وتخذلك
بما يبطل الشهادة تقبل كذا في الفتح **المقصد الرابع** في رجوع
الشاهد عن شهادته منفيما ما اثبت به بقوله رجعت عما شهدت به او
شهدت بزور عند القاضي سواء كان هو القاضي المشهود عنده او غيره
كذا في المحيط والفتح فلو ادعى المشهود عليه عند القاضي رجوع الشاهد
في غير مجلس القاضي الشاهد منكرا لا تسمع البيينة ولا يستخلف الشاهد
اذا اعجز عن البيينة كذا في النهاية وكذا اذا ادعى الرجوع مطلقا لا تسمع
ولو اقام البيينة انه رجع عند قاضي كذا وضمنه المال تقبل كذا في الهداية
ولو رجعا عند غير قاض ضمننا المال على انفسهما صكا ونسبا المال الى القاض

هذا المقصد الرابع في رجوع الشاهد عن شهادته

مكة
صحة الارادة في التزكية

الذي هو له ثم حذا ذلك لم يقض عليهما وكذلك لو اقر بذلك عند صاحب
الشرطة او عامل كورة ليس القضاء اليه كذا في المبسوط واذا اتصاد قاعدا القضا
على ان لا قرار بهن السبب فالقاضي لا يلزمهما الضمان كذا في خزائن الفتين
فاذا اثبت الرجوع اما بالقرار عند القاضي غير سواء كان الرجوع قبل القضاء
او بعده ويضمن مع التعذر بعد القضاء وكان المشهود مالا او قد زال به غير عوف
كذا في السراج وان لم يكن المشهود به مالا بان كان قصاصا او نكاحا فلا ضمان
على الشاهد عند علمائنا وان صار الشاهد متلفا بشهادته وكذلك ان كان
مالا وكان الاثلاف بعوض يعادله وان كان بعوض لا يعادله فبمقدار العوض
لا ضمان ويجب فيما وراءه كذا في المحيط وانما يضمنان اذا قبض المدعي المال
دينا او عيننا كذا في الكافي وفي الذخيرة ومبسوط شيخ الاسلام ان كان
المشهود عينيا فلا مشهود عليه ان يضمن الشاهد بعد الرجوع قبض المشهود
له العين او لم يقبض بخلاف ما اذا كان المشهود به دينيا كذا في الكافي
وقال البرازي والذي عليه الفتوى لضمان بعد القضاء بالشهادة
قبض المال او لا وكذا العقار يضمن بعد الرجوع ان اتصل به القضاء بالشهادة
كذا في الفتح وان حكم بشهادتهما ثم رجعا لم ينقض الحكم كذا في الكافي وان جمع
احدهما ضمن النصف العبرة لمن بقي لمن رجع فان شهد ثلاثة ورجع واحد
لم يضمن ان رجع اخر ضمنا كذا في الكفر ولو شهد رجلان وامرأة ثم رجعا فلا
ضمان على المرأة كذا في الذخيرة ولو شهد رجلان وامرأتان ثم رجعت المرأتان
فلا ضمان عليهما ولو رجع الرجلان يضمن نصف المال ولو رجع رجل واحد
لا شيء عليه ولو رجع رجل وامرأة فعليه ما ربع المال اثلاثا ثلثاه على الرجل
وثلثه على المرأة فاذا رجعا جميعا فلا ضمان بينهما اثلاثا ثلثاه على رجلين وثلثه

مطالع
الاقرار عند غير القاضي
مطالع
المشهود به مالا وقد زال به غير عوف

على المرتين كذا في البدائع ولو كان لرجل على اخر دين فشهدا انه وهبه له
او تصدق عليه او ابراه او فاه ثم رجعا بعد القضاء ضمنا كذا في الخلاصة
ولو شهدا انه اجله الى سنة ثم رجعا بعد القضاء قبل الاجل او بعده ضمنا
المال للطالب ورجعا على المطلوب الى اجله كذا في الخلاصة وان شهدا
ببيع شيء بمثل القيمة او اكثر ثم رجعا لم يضمنوا وان كان باقل القيمة
ضمنا النقصان ولا فرق بين ان يكون البيع باثا او فيه خيار البيع كذا
في الهداية ولو شهدا على رجل بالشرء فقبض به ثم رجعا فان كان بمثل
القيمة او اقل لم يضمنا للشري شيئا وان كان باكثر من قيمته ضمنا ما زاد
على قيمته كذا في التبيين ولو شهدا انه وهب عبده من فلان وقبض ثم
رجعا بعد القضاء ضمنا قيمة العبد فان ضمنهما قيمة العبد لم يرجع في هبته
ولا يرجع الشاهدان في العبد ولو كان ابيض العين يوم القضاء بالهبة
ثم رجعا والبياض اثل ضمنا قيمته ابيض كذا في المحيط ولو لم يضمن
عليه الشاهد القيمة فله الرجوع في العبد بقضاء القاضي كذا في
السخري وكل جواب عرفته في الهبة فهو الجواب في الصدقة الا في
فصل الرجوع فانه لا رجوع في الصدقة كذا في المحيط ادعى من له الف
على اخرانه رهنه عبدا به قيمته الف والمطلوب مقر بالدين وشهد
شاهدان بالرهن ثم رجعا لم يضمنوا ولو كان فيه فضل على الدين لم
يضمن ما دام العبد حيا فان مات في يد المرتهن ضمنا الفضل على الدين
فلو ادعى المراهن الرهن وانكر المرتهن لم يضمن الفضل ويضمن قدر
الدين للمرتهن وان رجعا عن الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه
هذه العبد وما رهنه لا يضمنان كذا في المحيط واذا شهد شاهدان

بوديعة في يد رجل والمودع يحذر ذلك ففرض عليه القاضي بالقيمة ثم رجعا
فانهما يضمنان ذلك وكذلك البضاعة والعارية على هذا كذا في المحيط
اذا ادعت امرأة نكاحها على رجل واقامت عليه البيينة وقضى بالنكاح
ثم رجع الشاهدان فان كان مهر مثلها مثل المسمى او اكثر لم يضمن شيئا
وان كان مهر مثلها اقل من المسمى ضمن الزيادة واذا شهد شاهدان على
رجل سرقة الف درهم بعينها فقطعت يده ثم رجعا ضمناديه اليدهما مالهما
ولا قصاص عليهما عندنا وضمننا الالف ايضا لانهما اقلناه على المشهود
عليه وكذلك كل قصاص في نفس او دونها كذا في المبسوط ولو شهدوا
عليه بسرقتين فقطعت يده ثم رجعا عن احدهما فلا ضمان كذا في الغنى
واربعة شهود على رجل بالزنى وشهد شاهد عليه بالاحصان فجاز
القاضي شهادتهم وامر برجمه ثم رجعوا جميعا عن شهادتهم فان شهود الزنى
يضمنون الدية ويحدون حد القذف عند علمائنا الثلاثة ولا ضمان
على شهود الاحصان كذا في المحيط قال محمد في الاصل اذا شهد شاهدان
على شهادة شاهدين لرجل ثم رجل الاصول والفروع جميعا قال ابو حنيفة
رحمهما و ابو يوسف لا ضمان على الاصول وانما الضمان على الفروع وقال محمد
المشهود عليه بالخيار ان شاء ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع كذا في
الذخيرة فان ضمن الفروع فالفروع لا يرجعون على الاصول وان ضمن الاصول
فالاصول لا يرجعون على الفروع كذا في المحيط فان رجع الفروع واخدهم
فعليه الضمان بخلاف كذا في الذخيرة **قيل** شاهدان
شهدا على رجل بقول او بفعل يلزمه بذلك جارة او كتابة او سعة او قصا
او مال وطلاق او عتاق في موضع وصفاه او في يوم سميها فاقام المشهود

عليه بيينة انه لم يكن في ذلك الموضع اولا في ذلك اليوم في الموضع الذي
وصفاه لم تقبل منه البيينة على ذلك كذا في المبسوط وكذا لو اقام المشهود
عليه شاهدين انه كان في مكان كذا ذكر امكانا اخر سوى المكان الذي ذكره
الا ولان لا تقبل هذه الشهادة كذا في الذخيرة وكذلك كل بيينة قامت
على ان فلانا لم يفعل لم يفعل ولم يقر كذا في المحيط وكل يثبتين لو
اجتمعا في حالة واحدة سقطتا لوجود الكذب في احدهما فاذا ابد الحاكم
الحكم باحدهما يتعين الكذب في الاخرى مثاله لو شهدوا انه طلق عمره
يوم النحر وشهد شاهدان انه طلق زيد في هذا اليوم بمكة فشهادتهما
باطلة ولو حكما الحاكم باحدا ليثبتين ثم جاءت الاخرى لا تقبل الشهادة
الثانية ولو شهدا بذلك في يومين متفرقين وبينهما من الايام مقدار
ما يسير الركاب من الكوفة الى مكة جازت شهادتهما كذا في المحيط اذا شهد
شاهدان انه قتل يوم النحر بمكة وشهدا خرا ان قتل يوم النحر بالكوفة
واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين فان سبقت احدهما وقضى
بها ثم حضرت الاخرى لم تقبل كذا في الهداية لو اقام رجل البيينة ان هذا
قتل لي يوم النحر بمكة واقام ابن اخر البيينة ان فلانا اخر قتل باه يوم
النحر بكوفة قبلت البيئتان ويحكم لكل واحد منهما نصف الدية ولو كان
المقتول اثنين والقاتل واحد بطلت لشهادة ونظير ما ذكر في الجامع
لو اقام الابن الاكبر البيينة ان الابن الاوسط قتل باه والاوسط اقام
البيينة ان الاصغر قتل باه والاوسط اقام البيينة على الاكبر انه قتل
باه فهذه البيئات مقبولة ويكون لكل واحد على صاحبه ثلث الدية
كذا في المحيط **خاتمة** في بيان من يشترط حضوره لسماع الدعوى

والبيئنة والحكم وما يتعلق به فاذا استحق العبد من يده مشرويه بالملك
الطلق وقضى بالعبد للمستحق ويرجع المشتري على بايعه فاقام البايع بيئته
على النتائج قبلت بيئته اذا اقامها بحضرة المستحق كذا في الملتقط وكذا
اذا اقام البايع بيئته على ان العبد نتج في ملك بايعي مرأته قبلت بيئته
اذا اقامها بحضرة المستحق وايضا في دعوى المستاجر تشترط حضرة المالك
والمستاجر وكذلك في دعوى الرهن تشترط حضرة الراهن والمرتهن اذا اراد
الشفيع ان ياخذ بالشفعة وكان ذلك قبل قبض المشتري تشترط
حضرة البايع والمشتري واذا استحق المستعار بالبيئنة تشترط حضرته المغير
والمستعير وفي دعوى الضياع تشترط حضرة الزارعين اختلف
المشايع في ذلك بعضهم اشترط وبعضهم لم يشترط وبعضهم يقول ان
كان البذر من قبلهم تشترط وان كان البذر من قبل رب الارض لا تشترط
حضرته واذا ادعى نكاح امرأة ولها زوج ظاهر تشترط حضرة الزوج
لاستماع الدعوى والبيئنة واذا مات الرجل وترك اشياء يمكن نكاحها
وعليه دين مستغرق لها وليس له وارث ولا وصي فالقاضي نصب صياله ليبيع
تركته ولا يشترط احضار التركة لنصب الوصي واذا قامت البيئنة في
افلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضرت ب الدين ولكن ان كان ب الدين
حاضرا او وكيله فالقاضي يطلقه بحضرة وان لم يكن احدهما حاضرا
فالقاضي يطلقه بكفيل ولو ادعى على صغير شيئا وله وصي حاضريه به
الصغير المحجور عليه لا تشترط حضرته هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب
القسمة ولم يفصل بيننا اذا كان المدعى به ديننا او عيننا وجب الدين بمباشرة
هذا الوصي او وجب لا بمباشرة وذكر الناطقي في اجناسه اذا كان الدين

واجبا بمباشرة لا يشترط احضار الصغير في ادب القاضى للخصم اذا تمت
الدعوى على الصبي المحجور ولم يكن للمدعى بيئنة لا يكون له احضار الصغير
وان كان للمدعى بيئنة والمدعى يدعى الاستهلاك فله حق احضاره ولكن يحضر
معه ابوه اذا الزم الصبي شيء يؤدي عنه ابوه من ماله ويشترط حضرته الصغير
عند نصب الوصي للاشارة اليه كذا في المحيط ولو وقعت الدعوى على مريض
او على مخدرة لا يشترط احضارها كذا في الذخيرة وفي الماذون الكبير اذا الحقه دين
التجارة وطلب العزم من القاضي بيع العبد فلا يبيع العبد الا بحضرة المولى
وفي الماذون الكبير ايضا اذا شهد شاهدان على العبد الماذون يغصبه
او بوديعة استهلكها او محمدا او شهدا عليه باقراره بذلك او شهدا
عليه ببيع او شراء او اجارة وانكر العبد ذلك مولا غائب قبلت شهادتهما
ولا يشترط حضرت المولى ولو كان مكان العبد الماذون عبد محجور عليه
شهد شاهدان باستهلاك مال وغصب اغتصبه ومحمدا العبد ذلك
لا تقبل هذه الشهادة الا بحضرة المولى وقول محمد رحمه الله تعالى في هذه المسئلة
ان الشهادة لا تقبل معناه انها لا تقبل على المولى حتى يناط ببيع العبد اما
على العبد فتقبل ويقضى عليه حتى يؤخذ به العبد بعد العتق وان كان
المولى حاضرا مع العبد فان كان المدعى ادعى الهلاك والغصب فالقاضي
يقضى على المدعى ان ادعى استهلاك بوديعة او استهلاك بضاعة على العبد
المحجور فعلى قول الامام لا تسمع هذه البيئنة على المولى عند ابي يوسف
تمنع والصبي الماذون الذي اذن له ابوه او وصي ابيه في التجارة بمنزلة
العبد الماذون له في التجارة اذا شهد الشهود عليه بما هو من ضمان التجارة
قبلت شهادتهم ان كان الذي اذن له غائبا واذا شهد الشهود على العبد

المأذون بقتل عمداً وقذف امرأة أو زنا أو شرب خمر والعبد ينكر فإن كان المولى
حاضراً قضى له بذلك على العبد بلا خلاف وإن كان المولى غائباً فعلى قول الأئمة
لا يقضى عليه بشيء وعلى قول أبي يوسف يقضى له عليه بالحد والقصاص كالمقامت
البينة عليه بالحد والقصاص قبل الإذن وإن كان الشهود شهدوا على
أقرار العبدان شهدوا على إقراره بالحد وداناً لخاصة الله تعالى كحد الزنا والشر
لا تقبل هذه الشهادة بالإجماع وإن شهدوا على إقراره بالقذف والقتل
العمد تقبل البينة حال حضرة المولى وفي دعوة الوقف تشترط حضرة
المولى وفي دعوى الأراضى تشترط حضور صاحب الأرض وفي دعوى النكاح
تشترط حضور الزوج وإن كان الزوج الغائب لم يفرض بينهما ما لم يحضر
بلزوم القضاء على الغائب وفي دعوى الرهن حضرة الراهن والمرتهن فاقاً
وفي خيار الفسخ تشترط حضور الزوج في حضرة القاضي في الرد بخيار الزويرة
تشترط حضرة البائع وفي الشفعة قبل قبض المبيع حضرة البائع وفي تعريف
البالغة تشترط حضور الزوج عند الحكم ولا يشترط بلوغه فيه والمولى إذا
زوج أمته الصغيرة فعقدت ثم بلغت كان لها خيار العتق وهل يكون لها
خيار البلوغ **أختلفوا في** الصحيح أنه لا يكون لها خيار البلوغ
لأن المولى يملك الرقبة والكسب جميعاً فكانت ولايته فوق ولايته الأب
والجد كذا في الحائنية **قد يبل** بينة الوفاء أولى من بينة بيع البائ
وبينة الهبة أولى من بينة العارية وبينة البراءة أولى من بينة الإقرار
وبينة القرض أولى من بينة المضاربة وبينة البيع أولى من بينة الرهن
بينة الأمانة أولى من بينة الشراء وبينة الرهن أولى من بينة الإجارة
وبينة الملك أولى من بينة العارية وبينة الرهن أولى من بينة

الهبة وبينة الاشتراك أولى من بينة الاستقلال وبينة الصحة
أولى من بينة المرض وبينة الفساد أولى من بينة الصحة وبينة
التدبير أولى من بينة الكتابة وبينة بناء القديم أولى من بينة
الحادث وبينة ذى اليد أولى من بينة النجاج وبينة القتل أولى
من بينة الموت وبينة الإكراه أولى من بينة الطوع إذا اتحدتا ريخ
البينتين وإذا اختلفت بينة الطوع أولى وبينة الصحة بعد الضرب
أولى من بينة الموت وبينة العين أولى من بينة العكس وبينة رب
الدين أولى من بينة الأثر وبينة حرية الأصل أولى من بينة العتق
وبينة كون المتصرف عاقلاً أولى من كونه مجنوناً وبينة اليسار
أولى من بينة الاعسار وبينة الوقف أولى من بينة الملك وبينة
الموت بالحجج أولى من بينة الموت وبينة المواضعة أولى من بينة مدعى
الخيار وبينة الخارج أولى من بينة ذى اليد في الملك المطلق وبينة
الدخول أولى من بينة الخروج في الصلح وبينة الغبن أولى من بينة
كون القيمة قيمة المثل وبينة الهبة بعوض أولى من بينة الرهن وبينة
العتق والتدبير والاستيلاء مع النجاج أولى من بينة النجاج وحده
وبينة العتق مع النجاج أولى من بينة التدبير والاستيلاء مع النجاج
وبينة التدبير مع النجاج أولى من بينة الكتابة مع النجاج وبينة
الأموال أولى من بينة وكلاء العتاقة وبينة الأجرة أولى من بينة
الرشوة وبينة المستاجر أولى من بينة المؤجر في المدة والمسافة وبينة
الراعى أولى من بينة رب الغنم في شروط الرعى وبينة الشفع
أولى من بينة المشتري في الثمن **هذا على قول**

الأمارة ومحمل رخص الله بيئته السلم أولى من بيئته المسلم اليه
 في القدر والجنس الصفه والزراع ورأس المال وبيئته المسلم اليه
 أولى من بيئته رب السلم في مضي الاجل وعدمه وبيئته المقر له في الاقرار
 في صحته المقر أولى من بيئته الورثة في وقوع الاقرار في مرض الموت وبيئته
 الابداع فيما يد ثالث أولى من بيئته الملك المطلق وبيئته الغاصب في من
 بيئته المالك في موت المغصوب عند المالك وعند الغاصب وبيئته
 الغصب أولى فيما يد ثالث من بيئته الملك المطلق وبيئته قضاء الدين
 المعين أولى من بيئته ثبوته عند موته وبيئته المشتري أولى على ان الدار
 كانت خربة حين باعها الوصي من بيئته الصغير بعد البلوغ على ان الدار
 كانت معمورة حين باعها الوصي وهذا رؤس المسائل قد التقطتها
 من الماثر القطوف التي هي من الفقهاء لا تخوف نفعا الله بهم واما
 صور المسائل مع بيان اسباب الترجيح وادلتها فقد قضت لوطر عنها
 رسالتنا الفقهية السمية ماخذ القضاة عند لتعارض جميع أحد
 البيئات من ارادها فليراجع **فان فليب** في بيان ما لا يحتاج
 الى الاقرار الصريح بل السكوت فيه كالايضاح وهو ثلاثون مسألة
 كما ذكر العمادي والجامع وغيرهما سكوت البكر عند تزويجها اذا عقد
 نكاحها في حضورها واطلاعها وعند بلوغها الخبر اذا عقد نكاحها
 في غيبتها وعند بلوغها اي سكوتها عند بلوغها في عقد غير الابن الجدد
 في صغرها وقبض مهرها في الصور الثلاث وسكوت المتصدق عليه
 وسكوت المالك عند قبض الموهوب له وسكوت المديون عند الإبراء
 وسكوت المقر له عند الاقرار وسكوت الوكيل عند التوكيل وسكوت

الوصي عند الايصاء له وسكوت من جعل أمرا طلاق بيده ويكون أحد الطرفين
 عند قول الآخر قد بدا لي ان اجعله بيعا صحيحا وسكوت المالك عند
 القسمة وسكوت المشتري بالخيار عند الروية وسكوت البائع
 عند قبض المشتري لمبيع وسكوت الشفيع عند العلم بالمبيع وسكوت المولى
 عند تصرف العبد وسكوت القن عند بيعه وسكوت الحالف ان لا يتركه
 ينزل عند نزول المحلوف عليه وسكوت الرجل عند التهنية بالولد وسكوت
 المولى عند ولادة أم ولده وسكوت المشتري عند الاخبار قبل البيع بالعيب
 وسكوت القريب عند بيع عقار بحضرة وكذا سكوت أحد الزوجين وغيره
 يتصرف زمانا في شيء ثم ادعى انه ملكه وسكوت المالك اذا اراد ان يبيع
 متاعه وسكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء شيء بعينه انا اريد شراء
 لنفسى بخلاف سكوت المتفاوضين وسكوت الولى عند رؤية الصبي
 يبيع ويشترى وسكوت المالك عند رؤية من يشترقه وسكوت الحالف
 ان لا يستخدم قن فلان عند خدمته وسكوت الموقوف عليه عند الايقاع
 عليه وزاد بعضهم على المذكورة مسائل اخرى غيرها الاولى دفعت
 لتجهيز بندها شيئا من امتعة الاب وهو ساكت فليسر له الاسترداد
 الثانية انفق الام في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب لا يضم لاب
 الام والثالثة باع جارية وعليها حلي ولم يشترط ذلك للمشتري لكنه
 تسلم الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوته بمنزلة التسليم فكذا
 الحلي لها كذا في الفتاوى الظهيرية من الفوائد الزينية وفي القنية
 سكوت الجار حين رآه جاره باع الارض وسلمها الى المشتري وتصرف فيها
 يعني لو ادعى بعد ذلك لاشتمع دعواه **هنا** انهاء ما وردناه

الكلام في القضاة

من اثار اولي الذ و آخر كما يقال كما الاول للآخر مقتبساً من انوار الفضل
والنجيب لأن الارض من كاس الكرام نصيب وفقنا الله تعالى اتمام
ذلك في برهنة من اذمنة العدل والاحسان باشرافها الى صنعها
اليمن والعمان من تاج ملوك آل عثمان مولانا نصره الله عبد العزيز خان
وايده الى اخر الد و ران بسيف ذي النصر والانتظار وخيرة ولاية
في الاقطار حضرة احمد مختار باشا بلغه الله تعالى واركانه من
الخير ما يشاء اختاره الله بتلك البلدان قمع الظلم ونشر قسطاس
العدالة ورفع العدوان وجعلها في تاريخه **ذواتا فان**
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين ١ ٢ ١

تمت الوظائف والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من رقها قبل صلوة
العصر من يوم الاحد تاريخ ٢٩ من شهر جمادى الاولى احدى شهر سنة ١٢٨٩ من الهجرة
النبوية على صاحبها افضل الصلوات والسلام

طبع بامر المولى المنان عظيم الشان القائم بأمر الشريعة في هذا الاوان بهستان نجف
القدس وسمي اسم الكتاب من لا يختلف في فضله اثنان ابي محمد الحكيم
والحسن اعلى يد الحقير الحسن بن علي العلامة المقدس لله
عبد الرحمن جعفر الهندي اليمني الانصار على الله
لذو الالاء والاحسان اليه ما واليه
بحق محمد وآله
على مئة مؤلفيه

صواعق قزوين المحرر لهذا الكتاب الاقدوس محمد بن عبد الله حفظه الله

الحمد لله الذي تقرب بالكبرياء والبقاء والقد وعلم الانسان ما لم يعلم والصلوة والسلام على
رسوله المختص للمبعوث الى كافة الامم وعلى اهل بيته الذين هم جوامع المذاهب والحق بين الناس
اما بعد فلا يخفى ان في هذا الكتاب قد ادرست ارسا العلوم ومعالم الفنون
حتى صارت جداول رياضها غاربه الماء وظلت مياه حياضها ناضبة الروافد
هي كذا لك اذ جاء الينا بحمد الله كتاب للطبع يتفجر منه ينابيع الحكمة الفقهية من مبانيه
وتجوي انهار العلوم من خلال معانيه حياض صفحاته تنبت بثمرات الاصول الفوق
لوزاق احد ثمره من اثماره لا يظلم بعدها ابدا ولا يجوع ومن عوقب بحرمانه لا يمين
ولا يغنى من جوع فطوبى لمن تشبث وتمسك فالان بعون الله الملك المنان حصل
الفراغ من الطبع وذلك كان في سنة احدى وتسعين ومائتين والفت قد بذل
الطاقة والجهد فيه على وفق الامكان من هو مستغن عن وصف الانسان الحسن ابن
العلامة هبة الله عبد الرحمن بن جعفر الهندي اليمني الانصار على الله مئة مئة مئة
وهو مولانا وسيدنا الحسن ابن الحسن صديقي متع الله بطول حياته امين تاريخ الطبع

لله درمقالك يابن الحسن
نحن نشهد انما صنفته
طالعت حرقا بحرقه
ان سئلتم ايها سادتنا
هذه تاريخها خذ بالعد
عن مصحح هذا الكتاب
قد جزاك الله عنا بالحسن
صحة بلما خذ طابقتة
وجدته نقلا كما هو اصله
كمسنيين الطبع قولوا ما
عروة وثقى بخرج الا

هكذا

التقاريط عن علماء الاعلام وفضلاء الكرام وبلغاء
العظام نزهة الرحمن ساداتنا اهل اليمن على هذا الكتاب
المستطاب نفعا الله بعلمهم امين يارب العالمين
تمت نا جان الكاتب الشيرازي ١٢٩١

اصبته

صلى ما كتبه الشيخ العلامة فاضل بن محمد عبد الله القادر رضى الله تعالى عنهما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نُسْتَعِينُ
أَنزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاسْبَحْهُ وَاسْأَلْهُ التَّوْفِيقَ وَاسْتَعِذْهُ بِحَمْدِهِ بِأَسْمَائِهِ عَلَى جَلَالِ
الْآثَرِ وَدَقَائِقِ نِعْمَتِهِ حَمْدًا تَعَطَّرَ فِيهَا بِجَارِي الْأَنْفَاسِ نَيْفُهَا مِنْ نَفْحَاتِهِ وَتَتَدَفَّقُ
بِحَارِ الْأَفْكَارِ بِرَشْحَةٍ مِنْ رَشْحَاتِهِ وَاصْلُكَ لَكَ مَا دُمْتُ أَنْطِقُ بِصَلَاةٍ صَلَوَاتُكُمْ
سَلَامٌ عَلَى مَنْ أَبَدَ مِنْ أَبَدٍ مَنْشَأَ الْوُجُودِ أَنْشَأَ عَلَى أَحْسَنِ فِطْرَةٍ وَأَجْمَلِهَا وَنَظَّمَ بِهِ عَقْدَ
الَّذِينَ بَعْدَ نَشْوَئِهِ فَدَعَا لَمْ يَمَلْهُ وَأَكْمَلَهَا الَّذِي وَفَى جَوَامِعَ الْكَلَامِ وَلَمْ يَنْطِقْ
عَنِ الْهَوَى فَاقْتَفَا أَثَرَهُ عَصَابَةَ مَا ضَلَّ أَحَدُهُمْ وَلَا هَوَى لَا يَرْحُتُ الصَّلَاةُ
النَّامِيَاتِ فِي كُلِّ الْأَوَانِ تُحْتَمَى فِدَا الشَّرِيفِ مَا تَعَايَبَ الْمُلُوكُ ثُمَّ تَحْتَمَى إِلَهُ
الْكَرَامِ وَاصْطَحَّابَهُ ذَوِي الْقُدْرَةِ الشَّائِخِ وَالْإِحْتِرَامِ أَمَا بَعْدَ فَاذْنِ تَطْفُلْتَ وَ
اطْلَعْتَ عَلَى كِتَابِ ضَائِقِ الْقَضَائِكُمْ مَوْلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا الْعَالَمِ الْعَلَامَةِ
الْبَحْرِ الْفَهَامَةِ مِنْ لَيْلٍ خَلَّ حَصْرُ أَوْصَافِهِ تَحْتَ الْوَسْعِ وَالطُّوقِ وَمِنْ لَيْلٍ أَلْزَمَ فُؤَادُ
الْقَضَايَا كُلَّ وَقْتٍ بَابَهُ نَازِلَهُ وَالْفَجَاجِ نَحْوَهُ مِنَ الطَّلَابِ سَائِلُهُ لَعَلَّهُ وَوَفَى
سَائِلُهُ مِنْ أَزْدَانَتْ بِمَوْلَاهُ الْأَقْلَامِ وَالْمَحَابِرِ وَاعْتَرَفَ لَهُ بِالسَّبْقِ وَالنَّضْلِ
كُلِّ عَالَمٍ نَاطِمٍ وَنَاشِرٍ سَيِّدِنَا الْحُجَّةَ الْهَادِي النَّاسَ إِلَى الْحُجَّةِ قَاضِي الْإِسْلَامِ
مَرْجِعُ الْخَاصِّ وَالْعَامِ الْكَافِظُ لِسُنَّةِ جَدِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ السَّيِّدُ
الشَّرِيفُ الْبَطْلُ الْغَطْرِيفُ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ صَدَقَ فَنَدَى طَالَ اللَّهُ
فِي الطَّاعَاتِ وَأَنْفَذَ نَهْيَهُ وَأَمْرَهُ وَدَامَتْ لَهُ الْعُلْيَا لِيُصْبِحَ قَاعِدًا
وَأَيَّامُهُ فِيمَا يَرُومُ قِيَامُ فَلِلَّهِ قَلَمُهُ وَمَا فَعَلَ لَمْ يَتْرُكْ مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ
طَرِيفَةَ الْأَحْوَاهَا وَمِنَ الْوَقَايِعِ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا فَوَقَفَتْ
عَلَيْهَا فِيهِ مِنْ بَدَايِعِ الْفُنُونِ وَقُوفٌ شَحِيحٌ ضَاعَ فِي التَّرْجُمَاتِ فَالْحَقُّ

وانصر اللهم وزراءه وامرأته وانصاره وشييدهم اركان هذا الدين
القويم واعلى مناره وكن اللهم حافظاً ومعيناً لحضرة ذي الرأي الضا
الوزير الاعظم والمشير الا فخم الحرى بالاجلال والتشريف البطل الغطريف
الحججاح الذي نخرنحور معاديه بسمهرية حزم جناحه نور حدة الغزو والعبادة
ونور حدة النصر والسيادة خيرة الجرن ثومة الظاهرة وصهوة الصفوة
الفاخرة والى اليمين افندينا السيد احمد مختار يا شابغته الله من صنوف
الخيرات ماشا امين امين لا ارضا بواحدة حتى اضيف اليها الف اميناً
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
صوت ما كتب مفتي والحمد لله رب العالمين العساكر مولانا باش

امام ايكينجي الامي من مسوبات الاوردى الخامس الشهير ابراهيم حقي تقريظاً

بسم الله الرحمن الرحيم
بسمك اللهم نستفتح بجاه احمد المختار وبمجدك نستفتح شفاء الفؤاد عز الزلات
والا وازار يا من نور قلوب العلماء بالهداية والتوفيق فقطعوا بجا ر
التعويق على سفينة التدقيق والتحقيق واصلى واسلم على افصح من افصح
بالخطاب المبين حيث قال من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين وعلى اله و
عترته واصحابه الفائزين برؤية جماله واتباعه وتبعده فلك من على ذو
المن والالاية باجتناء درر المسائل ومن الالاء عند التشريف بارشاف
سلافة المجلة من شفاء غواينها وكرم سرج الناظرون لمشيدات مبانيها
ومعانيها فوجدت مخدراتها تجل عن ان يدر كها طرف يكل صححت من جوامع
كتب الفقه تصحيحاً ورحمت بنصوص التائيد ترجيحاً حاوية لأصول
الفقه افنانا جامعة لمسالك المنطوق والمفهوم عنافا كيف وقد سلك

بها مسلك التاليف واجلسها على منصة الافتاء بوجه التنقيح والترصيف
شعرا سطور اودعت بطن الطروس ام السحر المؤثر في النفوس
ومكتوب بديع الخط وافي ام الصهباء تجلى في الكؤوس وذلك على
يد لود عن مانه المعلى وانه الفاضل اللبيب والكامل الاديب
المتخلى بفخار الاسم والوصف صدوق حسن حسن المتخلى عن فراق الاهل
والوطن وخير الملاح فمن فمن ولا غرو مع حداثة السن بما ظهر منه اذا جاء
الشئ على اصدله فلا يسئل عنه فنعمة الخالص في صالح الاعمال والمتشكر
في جميع الاحوال وحيث رايت مجلته موشحة من خطوط العلماء بالتقريب
المعتبر احببت الانتظام في سلكهم وان لم الحق الاثر فماتة وقوفي لاكن انهم
الحصر ودرمت التناول لمدحه فالحق باعنى لقصر فان فضائل الله ليست
محصورة في قوم ولا مختصة بيوم ودون يوم وذلك بميامن الدلالة
العلية والسطة العثمانية شعر سالناك يا وهاب عز و نصرة
لسلطاننا خير الملوك المظفر لزالتم ملكته على بسط بساط اليمن
والامان وسيوف عساكره تخشى ثمرة الفتح والنصر من رقاب الاعداء حتى
الكوبان ولا برحت رعاياه باسطين اكف الدعاء والبقاء نحو الفقدان
من كواكب السماء امين

تقريظاً على الكتاب لسيد الاجل محمد بن احمد الخطيب المرواني بقاءه الله

بسم الله الرحمن الرحيم
ان احق ما رقيته انا مل الانام فافتخرت به الطروس والافلام واصدق
ما انتجته فكر الائمة الاعلام من معاني بيان المنطق والكلام حمد الله
تعالى الذي كسى الوجود خلل الشرف وخصنا بتأليف العلوم واجزل

التَّحْفُ وَاشْهَدَانِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا
 ذَخِيرَةٌ لِيَوْمِ الْقَضَاءِ وَالْفَصْلِ وَاشْهَدَانِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
 الْمَخْصُوصُ بِأَعْلَى دَرَجَاتِ الْكَمَالِ وَالْفَضْلِ وَأَصْلُهُ مِنْ أَطْلَعِ شَمْسٍ
 بِرَاهِينِ الْحَقِّ مِنْ أَفْقِ الرِّسَالَةِ مُحَمَّدٌ وَعَلَى آلِهِ الَّذِينَ نَالُوا بِالْإِنْتِمَاءِ إِلَيْهِ خَلْعَ
 الْمَجْدِ وَالْبَهَاءِ وَالْجَلَالَةِ وَبَقَرُوا الْعُلُومَ وَحَرَّرُوا مَدْرَكَاتِ الْفَهْمِ وَأَزْاحُوا
 عَنِ الْعِبَادِ كُلِّ حَيْرَةٍ وَضَلَالَةٍ وَعَلَى أَصْحَابِهِ الَّذِينَ نَقَلُوا إِلَيْنَا وَظَايِفَهُ
 وَأَقْوَالَهُ وَأَفْعَالَهُ **وَجَعَلَ** فَقَدْ شَرَفَنِي اللَّهُ تَعَالَى وَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى الْإِنْعَامِ
 بِالْوَقُوفِ عَلَى وَظَائِفِ الْقَضَاءِ الْقَائِمِينَ بِتَنْفِيزِ الْأَحْكَامِ وَهُوَ كِتَابٌ حَسَنٌ
 مِنْ سَيِّدِ شَرِيفِ حَسَنِ حَوِيٍّ نَقُولُ مَقْبُولُهُ وَمَارَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا مِنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ
 حَسَنٌ طَالَعْتُهُ فَرَأَيْتُهُ كِتَابًا يَتَلَفَتُ فَرَائِدَ الْفَوَائِدِ وَأَجَلَّتْ طُرُقُ فِيهِ
 مِيَادِينُ سَطُورِهِ الْمُرْصَعَةِ مِنْ جَوَاهِرِ النُّقُولِ بِسُمُوطِ الْفَرَايِدِ بِدَائِفِهِ مُؤَلَّفُهُ
 مِنْ خِيَايَا الزَّوَايَا مَا يَفُوقُ نَفَائِسَ الدَّرَرِ وَأَغْنَى بِهِ عَنْ كُلِّ بَسِيطٍ وَوَسِيطٍ
 وَمُخْتَصَرٍ قَدْ صَابَ لَصُوبٍ فِيهِ وَاهْدَى بِهِدَاهُ وَقَدَّاجِدَ الْمَقَالِ لَا كَيْفَ لَا
 وَقَدْ سَهَّلَ لِي وَلِيٍّ لِقَضَائِكُمْ كُلِّ مَعْقُودٍ وَجَمَعَتْ مَطَالِبُهُ مِنَ الذَّخَائِرِ مَا هُوَ
 أَغْلَا مِنْ لَأَلَى الْعُقُودِ وَعَبَّرَتْ عِبَارَاتُهُ عَنْ أَحَاطَةِ مَصْنَفِهِ وَسَعَةِ اطَّلَاعِهِ
 وَأَعْيَتْ مَسَائِلُهُ عَنْ كَوْنِ الْعُلُومِ طُوعَ بِيَدِهِ لَطُولُ بَاعِ الْوَحْدِ وَالْوَحْدِ
 الَّذِي عَلَى الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ مَنَارُهُ وَالْأَجْدَالُ الَّذِي فَاقَ فَهْمًا
 وَعِلْمًا وَزَكَّتْ فِي الْحَافِلِ أَثَارُهُ أَمَامَ أَدْرَكٍ مِنَ الْمُنْقُولِ غَايَةِ مَرَامِهِ وَهَمَامِ
 بَرَزَ فِي مَدَارِكِ الْمَعْقُولِ ثَوَابِقَ فَهْمِهِ وَجَمَعَ مَتَفَرِّقَاتِ الْمَسَائِلِ عَلَى النُّهْجِ
 الْوَاضِحِ الْقَوِيمِ حَتَّى غَدَتْ وَجْهُهُ الْمَطَالِبِ مَسْفُورَةُ الْغُرُودِ لَذْوَى لَتَعْلِيمِ
 السَّيِّدِ الْجَلِيلِ الْعَلَامَةِ وَالشَّرِيفِ النَّبِيلِ الْفَهَامَةِ قَاضِي قَضَائِهِ الْيَمِينِ

وَالمستتر بفضل الله تعالى الحسن بن الحسن أما ومكانته التي هي وقر من
 شمام وغرمانه التي هي مضي من حسام أنه للبطل الفارس في ميدان
 التحقيق والكي لداعس في حلبة البحث والتدقيق وحق على الجميع الاعتراف
 بفضل هذا السيد الشريف وأن يدعى له ببلوغ نهار الامل من البر
 اللطيف اذ قد جاء في كتابه هذا بما ينبغي ان ينشد عنده قول لقائل
 انا طلبناك نبغي العلم من كتب فجمعت بالبحر مصفودا من الافق اللهم
 يا من وقف عن شرح سبجات جلاله عقول الاجلة الاعلام وكل عر استيفاء
 صحائف كماله السنة مصافح الانام اجعل سعيه هذا سعيًا مشكورًا
 وعلى كاهل القبول محمولًا وموفورًا وعلى السنة العباد مشهورًا ومذكورًا
 وادم النصر خليفة سلطان الاسلام ووفر ظل عدله على الانام اعني
 به نجم افق الخلافة الزاهر وبدر سماء المجد والتمكين الباهر جمال منصب
 الخلافة الغراء وبهجة المحافل من بني الزهراء فاتح صنعاء اليمن والنخوص
 من الله تعالى بنفائس المن سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا الْخَلِيفَةُ الْاَكْمَلُ أَحْمَدُ خُتَارُ
 لَا زَالَ مَزْنِ الْاَكْرَامِ عَلَيْهِ يَنْهَلُ اللَّهُمَّ احرسه بعين عنايتك من
 طوارق الغير وتول نصره وتدبيره في كل ورود وصدور وامن بسيف
 ومهاجته البلاد واصلاح مجيد سعيه احوال العباد امن صق ما كتبنا لعلامة الشيخ
 سعد الدين الانصاري تقيظا على هذا الكتاب بم الله الرحمن الرحيم احد مختار احمد الانبياء
 لبد وهم خاتما واشكر من انطق الاديب بما ابقا للذكر الحسن فاشبهه
 في الناس حاتم واصلي واسلم علي من قال علماء امتي كانبيا نبيا سراويل
 قاضي ابد لك لمن لم يكن للعالم كاتما سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدُ النَّبِيُّ الْأَمِينُ
 الْقَائِلُ قَضَائِكُمْ عَلَى وَهْوَانِ الْحَسَنِ وَأَصْلُ فِرْعَاقِهِ الْيَامِينِ وَبَعْدَ

فاني وانا العبد الاحقر العاجز الا فقر خادم الفقراء ومندم الامراء وعبد
عبيد الملوك بلا مراء اقول لما شرفني الله تعالى بالاجتماع بحضرة جامع
الفضائل ومحراب الافاضل حلال المشكلات وفكاك المعاضل
وقدوة كل عالم فاضل وغصة كل قرن مناضل مولانا وسيدنا
القاضي العلامة ومن له عنوان الشرف اشرف علامة تحفة الادباء
وخزانة ذخائر النجباء السيد الجليل مستحق التمجيد اقضا القضاة
باليمن وعمدة المحاكم المرتضا في هذا الزمن السيد الحسن بن
الحسن المشي الحسيني الملقب لصدقي ابقاه الله تعالى لمجا
لكافة الطلبة فيمن يبقى امين وذلك عند قدومه الى عراطين
الميمون وتولية عهدة القضاء لكونه العدل الرضي المأمون فرائته
بكل صفات المحامد والمفاخر اولى واحرا واجرا طرف معارفه المجلى
فقال بن فهمي ايها وان وجدناه لجر او بعد المطارحة والمفاكهة
العلمية سالت متع بحياته عمار المدارس لفهميه ماذا جمعتم
من المسائل الغر الحكيمة فناولني هذا المؤلف الذي كاد ان يستغرق
المتون الطولات مع تلخيصه في اختصاره واصبحت جميع المعاهد عوكة
على ما اوضح من اقتصاره وامسى صاحبه ومؤلفه نعم القدوة والمستند
لاهل اعصاره وعمدة القطان من هذا الوجود في امصاره وحقيقة
ان مولانا المؤلف تناول قطاف زهور المسائل من حقائق المسائل
وصيرها كالزبد في اعصاره فلما طالعت فيه رأيت ما يعجز البلغاء
ويعوز النبغاء وعرفت فحوى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل سآله
الاية وعلى طوله الحديث المشهور العلماء ورثة الانبياء كما ذكره في النبأ

وخصوصا موقع ذلك فيمن اصبح فرعاً من الاصل النبوي غصنا من روضة
الروض العلوي وسوّلت الى القرينة الحامدة وشبت جذوة الفكرة
الحامدة ان اصوغ سمطا لجيد هذه الدمية القصصية مجازا الطلب
الحقيقة في تعريف التحفة العصرية فتعرضت مبرز هذا التقريظ
وصرحت بعد التلويح ولا صبر على التعريض وانا مع علي بقصر الباع وقد
المتاع والرباع اوردت ما اوردت وانا كالواجر الجبل وقلت كما قال
القائل اوردتها سعد وسعد مشتمل ما هكذا اوردت يا سعد الا بل
بيداني طمعت في حصول الدعاء ولان اكون في جملة من خدم العلم والعلماء
فسطرت من القول ما سطرت وقطرت من ماء ورد ريحانة القلب ما قطرت
وهاهي قد لغت في ثوب الولادة وحفت من المطربات بعليّة وعرب
ولاده فان احسنت فمن بركة المشايخ وسوارى لحظات المصنف
وان اسأت فمن عجز قصوري ومن دخل فيما لا يعنيه اصبحت هذا لمن
يعنف واما الرسالة الفايقة والتحفة اللايقة والذخيرة الجامعة
والهداية النافعة فهي الحريّة ان تزين التقريظ المصنوعة بها والمليّة
ان تحسن التقريظات وتحليها بجمل ادبها ويكفيها فخرا ومجدا تقريظ من اصبح
سابق كماله لاخذ حلية الفخار مجدا او هذا العصر صاحب البلاغة والايضا
والمجلى حيث افعلا السابقين على الاعجاز اعرفا لعرفاء وقدوة اهل
الغرب والشرق واليمن الحجاز مولانا وشيخنا ابو المكارم المبرن في المنطق
والمفهوم الحقيقي المجازي الشيخ محمد امين العبا الحجازي حفظه الله
وسلمه من الاضرار والمخازي امين فان المصنف لسيد العلامة
اقضا القضاة باليمن لما عرض هذا الدر عليه فعند نقده عن قدره

لديك وساق أهل اسواق المعارف اليك ولقد قلت في مدح المصنف السيد
الحسن صدق حفظه الله مع تشجير صدور الانبياء في وائلها بهذا النظام
أبقاه الله بمكده وحأ على الدوام

ح	حسن الصدق مطلب العلماء	ان ترمه ومقصد الحكماء
س	سرهذه الوجود فيه تجلأ	بعد اخفاء مرمر الحماة
ن	نور علياء مجده ذوسنا	مشرق كالذكالأذ كياء
ص	صح منه صحيح كل دليل	فهو اسنا وظائف للقضاء
د	دام من قد انشاه مجرى الداعي	بارتضى البينات بالاقضاء
ق	قد اتاها من مغرب الشمس بدرا	يقصد الشرق هديه بالسنا
ي	ياله من علامة طاب اصلا	وهو فرع لمعدن الانبا
ح	حفظ الله ذاته فهو اقضا	كل قاض في السنة الغراء
ف	فاق كل الاقران علما وحكما	وغدا شيخهم لدى الأفتاء
ظ	ظهرت عنه في التصانيف ما قد	شهدت انه من البلغاء
هـ	هي في البينات بعد الدعاء	لذوى الحكم كاليد البيضاء
ا	اوضح المشكلات بعد خفاء	فاتت بالاظهار بعد اخفاء
ل	لف ما كان قبله في انتشار	وطواه بالأيدي طي الرشاء
ل	لم يؤلف كمثله صاحب الكثر	ولا ذوا البيان في القدماء
هـ	هذه نسخة الوظائف تحكي	صدما قلته بضمن ثناء
ا	ايد الله ذاته بالمعالي	من فيوض العرفاذي للالاء
م	مدعفناه ما الفنا سواه	كونه شيخ جملة العلماء
ي	يا الهى بحق طه وال	هم له اصل منشأ الانشاء

ن فول السيد المكرم ما قد
واطل عمره بارغد عيش
واليه التقريظ اهله اسعد
لبني المصطفى غدا الاعتراف
اليما في محتدا ومقررا
من ابوه وجدته خدما الأل
هبة الله من حوى كل علم
غفرا لله للجميع واضفا
وصلاة السلام تغشى رسول الله
وبنيه والصحب ما كان ختي

وام من مطلب وكل رجاء
وابقه في كوامل الشراء
الدين من في الورى برق الولاء
من هم في الاعراف كالعرفاء
وسليل الانصار في الاعتراء
بنصح لهم وصدق ولا
نجل عبد الرحيم رحبالفناء
ثوب ستر على اهيل الاخاء
طه المختار في الانبياء
حسن الصدق مطلب العلماء

صلى الله عليه وسلم ما كتبه العلامة محمد بن العباسي الحلي في تقريره على الكتاب المشتمل على
الحمد لله الذي وفق من شاء من عباده الى تحرير مسائل شرعية القويم
وأطلق السننم واقلامهم بهذيب مباحث الأصول والفروع أطا
التعليم وجعل منزلة الفقهاء فوق منزله فهم الورثة للانبياء وهم
المبلغون عنهم والحمل والصلوة والسلام على افضل مبعوث ختم الله
به الساو على له واصحابه الثقات الجباء **وبعد** فقد اطلعني
العالم الفاضل النحرير الكامل نائب لواء الحديدة مركز ولاية اليمن
السيد حسن افندي الصدي في سلك الله بنا وبه خير سنن على هذه
الرسالة النافعة فوجدتها جامعة مانعة لا يستغنى عنها من يتلى
بالقضاء والفتوى ونسج بها ما كاد ان يكون عقيما من الدعوى فهي نعمة
له في يوم المعاد واثر خيرين كربه بين العباد ولا غرو فالولي المولى الميرمن

في العلوم قد نشأ وترعرع وروى من مياه معقولها ومنقولها وتصلح
 فاستفاد وافاد ونشر فضله حيث حل من البلاد واذن له بالفتيا في
 وطنه مدة وفيه وتقلدا الحكم واحكم أمره في مصادره كثيرة فجزاه الله
 تعالى ما هو أهله من الخيرات الوافية والهم حضرة ولي النعم شيخنا
 المعظم ان يكافيه والحمد لله ما كثر طرف وجرى قلم بحرف حرر في شهر
 محرم الحرام افتتاح عام تسع وثمانين ومائتين والالف صورة ما كتبه العلامة محمد بن
 عمر بن ابراهيم السندجي مفتي الحديدة تقريرا على هذا الكتاب
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لك يا من شرع صدور العلماء بانواع المعارف
 والاسرار وافاض على قلوبهم من نفاثات العلوم ما حادت دونه الافكار و
 اصلى واسلم على سيدنا محمد السراج الوهاج صدر الشريعة وختم الرسل
 ذي المعراج وعلى آله الذين استنارت بانوار علومهم الابصار والبصائر
 واصحابه الذين خاضوا بحره المحيط فاستخرجوا منه درر الفوائد بدائع
 الجواهر وعلى التابعين وتابع التابعين ما وقع في لواقعات اشباه ونظائر
وبعد فان العلوم وان تباينت اقدارها وعظمت لدى
 النفوس اخطارها فعلم الفقه من بينها هو الجدير بان يشتمل له سائر
 الجهد والعناية ويعتني في تحصيله باتقان الدراية والرواية اذ به
 يعرف الحلال والحرام والتميز بين الجائز والفاسد في وجوه الاحكام
 وقد بذل السلف الصالح همهم العلية وافكارهم الوقادة المرضية
 في تحقيق بيان ذلك وغير خفي ان اصحابنا لهم خصوصية السبوق في
 هذا الشأن وانهم اول من صلى وجلى في ذلك الميكان فدووا في خصوص
 ذلك اسفا وبارعة حاوية لتفاصيل الاحكام الشرعية منطوية على دقائق

الفروع الجلية والخفية خصوصا ما يتعلق منها من مباحث الدعاء والشهادات
 فانهم قد وسعوا فيها النقول وربوها على مقاصد وفصول ومن احسن ما
 صنف في ذلك السفر الجليل والمؤلف الذي عز ان يوجد له نظير او مثيل
 المستعجب طائف القضاة الحاوي لما لم تحوه الكتب الفاخرة والعيال الزاخرة
 يهر العقول بسواطع انواره ويغر القلوب بسوابع اسراره فها هو على
 التحقيق والحقيقة الاروضة علم انيقة واثقة الا فان باستقاة
 الاغصان دانية الثمار عطرة الازهار صافية موارد الشاربين عذبة
 مشاربها للواردين كيف لا ومحررها وناظم عقدها سيدنا السيد العلامة
 الحبر الذي لا يماري في تحقيق العلوم والبحر الذي لا يجاري في تدقيق
 الفهوم الامام الخيري مالك الزمة التقرير والتحرير المتصلع من علوم الشريعة
 وحامل لوائها على الحقيقة بهجة الزين مولانا الحسن ابن الحسن ادام الله
 تعالى نفايس انفاسه العلية وجعله ومصفاته نفعنا سائر البرية
 ولعريان من نزه في هذه الروضة الغناء الجامعة لكل معنا وسرح نظره
 في روضها الاريض لا يقع البصر منه فيما حواه طرفاه على عيب سوى هذا
 التقريط وبالجملة اني اليه لمعتذروا الى عفو عن مثل هذه الفقرات
 لمفتقر طالبا من حضرة دعوة رحمته وانعطاف نظرة امداد واسعاف
 هذا واسألك اللهم بالعزة التي لا ترام وبالمالك الذي لا يظلم وبالعين
 التي لا تنام ان تحف بعين عنايتك حضرة مولانا وما لك أمرنا الوزير المعظم
 والمشير المفهم صاحب السيف والقلم ليثا لكتيبة الخاقانية وقائد الجيوش
 السلطانية فاتح بمالك اليمن الميمون افندينا وولي نعمتنا السيد احمد
 مختار باشا وتكون له حارسا وحافظا وفي جميع اموره وحركاته ملاحظا

وأيده دينك الخفيف شديد بغير مائة أركان الشرع الشريف وأصلح به البلاد
والعباد وانتقم بسطوته من ذوى البغي والفساد وبلغه من جميع مصداق
غاية المراد ووفق الجميع لسبيل التقوى والتمسك بسبيلها الأقوى
ماضحات القرطاس من عبرات القلم وأسفر ليل النفس عن فجر الحكم وصلوات
على سيدنا محمد وآله وصحبه ولم صلو ما كتبته تقرظاً على هذا الكتاب السيد العلامة محمد بن
عبد الله الزواك الحنفى غفر عنه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى هدانا لهذا الذى كنا أبان به العلم
الشريف سبيل الرشاد ومنهم موهبه الخيلة وأمد دارة الجليلة من بين العباد فاحياً
لهم معالم الإسلام ونصمهم بتبليغ الشرايع والأحكام نيابة غنيته عليه على الرافض
الصلوة والسلام اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد الذى أيدته بالآيات
البيّنات والمعجزات الباهرات وعلى أهل بيته خزنة أسرارهم وأصحابه
وأشياعهم وأنصارهم **وبعد** فقد وفقت للوقوف على هذا
المؤلف المستطاب المشتمل على وظائف لقضاء الكافل لمن عمل بما
فيه من ربه بعماد الرضا فرأيت مؤلفاً في بابيه قد جمع فاعلى وأجاد
مؤلفه في ترتيبه وضعاً وأحسن صنعاً جمع بدائع الفوائد وفوائد
البدايع وكفل لمن قام بوظيفة الأحكام بالحل لمشكلات الوقائع
يستغنى به في هذا الشأن عن الكتب الحافلة ويكتفى بما فيه من
النقول المعتمدة الفاصلة

أبرزته فكرة صافية	ما تصدت مشكلات الأتخ
غير مدح حسن من حسن	وأنا بالذي فيه نضع
الامام الحبر من فائق على	جملة الأقران علماء ورجم
كيف لا وجامعه ومنشيه وناسج بروده وموشيه طود الفضل	

الأطود وعباب العلوم زخا والعورف الأكل قاضى قضاء اليمن و
إنسان عين الزين السيد الشريف ذى الحسب النسب لنقى الحسن بن
الحسن المدعو بصدد لا زال فى أوج الكمال يرقا ولا دواء الجهل بالعلم نرى
وفى الحسن الصدق قد صدق الشنا ولم يغنى في المدح عاء ولا دال
هو العلم السامى على أفق العلا لقد زانه علم وحلم وافضال
وحين نزهت طرفى في حدايقه وأجالت فكري في رباض حقائقه

ودقايقه حمدت الله تعالى وشكرته على ما منح وفتح وشرح الصدر بما
أفاض فأشرح وسألته سبحانه أن يزيد من فضله ويحيى به ما أش
أسلافه وأهله أنه ولى الفضل والأحسان وله أجواد المطلق الامتنان
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وجنّده ولم صلو ما كتبته العلامة القاضي
محمد بن محمد طبر الحكي تقرظاً على هذا الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم وتعين
الحمد لله الذى ظهر الدين الخفيف على سائر الأديان وأقام مناد الشرع
الشريف بالمذهب القويم الواضح بالدليل والبرهان وأيد الإسلام
بالعلماء لاسيما أهل نبئت النبوة الذين بهم صلاح ومصلحة فهم
فى الدنيا أركان وفى الآخرة على مرتقبا بلدين فى قصور الجنان متكئين
على فرش بطائنها من استبرق وجنا البختين دان ونور مناره باقامة
شعائره ونصرة شرايعه بكل مكان وأجزل لمن اتبع أوامره ونواهيه
الثواب العظيم بالدار الأمان هل جزاء الإحسان إلا الإحسان وبين لمن
حصلت له العناية سبيل الرشاد والهداية وأمد بالطافه الخفية
وصلاح الدين والشان وزين باهل الشرف والفضل الفضيلة
حكام الشريعة فكل منهم قد وجه وجهه لله خنيفاً مسلماً فاستحق التيقن

والعوارف الحسان وأشهادان لا اله الا الله وحده لا شريك له الواحد الاحد
 الفرد الصمد الكريم المنان الرؤف المحسن الحكيم العدل الجواد الرحمن الشهيد
 ان سيدنا محمد عبده ورسوله سيد ولد عدنان المبعوث بالشرائع
 الهادية والقرآن المؤيد بالنص والملائكة الكرام والتاسيد في السر والاعلان
 صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة دائمة بلا انقصال على ممر الزمان
 وسلم تسليماً كثيراً في كل وقت واوان **أما بعد** فاني امعنت لنظر القاص
 وذلك فيما تضمنه هذا الكتاب من القولات عن الاوائل والاواخر
 مصنف مولانا قاضي القضاة بقطر اليمن ليمون الامام العلامة والجهيد
 الفهامة الواقف بمواقف المعقول والمنقول العارف بمفارق الفروع و
 الاصول السيد الشريف الحسن ابن الحسن الملقب صديقه امتع الله تعالى بطول
 حياته واعاد علينا وعلى سائر المسلمين من بركاته فقد رايته قد كشف لطف
 اسرار متعلقات القضاء من دائر قضاء الاحكام وابتكر له بفكره الصبا
 ما هو ابهى اعلانا من الحوا الحسان لم يطمئن انفس قبله ولا جان فاعلمني
 ان هذا المصنف جدير بان يكتب بماء العيون وان يبذل في تحصيله
 المال والاهل والبنون وان يدخر في خزان اهل العلم والملك اذ هو
 اعلا وافخر كل محزون ما برح مؤلفه ومنشيه بجلى مناطق العلماء واجيا
 بمكمل الفوائد وعقود الفرائد ويملاهم من لآلى علومه النفيسة الحقا
 والمزاود ولا زال رباع العلوم بطائف نكته ما هو له وارحام الحكم
 بعواطف فكره ميكلوه فجزا الله مولانا خير الجزاء وصلى الله على سيدنا محمد
 وصحبه وسلم صلو ما كتب العلامة يحيى بن محمد كرمه مقررنا على هذا الكتاب عفا الله
 عن

من العباد واقام به معالم الشريعة بعد ان اشرفت ابنيته ما على الانهاد
 فغمر ماثرها وشيد اركانها حتى غدت على اقوى عماد والصلوة والسلام على
 سيدنا محمد المبعوث باقوم دين واوضح رشاد القائل ان الله تعالى يبعث في
 هذه الامة من يجدد دينها او كما قال صلاة وسلاما دائمين مادامت الايام والليال
 وعلى آله وصحبه المشيئة قواعد الاحكام المبشرين لمن بعدهم كيف السلوك الى دار
 السلام **وبعد** فاني وقعت على حارزه مولانا العلامة فيصل الاحكام شرف
 الاسلام نائب القضاء بقطر اليمن السيد الشريف الحسن ابن الحسن الملقب
 صديقه سلك الله بنا وبه اعلا سنن فرايته من التحقيق وكان التمام وافية
 بمتعلقات القضاء من دائر قضاي الاحكام كهفا حصينا لم يجال اليه عمدة في حل
 المشكل لمن اعتمد عليه حاويا للباب المنقول مشتقلا على صفوة النقول كيف لا
 ومؤلفه من تضع لبان العلو وموضع جواهر المنطوق والمفهوم وارث العلم من ابائ
 الاكرمين اهل بيته النبوة صفوة العالمين فجزاه الله عن الاسلام والمسلمين
 خيرا الجزاء وبواه بحيل صنعه بمجوعة دار الكرامة والرضا امين امين صوة
 ما كتب العلامة الفقير على ابن عبد الله الشامي مقررنا على هذا الكتاب عفا الله
 عن الله الرحمن الرحيم اللهم وفقنا لما تحب وترض من القول والفعل
 والعمل والنية والحق امين الحمد لله الفاتح المانع الذي خلق الانسان وعلمه
 البيان واشهادان لا اله الا الله المتصف بكل كمال المنزه عن النقائص
 واشهادان محمد عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد والمنقذ من الضلال
 القامع لخرب الشيطان اصلي واسلم على خبيبه المنزل عليه الكتاب الناطق
 بالصواب الفارق بين الحرام والحلال القائل ان امتي كما مطر لا يدري اوله خير
 ام اخره او كما قال وعلى آله وصحبه الوارثين لعلومه العالمين بسنته الحامين

لملته المبلغين عنه إلى أمتهم المالكين بما علوا عنه كل دفتر وكتاب ما جريا
 انبوبيراع يتخرف في ميادين صدور البلاغة وهند مشبوب نقص بين سطو
 كواغد الفصاحة والبراعة **وبعك** فان مما من الله تعالى به وله الحمد على
 الحقيق طالع ما حرره مولانا السيد الخطير والامام النجيري نائب الشريفة الشريف
 اعزّه الله تعالى السيد الحسن بن الحسن في من الرسالة النافعة الجامعة المانعة
 فوائدها في غاية التحقيق التدقيق قد حوت من علوم الاحكام الباب كشف عن
 مخدّرات قضايا الانام النقباء مع حسن بيان واحكام سياق بيهر عقول اولى
 الالباب وبسط موايد فوائد وعوائد وتقييد ابدل تنسيق قبل ذلك في كتاب وما
 ذلك الامواهب ربانية وفوض كحانيه والله يؤتي فضله من يشاء قد ابانت مش
 انوارها عن فضل مؤلفها وفتحت بنفحات نشرها مع سامعها ومنعت سيوف
 بوارقها كيد حاسدها كيف لا ومؤلفها جامع ما تفرق في غيره من العلوم بسر الصنعة
 في المنطوق والمفهوم رافع الوية الخلاف بين الخصوم عمدة في حل ما اشكل في الرسوم على
 القوم وارت علوم ابائه العترة الكرام متقلد سيف عزمه بين الانام هـ

قاصدا اذا التبس الامر ان عن له	راي يفرق بين الماء واللبان
قد صيرت اول الدنيا واخرها	اباؤه من مغار العلم في قرن
ووارث المجد حقاً عن اباب	ومظهر الحق للساهي على النثر

فجزاه الله احسن الجزاء وكافاه بالحسن وعمه بانعامه واحسانه
 واذقه لذته رضاه ورضوانه امين كتبه عجلا وخجلا الحقيق الفاني
 علي بن عبد الله الشامي تاب الله عليه ورحم والديه والمسلمين امين
 الحمد لله هذا الكتاب قد تم في آخر شهر رمضان سنة ١٢٩١ هـ بيد الكاتب
 الاحقر اقا جاحظ اللهام لسان